الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع

دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير

تخصص: محاسبة ونظم المعلومات

إعداد الطالبة:

كحول صورية

إشراف الدكتور:

تومي ميلود

أعضاء لجنة المناقشة

1- الدكتور: شنشونة محمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة بسكرة	رئيسا
2- الدكتور: تومي ميلود	أستاذ	جامعة بسكرة	مقرر
3- الدكتور: نصير أحمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الوادي	ممتحنا
4- الدكتورة: معاليم سعاد	أستاذة محاضرة" أ "	جامعة بسكرة	ممتحنا
5- الدكتور: مهاوات لعبيدي	أستاذ محاضر " أ	جامعة الوادي	ممتحنا
6- الدكتور: سردوك فاتح	أستاذ محاضر" أ "	جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/ 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

(... وما توفيقي إلا بالله عليه

توكلت وإليه أنيب)

صدق الله العظيم

سورة هود الأية88

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل

" **وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا** "

إلى التي طالما رافقني دعاءها وكانت تفرح كثيرا وأنا أحقق أحلامها، روح قلبي ونور فؤادي

أمـي الغالية

إلى من علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح والثقة بالنفس أساس النجاح، فخري واعتزازي

أبـي العزيز

حفظكما الله وأمد في عمركما ومتعكما بالصحة يا رمز العطاء والتضحية وقدرني على نيل رضاكما ما حييت.

إلى شريك حياتي زوجي العزيز وكل أفراد أسرته

إلى قرة عيني صلاح الدين

إلى حبيبة قلبي سندس

إلى الغاليات الحبيبات أخواتي وأزواجهن، وأولادهن.

إلى إخوتي الأعزاء: أحمد، رمزي، سمير، توفيق.

إلى زوجاتهم وأولادهم.

إلى أستاذي القدير الذي مهما شكرته لن أوفيه حقه الدكتور تومي ميلود

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل زميلاتي وزملائي

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل من يسعده تقدمي ونجاحي

إلى كل الذين أحبهم ويحبونني

الشــكر

– الحمد لله أولا وأخيرا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.

– أتقدم بالشكر الجزيل والخالص إلى أستاذي ومؤطري الفاضل الدكتور **تومي ميلود** على التوجيهات والملاحظات القيمة التي أفادني بها طوال إنجاز هذا العمل، وتحفيزه الدائم وتوجيهاته القيمة لي طيلة مشواري الجامعي، حفظك الله يا رمز العطاء.

– تحية إحترام وعرفان لأستاذي عميد الكلية بن بريكة عبد الوهاب على الروح الطيبة في التعامل فلك مني كل التقدير والإحترام.

– كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي أعضاء اللجنة الذين تفضلوا بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة هذا العمل المتواضع، والذين ستكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل الإهتمام والتقدير.

– كما أتقدم بشكري العميق وخالص إمتناني إلى جميع أساتذتي طيلة مشواري الدراسي، وكل أصحاب الفضل العلمي علي، أصحاب الرسالة السامية، فلكم كل الحب والتقدير والإحترام.

– كمالا يفوتني أن أشكر كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير علي مساعداتهم.

– كما أشكر عمال مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– على مساعدتهم لي .

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية وكيفية الاستفادة منها واستخدامها في تحسين اتخاذ القرارات، من خلال التركيز على مخرجات المحاسبة المالية، انطلاقا من تحليل القوائم المالية، المعلومات المحاسبية، وكذا نظام المحاسبة المالية، ومحاولة معرفة دور ومساهمة كل واحدا منهم في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن لمخرجات المحاسبة المالية دور كبير ومهم في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة وتجسيدها على أرض الواقع تم اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– كمحل للدراسة.

الكلمات المفتاحية:

المحاسبة، المحاسبة المالية، اتخاذ القرارات، تحليل القوائم المالية، المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات المحاسبية.

Résume :

L'objectif de cette étude est de mettre en évidence le rôle de la comptabilité financière dans l’amélioration de la prise de décision de l’entreprise économique, et comment les utiliser pour améliorer la prise de décision, en mettant l’accent sur les résultats de la comptabilité financière à partir de l’analyse des états financiers et l’information comptable, ainsi que le système d’information comptable et essayer de connaitre le rôle et la contribution de chacun d’eux dans l’amélioration de la prise de décision dans l’entreprise économique .

L'étude a révèle que les résultats de la comptabilité financière jouent un rôle important dans l'amélioration de la prise de décision de l'entreprise économique, et pour atteindre les objectifs de l’étude et son incarnation sur le terrain a été sélectionné GMSUD "Grand Moulin de Sud"-Biskra comme une étude de cas

Les mots clés :

La comptabilité, la comptabilité financière, la prise de décision, Analyse des états financiers, Information comptable, système d’information comptable

Abstract :

This study aims to highlight the role of financial accounting in improving the decisions of the economic enterprise and how to benefit from them and improve their decision making by focusing on financial accounting outputs, based on analysis of financial statements, accounting information and financial accounting system. One of them in improving the decision-making of the economic enterprise.

The study found that the results of financial accounting plays a large and important role in improving the decision making of the economic enterprise. To achieve the objectives of the study and its actualization on the ground, GMSud. Biskra was selected as a study site.

key words:
Accounting, Financial Accounting, Decision Making, Financial Statement Analysis, Accounting Information, Accounting Information System.

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ- و

الفصل الأول: المحاسبة المالية..... 2-66

تمهيد 2

المبحث الأول: ماهية المحاسبة المالية..... 3

المطلب الأول: تطور المحاسبة المالية..... 3

المطلب الثاني: أسس المحاسبة المالية..... 17

المطلب الثالث: المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية..... 25

المبحث الثاني: المحاسبة المالية في الجزائر..... 35

المطلب الأول: بنية النظام المحاسبي المالي..... 35

المطلب الثاني: مسار تطور المحاسبة المالية في الجزائر..... 39

المطلب الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي..... 43

المبحث الثالث: المحاسبة المالية دوليا..... 54

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الدولية..... 54

المطلب الثاني: التوافق المحاسبي الدولي..... 58

المطلب الثالث: التوحيد المحاسبي..... 62

خلاصة الفصل 66

الفصل الثاني: اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية..... 68-127

تمهيد:..... 68

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار..... 69

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار..... 69

المطلب الثاني: أنواع القرارات والعوامل المؤثرة فيها..... 75

المطلب الثالث: مبادئ ومعايير اتخاذ القرار..... 85

المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات..... 89

المطلب الأول: أساليب اتخاذ القرارات..... 89

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار..... 99

المطلب الثالث: نماذج اتخاذ القرار..... 103

المبحث الثالث: القرارات الأساسية بالمؤسسة الاقتصادية..... 107

المطلب الأول: قرارات الاستثمار..... 107

المطلب الثاني: قرارات التمويل..... 118

المطلب الثالث: العلاقة بين قرارات التمويل وقرارات الاستثمار..... 125

خلاصة الفصل..... 127

الفصل الثالث: مخرجات المحاسبة المالية وتحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية..... 129-196

تمهيد:..... 129

المبحث الأول: القوائم المالية وتحسين اتخاذ القرارات..... 130

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية وتحسين اتخاذ القرارات..... 130

المطلب الثاني: استخدام التوازنات المالية في تحسين اتخاذ القرارات..... 133

المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في تحسين اتخاذ القرارات..... 143

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية وتحسين اتخاذ القرارات..... 153

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية..... 153

المطلب الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية..... 163

المطلب الثالث: أهمية المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات..... 169

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبية وتحسين اتخاذ القرارات..... 176

المطلب الأول: طبيعة نظام المعلومات المحاسبية..... 176

المطلب الثاني: تدفق البيانات المحاسبية وخرائط التدفق..... 183

المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات..... 191

خلاصة الفصل..... 196

الفصل الرابع: المحاسبة المالية وتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– 198-249

تمهيد:..... 198

المبحث الأول: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–..... 199

المطلب الأول: تقديم لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –..... 199

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –..... 203

المطلب الثالث: مراحل الإنتاج بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –..... 207

المبحث الثاني: واقع استخدام المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–..... 212

المطلب الأول: المحاسبة المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –..... 212

المطلب الثاني: اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –..... 223

المطلب الثالث: أهمية المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة..... 225
المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

المبحث الثالث: المساهمة باستخدام مخرجات المحاسبة المالية لتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–..... 226

المطلب الأول: استخدام التوازنات المالية كأسلوب لتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن
الكبرى للجنوب – بسكرة –..... 226

المطلب الثاني: استخدام النسب المالية كأسلوب لتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –..... 243

المطلب الثالث: استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –..... 247

خلاصة الفصل..... 249

خاتمة..... **251**

قائمة المراجع..... **256**

الملاحق..... **268**

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01): تصنيف القرارات حسب (h Simon)	76
الجدول رقم (02): الرموز الخاصة بالمدخلة والمخرجات	187
الجدول رقم (03): الرموز الخاصة بالمعالجة	188
الجدول رقم (04): الرموز الخاصة بالحزين	188
الجدول رقم (05): رموز خطوط التدفق	189
الجدول رقم (06): مزايا وعيوب خرائط التدفق	190
الجدول رقم (07): منتجات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ـ بسكرة ـ	201
الجدول رقم (08) : أصول الميزانية بتاريخ 2012|12|31	227
الجدول رقم (09): خصوم الميزانية بتاريخ 2012|12|31	228
الجدول رقم (10):أصول الميزانية بتاريخ 2014|12|31	229
الجدول رقم (11): خصوم الميزانية بتاريخ 2014|12|31	230
الجدول رقم (12): أصول الميزانية بتاريخ 2015|12|31	231
الجدول رقم (13): خصوم الميزانية بتاريخ 2015|12|31	232
الجدول رقم (14): الميزانية المختصرة للفترة 2011	233
الجدول رقم (15): الميزانية المختصرة للفترة 2012	234
الجدول رقم (16): الميزانية المختصرة للفترة 2013	236
الجدول رقم (17): الميزانية المختصرة للفترة 2014	237
الجدول رقم (18): الميزانية المختصرة للفترة 2015	239
الجدول رقم (19): المؤشرات المالية بالمؤسسة محل الدراسة	241
الجدول رقم (20): النسب المالية بالمؤسسة محل الدراسة	243

فهرس الأشكال

الشكل رقم (01): عناصر القرار	70
الشكل رقم (02): منحنى التفضيل الاستثماري	111
الشكل رقم (03): الاحتياج في رأس المال العامل	139
الشكل رقم (04): أسباب انخفاض الخزينة	141
الشكل رقم (05): مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري	142
الشكل رقم (06): العلاقة بين المعلومات المحاسبة واتخاذ القرار	174
الشكل رقم (07): الدورة المحاسبية لنظام المعلومات المحاسبية	180
الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة	204
الشكل رقم (09): مراحل إنتاج السميد والفرينة بالمؤسسة	209
الشكل رقم (10): مراحل إنتاج الكسكسى بالمؤسسة محل الدراسة	210
الشكل رقم(11):خريطة تدفق لنشاط التموين بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	216
الشكل رقم(12):خريطة تدفق لنشاط الإنتاج بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	218
الشكل رقم(13):خريطة تدفق لنشاط البيع بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	220
الشكل رقم(14): مخطط لأصول الميزانية المختصة لسنة 2011	233
الشكل رقم(15): مخطط لخصوم الميزانية المختصة لسنة 2011	234
الشكل رقم(16): مخطط لأصول الميزانية المختصة لسنة 2012	235
الشكل رقم(17): مخطط لخصوم الميزانية المختصة لسنة 2012	235

الشكل رقم(18): مخطط لأصول الميزانية المختصة لسنة 2013	236
الشكل رقم(19): مخطط لخصوم الميزانية المختصة لسنة 2013	237
الشكل رقم(20): مخطط لأصول الميزانية المختصة لسنة 2014	238
الشكل رقم(21): مخطط لخصوم الميزانية المختصة لسنة 2014	238
الشكل رقم(22): مخطط لأصول الميزانية المختصة لسنة 2015	239
الشكل رقم(23): مخطط لخصوم الميزانية المختصة لسنة 2015	240

مـقـدمـــة:

رافقت المحاسبة المسيرة الإنسانية في تطورها وارتقائها وكانت دائما تستجيب للبيئة وعواملها فتتأثر بها وتؤثر عليها وكانت تتطور بين فترة وأخرى نتيجة للعديد من العوامل والأسباب والأهداف، وعليه فإن المحاسبة المالية لم تصل إلى ما وصلت إليه الآن من تطور وأهمية فجأة أو عشوائيا، بل هي نتيجة لتطورات تدريجية متلاحقة.

ولقد كان للعولمة وانتشار الشركات متعددة الجنسيات تأثيرا كبيرا على المحاسبة المالية ومن أجل تذليل الصعوبات كان لمعايير المحاسبة الدولية دور في إزالة الاختلافات في الممارسات المحاسبية ومحاولة لإيجاد لغة محاسبية موحدة ظهر ما يعرف بالمحاسبة الدولية، والجزائر كغيرها من الدول سارعت هي الأخرى لمواكبة التطورات الحاصلة من خلال النظام المحاسبي المالي أو ما يعرف بالمحاسبة المالية.

ورغم ذلك فالمؤسسات اليوم تواجه مشاكل وتحديات غير متوقعة في كافة المجالات، هذه التحديات مفروضة عليها بفعل التغيرات والتحولات الحادة والهامة التي تحدث في محيطها، مما زاد أكثر فأكثر من تعقيد عملية اتخاذ القرار، حيث يعتبر القرار في حد ذاته حلقة الوصل بين المؤسسة الاقتصادية ومحيطها، كما يعتبر اتخاذ القرار من أهم العناصر المؤثرة على عمل وحياة المؤسسة، فقد تجد المؤسسة نفسها في مواجهة العديد من القرارات سواء كانت قرارات روتينية أو قرارات مصيرية حاسمة، ومما زاد من صعوبة اتخاذ القرار هو كبر حجم المؤسسات وتوسعها الجغرافي وكذا سرعة التطور التكنولوجي وتزايد حدة المنافسة هذا ما اجبرها على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة حتى تتمكن من الاستمرارية والبقاء، حيث يعتمد مختلف أصحاب القرار سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها على المحاسبة المالية، كما أن اكبر عائق يواجه عملية تحسين اتخاذ القرار هو مدى توفر المعلومات المحاسبية اللازمة بالسرعة والدقة المطلوبتين، وهي المهمة التي تسعى إلى تحقيقها المحاسبة المالية، فقد يواجه متخذ القرار العديد من المشكلات لكنها ليست متساوية في الأهمية، فبعضها محدد الأبعاد ومتكرر، والبعض الآخر لا يتصف بمثل هذا التحديد ولا يتكرر إلا على فترات متباعدة، وربما لا يحدث إلا مرة واحدة فقط، ولحل هذه المشكلات فان هذا يستدعي الاعتماد على المحاسبة المالية باعتبارها بمثابة مترجم لكل الأحداث الاقتصادية التي تحدث داخل المؤسسة، خاصة وان اتخاذ القرار

السليم أصبح إحدى التحديات التي يواجهها متخذ القرار نظرا للتقلبات الهائلة في البيئة المحيطة بالمؤسسة في ظل الاتجاه المتنامي نحو العولمة وتعقد المتغيرات التي تواجهها.

إشكالية البحث:

وبناء على ما سبق فقد حاولنا صياغة الإشكالية الرئيسية لموضوعنا كما يلي:

" **ما هو دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية؟** "

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمحاسبة المالية ؟وما هي مخرجاتها؟
- ما ذا نعني بالنظام المحاسبي المالي؟ وما هي المحاسبة الدولية ؟
- ما هي آليات اتخاذ القرار وما هي أنواعه؟
- ما هي علاقة المحاسبة المالية بعملية اتخاذ القرار؟
- هل تساهم مخرجات المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات.
- هل تستخدم المؤسسة محل الدراسة المحاسبة المالية كأداة تساهم في تحسين اتخاذ قراراتها؟

فرضيات البحث:

يقوم موضوع البحث على مجموعة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ايجابية بين المحاسبة المالية واتخاذ القرار.
- تساهم مخرجات المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات.
- تستخدم المؤسسة محل الدراسة المحاسبة المالية كأداة تساهم في تحسين اتخاذ قراراتها.

أهمية الموضوع:

يستمد هذا الموضوع أهميته من الحاجة الماسة لإدراك ما يلي:

- الدور الهام الذي تلعبه المحاسبة المالية في جمع البيانات ومعالجتها والحصول على مخرجات في شكل تقارير تساعد على اتخاذ القرار.
- أهمية اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على عدة دوافع منها:

- الميول الشخصي للمحاسبة.
- الموضوع يدخل في صميم التخصص، محاسبة ونظم المعلومات.
- محاولة فهم أهمية المحاسبة المالية ودورها في اتخاذ القرار.
- محاولة التعمق في أبعاد الموضوع والتطرق إلى أهميته في الواقع العملي.
- البحث عن نوع جديد من الدراسات المحاسبية.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في مجموعة النقاط التالية:

- محاولة إبراز الدور الذي تقوم به المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرار.
- محاولة إبراز أهمية المحاسبة المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى الميدان العملي.
- الوقوف على أهم مخرجات المحاسبة المالية وكيفية مساهمتها في تحسين اتخاذ القرار.
- إظهار أهمية المحاسبة المالية كنظام يسمح ويساعد على تحسين اتخاذ القرارات.
- تحديد مدى حسن اتخاذ القرارات في المؤسسة محل الدراسة.
- تحديد وتقييم مدى اعتماد المؤسسة محل الدراسة على المحاسبة المالية وعلاقتها بتحسين اتخاذ القرارات.
- التعرف على الأسس النظرية لكل من المحاسبة المالية واتخاذ القرار.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

بهدف الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المعتمدة، واختبار صحة الفرضيات، تعتمد الدراسة بصورة أساسية على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على المحاسبة المالية ودورها في عملية اتخاذ القرار، و**منهج دراسة حالة** الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، إضافة إلى الملاحظة والمقابلات مع دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية.

هيكل البحث:

للإحاطة بمختلف حيثيات الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، ولترتيب مختلف المعارف تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول متكاملة فيما بينها حيث تطرقنا في الفصل الأول المعنون بـ: المحاسبة المالية تطرقنا فيه إلى نشأة وتطور المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي حيث حاولنا الإلمام بمختلف جوانبه، كما تطرقنا إلى المحاسبة المالية دوليا.
أما الفصل الثاني المعنون بـ: اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية حيث تطرقنا فيه إلى مختلف أنواع القرارات ومراحل اتخاذ القرار وكذا الأساليب التقليدية والحديثة لاتخاذ القرارات كما تم التركيز على قرارات الاستثمار وقرارات التمويل باعتبارها من أهم القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.

أما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان: مخرجات المحاسبة المالية وتحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية ركز على الربط بين مخرجات المحاسبة المالية انطلاقا من النسب المالية والمؤشرات المالية وكذا المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى نظام المعلومات حيث تم الإحاطة بمختلف جوانبها ودورها في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.

وفي الفصل الرابع المعنون بـ: المحاسبة المالية وتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– فمن خلاله تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، حيث تطرقنا إلى واقع المحاسبة المالية بالمؤسسة محل الدراسة ومختلف الوثائق المساعدة على تطبيقها، وكذا كيفية تدفق البيانات المحاسبية بها، وواقع تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى محاولة لاستخدام مخرجات المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–.

وفي الأخير خاتمة: تضمنت إجابة مختصرة عن الإشكالية المعتمدة واختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج والتوصيات بالإضافة إلى الاقتراحات المتوصل إليها.

الدراسات السابقة:

ومن ضمن الدراسات التي تحصلنا عليها نذكر:

– شناي عبد الكريم، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات لاقتصادية الجزائرية**، دراسة حالة: عينة من المؤسسات،أطروحة دكتوراه علوم، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.2015. تناولت هذه الدراسة إشكالية " ما هي أثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟"، حيث تطرقت إلى النظام المحاسبي المالي وركزت على مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تقارب النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية ترتب عليه إدخال طرق جديدة تتعلق بالاعتراف والتقييم والإفصاح وكذا إصدار قوائم مالية جديدة تفي باحتياجات مختلف المستخدمين.

أما الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة هو أننا تطرقنا إلى النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى المحاسبة الدولية، وحاولنا الربط بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات

– سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، دراسة عينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 –2015، تناولت هذه الدراسة إشكالية: " إلى أي مدى وفقت المؤسسات في الإفصاح ضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي؟". حيث تطرقت إلى واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ، ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية من خلال دراسة استكشافية لبعض المؤسسات. وتوصلت الدراسة إلى أن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي ليست بالسهلة إلا أن تطبيقه يسمح بالرفع من كفاءة العمل المحاسبي.

أما الإضافة التي تطرقنا لها في البحث تتمثل في إبراز أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي لأنه يواكب التطورات الحاصلة في العالم ويتكيف ومعايير المحاسبة الدولية.

– مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، دراسة ميدانية ببنك سوسيتي جنيرال، وكالة سطيف، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف،2008/2007. تناولت هذه الدراسة إشكالية ما هو الدور الذي تلعبه القوائم المالية في اتخاذ القرارات؟. حيث تطرقت إلى نظام المعلومات المحاسبية، وركزت على المعلومات المحاسبية، وعلى

القوائم المالية باعتبارها مجموع هذه المعلومات، حيث أبرزت أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية هي محور أساسي لعملية صنع القرار اتخاذ القرار.
أما الإضافة التي قدمتها في البحث تتمثل في التأكيد على دور المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات حيث أنها هي المصدر الأساسي والمنبع المغذي لعملية اتخاذ القرارات.

– أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2006. تناولت هذه الدراسة إشكالية: "ما هو دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في شركات المساهمة العامة في فلسطين؟ "، حيث تطرقت الدراسة إلى نظام المعلومات المحاسبية، وخصائص المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى عملية اتخاذ القرارات، ومدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد اتخاذ القرارات. وقد خلصت هذه الدراسة أن للمعلومات المحاسبية دور حيوي في اتخاذ القرارات الإدارية في شركات المساهمة كما أن هناك اعتماد كبير على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية.

أما الفرق بين دراستنا وهذه الدراسة هو أننا ركزنا على خصائص المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين اتخاذ القرارات وأهمية المعلومات المحاسبية بتحسين اتخاذ القرارات.

وفي الأخير سنحاول من خلال البحث الإلمام بمختلف جوانب المحاسبة المالية حيث ركزنا على مخرجاتها ودورها في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الأول

المحاسبة المالية

تمهيد:

ساهمت التطورات التكنولوجية والاقتصادية والعولمة بشكل كبير في ظهور ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات واتساع رقعة أعمالها مما أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة أو المحاسبة التقليدية عن حلها، فظهر ما يعرف بالمحاسبة الدولية من خلال معايير المحاسبة الدولية وذلك لتذليل الصعوبات في الممارسات المحاسبية فظهرت فكرة التوافق المحاسبي، وباعتبار أن المحاسبة هي العصب المحرك للاقتصاد والتجارة فقد سارعت الجزائر إلى مواكبة التطورات الحاصلة في العالم حيث قامت بالعديد من الإصلاحات ووضع أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة فظهر ما يعرف بالنظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية سنة 2010 والذي يواكب المتطلبات الاقتصادية الراهنة.

فهل فعلا المحاسبة المالية تستجيب لمختلف التطورات الحاصلة في محيطها؟
هذا ما سنحاول مناقشته في مضمون هذا الفصل.

المبحـث الأول: ماهية المحاسبة المالية

يشهد العالم اليوم تطورات وتغيرات في شتى المجلات، وباعتبار أن المحاسبة فرع من فروع المعرفة فمنذ ظهورها وهي تسعى لتلبية احتياجات ومتطلبات مستعمليها حيث يتم تطوير المعرفة المحاسبية سواء على الصعيد المهني أو الأكاديمي من خلال خاصيتين متلازمتين هما الاستمرارية والتغيير.

المطلـب الأول: تطور المحاسبة المالية

شهد علم المحاسبة تطورا ملحوظا ارتبط بتطور مختلف مجالات الحياة وما زاد الحاجة إلى الاهتمام بالمحاسبة هو التطور المستمر في قطاع الأعمال مما يتطلب مسايرة ومتابعة لتطور الفكر المحاسبي وهذا ما سيتم التركيز عليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المحاسبة

أولا: المحاسبة في العصور القديمة والوسطى:

يرجع البعض تاريخ المحاسبة إلى أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية إلى عهد الآشوريين حوالي 3500 قبل الميلاد، حين حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه للجنود من رواتب على صورة ماشية أو أحجار كريمة[1] كما يرجعه البعض إلى شريعة حمورابي في بابل، ويوجد من يربط بعض الممارسة المحاسبية المنتظمة بنظام العد السداسي والخط المسماري الذي استخدم في سورية حوالي 2900 ق.م، وينعقد الإجماع بين مؤرخي العصور القديمة على أن السجلات المحاسبية الكمية «المحاسبة الكمية» كانت قادرة على إحصاء كميات الغلال والحبوب المستحقة ومراحل تحصيلها والرصيد المتبقي في المخازن لمواجهة أزمة الغذاء.

وقد استخدم اليونان والرومان سجلات محاسبية تفصيلية لتسجيل الديون والالتزامات للمنشآت الحرفية التي كانت منتشر في عهدهم، وقد وضع اليونان في أثينا أول نظام في المدفوعات الحكومية في 418–415 ق. م[2].

وقد أدى استخدام النظام العشري من قبل الهنود والعرب إلى قفزة نوعية كبيرة بفضل ما قدمه هذا النظام من مرونة حسابية كبيرة، ثم أسهمت الحروب الصليبية (1096–1291) في نقل حضارة

---

[1]- حسام الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، **أصول المحاسبة المالية**،ج1، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1988، ص 16 .

[2]- حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص،11–13.

الشرق العربي الإسلامي إلى الغرب، كما أسهمت التجارة البحرية مع الشرق في ذلك واستخدم الغرب الأرقام العربية لأول مرة في ايطاليا حوالي عام 1143م، أما الإقطاعيات الكبيرة التي سادت في العصور الوسطى فقد كانت تتألف عادة من مئات مزارعين العبيد الذين كان عليهم أن يردوا عشر محصولهم إلى الإقطاعي، حيث يتم تسجيل تلك التوريدات على دفاتر من ورق الرقوق، وهكذا كانت المحاسبة تقتصر على هذا الحد من التطور.[1]

ثانيا: المحاسبة في عصر التجارة:

نشأت الحركة التجارية في ايطاليا، ثم في جميع أنحاء العالم، وتأسست في هذه المرحلة المشاريع التجارية الفردية، وزادت الحاجة إلى معرفة نتيجة أعمال من أرباح وخسائر، وازدادت الحاجة إلى المحاسبة، وظهر القيد المزدوج في ايطاليا[2] واعتبر luca pacioli أب المحاسبة الحديثة حيث كتب في سنة 1494م كتابا في الجبر جاء فيه وصف لنظام القيد المزدوج في إمساك الدفاتر، حيث اعتبرت محاوله pacioli كمثابة شهادة ميلاد للمحاسبة بشكلها الحالي، وقد أدى هذا إلى تمكين مؤسسات الأعمال من الاحتفاظ بسجلات كاملة للعمليات، وأدى إلى القدرة على إعداد القوائم المالية، حيث ظهرت قائمة الأرباح والخسائر وقائمة الأرصدة إلى الوجود حوالي سنة 1600م، وبعد أن حلت مؤسسات الأعمال المستمرة محل الصفقات المنفصلة، أصبح من الضروري تطوير سجلات وتقارير محاسبية تعكس استمرارية استثمار رأس المال بالطرق المختلفة، وتلخيص نتائج الأنشطة بصورة دورية[3].

ثالثا: المحاسبة في عصر الثورة الصناعية:

في نهاية القرن الثامن عشر حدث تطور كبير في الحياة الاقتصادية، حيث ظهرت شركات الأشخاص وتطورت المؤسسات الفردية مما أدى إلى تطور علم المحاسبة من اجل التوصل إلى نتائج أعمال المؤسسات بدقة ووضوح وكيفية تحديد الأرباح والخسائر وتوزيعها. كما ظهرت شركات المساهمة برؤوس أموال كبيرة، وأسهم متعددة وقد تطلب ذلك ظهور تشريعات جديدة تغطى هذا التطور الهائل، كما ظهرت مهنة التدقيق للإشراف على النشاطات الإدارية والمالية لهذه الشركات ولم تقتصر عملية

[1]- طلال الججاوي، ريان نعوم، **المحاسبة المالية**، جهينة للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص ص، 38،39.

[2]- حيدر محمد علي بني الطائي، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص15.

[3]- خالد علي احمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، سعودية، 2006، ص ص25،26.

استخدام المحاسبة على المؤسسات التجارية والصناعية والمالية ولكنها امتدت إلى المؤسسات الحكومية والجمعيات والأندية وغيرها مما أدى إلى تعدد فروع علم المحاسبة[1] .

رابعا: المحاسبة من 1950 حتى الوقت الحاضر:

تطورت المحاسبة حيث أصبحت بمثابة نظام كامل للمعلومات ولم يعد ينظر إليها على أنها مجرد فن ولكنها تعتبر أيضا علم مثل باقي العلوم الاجتماعية الأخرى وقد تم تكوين الكثير من مجالس ومعايير المحاسبة بهدف إصدار إيضاحات عن مفاهيم ومعايير المحاسبة في كل البلدان بهدف عمل توافق وتجانس فيما بين أساليب وممارسات المحاسبة في البلدان الأعضاء، وخلال السبعينات تم التوصل إلي أن المؤسسات ليس لها أثار اقتصادية فحسب بل لها أيضا تأثيرات اجتماعية على العاملين والمجتمع والمستهلك والبيئة، الأمر الذي أدي إلى تطور المحاسبة الاجتماعية للمؤسسة أو ما يطلق عليه بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية أو المحاسبة والمساءلة عن الأداء وتحول بذلك التركيز من المحاسبة عن الإيرادات والمصروفات إلى الموازنة بين التكلفة والعائد، كذلك فقد تطورت المحاسبة عن الموارد البشرية كجزء من قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة وأصبحت فرعا قائما بذاته، وأثناء السبعينات والثمانيات فقد احدث استخدام الكمبيوتر ثورة في نظم وأساليب المحاسبة وقد أصبحت المحاسبة الآن علم منهجي متعدد الأبعاد[2] .

الفرع الثاني: مراحل التنظير المحاسبي

يقصد بالتنظير المحاسبي الانتقال من البحث عن المبادئ إلى إنشاء معايير عن طريق تقييم المبادئ والقواعد المحاسبة السائدة في الحياة العملية وتوضيح الأبحاث المحاسبية، ومر التنظير المحاسبي بثلاث مراحل أساسية هي:

أولا : مرحلة مساهمة الإدارة (1900-1933):

الإدارة باعتبارها المسيطر على اختيار المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية سنويا، وقد تنامي دورها في التأثير على صياغة المبادئ المحاسبية مع انتشار شركات المساهمة بعد

[1]- عليان الشريف، فائق شقير، وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص ص12،13

[2]- أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص110، 111.

عام 1900 كشكل جديد للملكية ساهم في زيادة عدد الشركات ونمو حجمها وقد أدى انتشار شركات المساهمة إلى ظهور خاصيتين:[1]

- خاصية استمرار شركات المساهمة دون عمر محدود: وهذه الخاصية هي الأساس الذي يقوم عليه فرض استمرارية فن المحاسبة المالية.
- خاصية الملكية الغائبة: أي انفصال الملكية عن الإدارة، وهذه الخاصية هي الأساس الذي يقوم عليه مفهوم الشخصية المعنوية، وقد كان لهذه الخاصية تأثيرا كبيرا على تطوير الفكر المحاسبي، وذلك على الصعيدين:

1- **الصعيد العملي**: أثرت ظاهرة الملكية الغائبة تأثيرا كبيرا على المحاسبة، فقد أظهرت أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة وما يتطلبه ذلك من مقابلة الإيرادات بالمصروفات مما أدى إلى تركيز الاهتمام على قائمة الدخل بالدرجة الأولى بدلا من الاهتمام بقائمة المركز المالي سابقا وانتشار تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات واعتماد نتيجة الدورة كمؤشر لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة إليها، وهكذا أصبحت الميزانية حلقة وصل بين قائمة الدخل للفترات المتعاقبة.

وتجدر الإشارة أن جذور نظرية الوكالة تعود إلى تلك الفترة المرتبطة بانتشار شركات المساهمة فقد اعتبرت الإدارة وكيلا عن الملاك المساهمين يقوم بإدارة المؤسسة لمصلحتهم ويرغب في إظهار مدى نجاحه في المهمة الموكلة إليه عن طريق تعظيم الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية، إن توكيل الإدارة بالتصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة واتخاذ القرارات نيابة عن المساهمين الملاك وهذا قد أعطى الإدارة السيطرة الكاملة على شكل ومضمون القوائم المالية والإفصاح المحاسبي، ولقد أدى هذا الوضع إلى اعتماد حلول خاصة متحيزة تخدم مصالح الإدارة، كلما أمكن ذلك وإيجاد حلول للمشاكل الملحة فقط [2].

وإن الاعتماد على مبادرة الإدارة في إيجاد حلول للمشاكل كانت له نتائج منها:[3]

1- افتقار غالبية الممارسات المحاسبية إلى الخلفية النظرية، وهذا بسبب السمة العملية للحلول المعتمدة.
2- التركيز على الدخل الخاضع للضريبة، بما يؤدي إلى تدنية ضريبة الدخل
3- تجنب معالجة المشكلات المعقدة واختيار الحلول النفعية.
4- اعتماد حلول وممارسات مختلفة لنفس المشكلة في مؤسسات مختلفة.

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص300.

[2]- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص96.

[3]- أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص301.

2- **الصعيد الأكاديمي "النظري"**: كمحاولة للتأهيل العلمي للمحاسبة في تلك المرحلة تم نشر كتاب «نظرية المحاسبة» عام 1922 والذي كان أول محاولة علمية متكاملة لبناء نظرية المحاسبة وفق المنهج الاستنباطي حيث تم تحديد ستة فروض محاسبة أساسية هي:[1]

1- الوحدة المحاسبية، ويقصد بها وجود شخصية معنوية للمؤسسة مستقلة عن شخصية الملاك.

2- الاستمرارية أي لا توجد نية لتصفية الشركة.

3- معادلة الميزانية والتي تعتمد على فرض التوازن التام، هو جوهر تطبيق القيد المزدوج .

4- عدم تغير وحدة القياس النقدي أو ما يعرف بفرقي ثبات وحدة القياس النقدي .

5- التصادق أو تتبع التكلفة: حيث يتم إثبات الأصل محاسبيا علي أساس تكلفة شرائه أما في المؤسسات الصناعية فيتم الاعتماد علي مفهوم تتبع التكلفة حيث يعتبر الأساس الضروري لنظام محاسبة التكاليف.

6- استحقاق المصروفات وتحقيق الإيرادات ويتم تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة.

ثانيا : مرحلة مساهمة المجمعات المحاسبية(1933 – 1973):

في عام 1929 أصاب النظام الرأسمالي العالمي أزمة كساد عامة سميت بالأزمة الاقتصادية الكبرى أدت إلي إفلاس الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لحساب المؤسسات الكبيرة والتي أخذت تسيطر وتحتكر الأسواق، وخوفا من الإفلاس دفع هذا الوضع المؤسسات إلى مزيد من الاقتراض وتقديم قوائم مالية مغايرة للواقع بإتباع إجراءات وسياسات محاسبية تؤدى إلي رفع قيمة الأصول وزيادة الأرباح صوريا، وهكذا تضررت مصالح المقرضين والمساهمين. مما دفعهم إلى القضاء لمسألة الإدارة أو المحاسب أو المدقق، وكانت أحكام القضاء تصدر ضد مدقق الحسابات أو المحاسب أو الإدارة دفاعا عن مصالح المجتمع الاستثماري المالي ودرء الغش والتلاعب.

ونتيجة لذلك طلب من الدولة التدخل لتنظيم المبادئ المحاسبية وحماية المجتمع الاستثماري بوضع مبادئ تلزم الإدارة وتحمي المحاسب والمدقق في مختلف الشركات من ضغوطات الإدارة بهدف الحد من حريتها في اختيار الممارسات المحاسبية البديلة التي تخدم مصلحتها[2].

---

[1]- أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص302.

[2]- رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق**، ص ص98، 99.

المبادئ المحاسبة والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين: AICPA: قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين بتكوين لجنة بهدف وضع مبادئ محاسبية مقبولة، ويمثل بيان 1934 أول وثيقة لتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموما حيث اتبع منهجا وصفيا للمبادئ المحاسبية السائدة .

أما أهم المبادئ المحاسبية الصادر في هذا البيان هي:[1]

- ✓ قاعدة تحقيق الإيراد بالبيع.
- ✓ قاعدة عدم جواز إضافة المكاسب الرأسمالية إلي قائمة الدخل، إي عدم إضافة المكاسب الرأسمالية إلى أرباح العمليات العادية للمؤسسة.
- ✓ لا يجوز احتساب أرباح للأسهم أو فوائد للسندات المملوكة والعائدة للمؤسسة نفسها وعرضها دائنة في حساب الأرباح والخسائر.
- ✓ يجب استبعاد أوراق القبض الموقعة من موظفي المؤسسة أو الموقعة من المؤسسات تابعة وإظهارها كمفردة مستقلة.

وقد أطلقت اللجنة على مبادئ 1934 السابقة مصطلح «المبادئ المحاسبية المقبولة» (AAP).

في عام 1936 اعتمد المعهد مصطلح «المبادئ المحاسبية المقبولة عموما»(GAAP) بهدف توحيد الممارسات العملية وجعلها تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة .

في عام 1937 كون المعهد لجنة الإجراءات المحاسبية CAP بهدف تطبيق مجالات الاختلافات في التقارير والقوائم المالية.

في عام 1939 حلت محل لجنة الإجراءات المحاسبة CAP لجنة جديدة باسم هيئة المبادئ المحاسبية Accounting principles Board (APB) ، تهدف إلى تطوير وتوضيح مضمون المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

وفي الفترة الواقعة بين 1939–1973 نشرت هيئة المبادئ المحاسبية إصدار باسم " أراء هيئة المبادئ المحاسبية" وهي حلول لمشاكل يواجهها المحاسبون أو تعديل لأراء سابقة صدرت عن لجنة الإجراءات المحاسبية.

ولقد وجهت انتقادات كثيرة إلى هيئة المبادئ المحاسبية (APB) وأسلوب عملها، حيث كان المعهد يفتقر إلى إطار فلسفي متكامل لتصدي للمشاكل المختلفة، ولهذا تم حل هيئة المبادئ المحاسبية

[1]- رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق**، ص 100.

التابعة للمعهد في عام 1973 وأنشئت هيئة معايير المحاسبة المالية" FASB" وبذلك تكون المحاسبة قد دخلت مرحلة التسييس وإصدار المعايير بدلا من المبادئ.

ثالثا : مرحلة التسييس:

إن فشل محاولات المجمعات المهنية خلال الفترة (1933–1973) في صياغة نظرية محاسبية واستبعاد الممارسات المهنية غير المرغوبة السائدة في الحياة العملية والحد من إساءة استخدام وتطبيق تلك الممارسات وبدائل القياس المحاسبي المتعددة والمتناقضة أحيانا أدى إلى حل هيئة المبادئ المحاسبية APB التابعة للمعهد الأمريكي AICPA وإنشاء هيئة معايير المحاسبة المالية FASB في عام 1973.

وقد اعتمد مجلس معايير المحاسبة المالية بصورة أكثر من الهيئات واللجان السابقة مدخلا علميا استنباطيا استقرائيا، كما جعلت عملية التنظيم المحاسبي ووضع المعايير ذات طابع سياسي واجتماعي خاصة بعد الانتقادات المكثفة ضد تحيز وخضوع هيئة المبادئ المحاسبية APB التابعة للمجمع الأمريكيAICPA لضغوط مكاتب المراجعة المسيطرة في الولايات المتحدة المعروفة بمكاتب الثمانية الكبارThe Big eight.

- عند إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 1973 كان غياب نظرية المحاسبة واضحا لجميع الجهات المعنية كما لوحظ ذلك في أمر تكليف المجلس فبدلا من التكليف بمهمة تحديد الفروض والمبادئ العلمية كما كان ذلك بالنسبة لهيئة المبادئ المحاسبية APB كانت المهمة الموكلة إليه ذات شقين: [1]
  - * تكوين الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة.
  - * إصدار معايير التطبيق العملي.

أي أن الاهتمام قد تحول من تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية إلى تحديد الأهداف والمفاهيم والمعايير.

- **الشق الأول** : تكوين الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة: لقد حققت هيئة معايير المحاسبة المالية بالنسبة للإطار المفاهيمي نشاطا علميا وإنتاجا متميزا، وقدمت بذلك قاعدة هامة لتطوير نظرية المحاسبة، إذ صدر عن الهيئة بين 1978–1985 ستة تقارير كما صدرت سنة2000 القرار السابع.

[1]- أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سابق**، ص ص314–317.

- **الشق الثاني** :إصدار معايير التطبيق العملي: لقد حققت هيئة معايير المحاسبة المالية نجاحا ملحوظا أيضا بالنسبة لمعايير التطبيق العملي، فقد صدر عن الهيئة حتى 1995 "121" معيارا محاسبيا تناولت المبادئ السابقة بالتعديل وإعادة الصياغة والتوضيح .

الفرع الثالث: الطبيعة العلمية للمحاسبة

أولا: المحاسبة بين الاستمرارية والتغيير:

تعتبر كل من الاستمرارية والتغيير خاصيتين متكاملتين ومتلازمتين من خواص النمو المهني والأكاديمي للمحاسبة، حيث أن الاستمرارية: "ما تم الاستقرار عليه عبر الزمن من مبادئ وقواعد وإجراءات محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما، وما استقر عليه الفكر المحاسبي وأصبح متعارف عنه لدى المحاسبين وثبتت فائدته العلمية لديهم حيث يعتبر الخروج عنه غير مألوف في البيئة المحاسبية وهذا ما يفسر استخدام المحاسبين لإجراءات محاسبية في وقتنا الحالي من زمن بعد رغم أن الكثير من المبررات قد زالت عن استخدام مثل هذه الإجراءات." [1]

وأهم ما يميز الاستمرارية كخاصية لنمو الفكر المحاسبي أنها تحافظ على الخبرات المكتسبة عبر الزمن وهذا ما يشكل معرفة تراكمية تخدم أساليب المحاسبة في التطبيق وتعمل على استمراريتها وديمومتها.

أما خاصية التغير فهي: " قدرة المحاسبة على مواكبة التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وكذلك التطورات التكنولوجية التي تحدث في البيئة المحيطة بمعزل عن الحدود السياسية حتى تتمكن الأهداف والمبادئ والإجراءات والقواعد المحاسبية من التحكم في عمل المحاسب بعض النظر عن المكان الذي يعمل، كما إن التغير لابد أن يكون نابعا من الحاجة حتى يؤدي إلى التطور والازدهار وإلى ما ينفع الناس وان لا يكون نابعا من الاستجابة للرغبة الشخصية والأهواء والميول"[2].

ومن الملاحظ أن التغير في المحاسبة كان بطيئا وبتحفظ، وهذا ما يفسر قدرة المحاسبة على استخدام المعلومات كمصدر من مصادر اتخاذ القرار، كما تجدر الإشارة إلى أن التغير السريع الذي يحدث في المجتمع الحالي والناتج عن سرعة الاتصال أدى إلى حدوث تطورات أكثر سرعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي انعكس ذلك على المحاسبة.

---

[1]- حيدر محمد علي بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص 19.

[2]- **نفس المرجع**، ص 20.

ثانيا: المحاسبة بين النظرية والتطبيق:

يبدو لنا من خلال دراسة التطور التاريخي للمحاسبة بأنها تطورت استجابة لاحتياجات بيئتها والمتتبع للأدب المحاسبي يلاحظ أن تطور المحاسبة لم يأت من نظرية علمية محددة ولكن من خلال تفاعلات بين النظرية والممارسات المحاسبية والعديد من التأثيرات الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فان المحاسبة في وضعها القائم قد نشأت من مصدرين مستقلين هما المصدر العملي والمصدر النظري ولكن التطور العملي قد سبق التطور النظري بمئات السنين، ويمكن إيجاز كل من التطور العملي والنظري للمحاسبة كما يلي:[1]

1- **التطور العملي للمحاسبة:** جاء من خلال الممارسات العملية، حيث استخدمت أسلوب حل المشاكل فعندما تحدث مشكلة معينة تعلق بعملية ما في المؤسسة فان المحاسب يقوم بتصحيح مجموعة من الإجراءات لحل هذه المشكلة وقد استخدم المحاسب هذه الطريقة في ممارساته العملية منذ مئات السنين حتى قبل الوقت الذي كتب باسيليو Pacioli كتابه عن طريق القيد المزدوج، وقد كان التطور في الممارسات العملية للمحاسبة هو عبارة عن تطور عملي وتعديل في الإجراءات القديمة كلما دعت الحاجة إلى ذلك بسبب الظروف والمشاكل الجديدة أو المختلفة، ويطلق البعض على هذا المدخل الوصفي حيث من خلال هذا المدخل فان المبادئ المحاسبية يتم استنتاجها بواسطة أفراد أو مجموعات من خلال ملاحظة المحاسبة كما هي مطبقة وبناءا على هذه الملاحظات يتم بناء تعميمات ومبادئ محاسبية.

2- **التطور النظري للمحاسبة:** يعتبر المدخل النظري احدث نسبيا من المدخل الأول حيث يعتمد هذا المدخل على انه من خلال العمليات الاقتصادية في مختلف المؤسسات يتم استخلاص مجموعة من الافتراضات المبدئية بخصوص هذه العمليات، وعلى أساس هذه الافتراضات فان المحاسب يستخدم استنباطا منطقيا ليصل إلى نتائج خاصة بالنشاط المحاسبي تعطينا الإجابة النظرية على ماهية المحاسبة، فالمحاسبة طبقا لهذا المدخل هي ما يجب أن تكون عليه لذلك فان استخدام المدخل الاستنباطي مبرر على أساس أن التغيرات واقعة لا محالة في نوعية احتياجات المستخدمين، وفي نوعية المستخدمين أنفسهم، وفي البيئة المحيطة، وبالتالي يجب أن تواكب المحاسبة هذه التغيرات وتكون كما يجب أن تكون عليه، ومن هنا يرى البعض أن معظم النظريات المحاسبية الاستنباطية

[1]- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، اتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص48– 52.

ظهرت كنتيجة لعدم الرضا عن الوضع الجاري للمحاسبة "كما هو مطبق" وفي بعض الأحيان من فشل المحاسبة في أن تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجديدة في البيئة، ويعتبر التغير في المستوى العام للأسعار احد هذه الأمثلة.

وعليه ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المحاسبة لم تتطور كعلم مجرد ولكن استجابة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية بالدول المطبقة بها.

3- المحاسبة علم أم فن: يمكن تقسيم آراء المهتمين بالمحاسبة حول طبيعتها العلمية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: يعتبر أصحاب هذا اتجاه المحاسبة فنا يخدم إجراءات التطبيق العملي ويعارضون اعتبارها علما له مجاله وأهدافه وفروضه ومفاهيمه ومبادئه ويرون أن البحث في فلسفة المحاسبة ما هو إلا مضيعة للوقت، ولا يفيد في تطوير المحاسبة وان تطويرها يتم بفعل عوامل اقتصادية وقانونية وإدارية لا تملك المحاسبة إلا أن تلبي حاجاتها.

كما أن تطور المحاسبة في نهاية القرن التاسع عشر قد أيدى موقف اعتبارها فنا، وان الحياة العملية وضروریاتها هي التي تملي الإجراءات المحاسبية وتحدد اتجاه التطور، ومما ساعد أيضا في انتشار فكرة إن المحاسبة فن هو تعريفها سنة 1953 من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بحيث عرفها كما يلي :

« المحاسبة هي فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث الاقتصادية» [1].

الاتجاه الثاني: يمثله أصحاب الرأي القائل أن المحاسبة هي علم يتكون من مستويات متعددة من التجريدات والتعميمات، وانه لابد من متابعة البحث من اجل تطوير نظرية المحاسبة.

الاتجاه الثالث: وهو الذي يأخذ موقفا وسطا حيث يرون أن المحاسبة علما وفنا في آن واحد، وانه لا يمكن الفصل بين العلم والفن، فكل علم قد ولد من فن مقابل له، وان المحاسبة قد ولدت نتيجة الفن والممارسة العملية، وقد أصبحت المحاسبة اليوم علم مستقل له فروضه ومبادئه حيث تعرف المحاسبة بأنها: «علم وفن يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها وأهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات »[2]

[1]- رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق**، ص137.

[2]-قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة حدباء للطباعة والنشر، جامعة الوصل، العراق، 2003، ص5.

الفرع الرابع: مستويات المعرفة العلمية في المحاسبة

يمر العلم بمجموعة من المراحل حتى يتكون ويستقل، وتمثل كل مرحلة مستوى معرفة معين، وكلما انتقلنا إلى المرحلة التالية ارتفع هذا المستوى المعرفي إلى غاية ما وصلت إليه المحاسبة انطلاقا من المراحل العلمية التالية: [1]

أولا: مرحلة الملاحظة والوصف والتحليل:

ينتج عن عملية الملاحظة والوصف والتحليل مجموعة من المصطلحات والمفاهيم الأساسية والتي تشكل قاعدة أولية مناسبة لتحديد مضمون الأفكار، أي تحديد اللغة العلمية، التي تكون أساسا مناسبا لتفسير الظاهرة موضوع البحث.

ظلت المحاسبة قرونا طويلة من الزمن مهتمة بإجراءات التطبيق والممارسات العلمية، دون الاهتمام بصورة منظمة بتكوين مفاهيم محاسبية محددة المضمون.

وفي عام 1930 جرت عدة محاولات لتحديد مضامين المفاهيم والمصطلحات المحاسبية بهدف خلق لغة محاسبية، تكون أساسا لنقل الأفكار دون إساءة الفهم.

و في عام 1970 اصدر المجمع الأمريكي البيان رقم 4 بعنوان المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية للشركات، وفي التسعينات أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية الإطار النظري لإعداد وعرض القوائم المالية.

ثانيا: مرحلة وضع الفروض والتفسير:

يقوم الجانب التفسيري من النظرية المحاسبية على الفروض والمبادئ المحاسبية منذ القرن الرابع وتحاول الأدبيات تنظير وتفسير إجراءات التطبيق العملي.

فجاءت نظرية الملكية المشتركة والتي تفسر الإجراءات المحاسبية وشكل ومضمون القوائم المالية التي يتم إعدادها في ظل سيطرة المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص.

أما نظرية الشخصية المعنوية فإنها تفسر الإجراءات المحاسبية وشكل ومضمون القوائم المالية في شركات الأموال والتي تتسم بفصل الإدارة عن الملكية وان الشركة لها شخصية معنوية مستقلة، بينما تفسر نظرية الأموال المخصصة الإجراءات المحاسبية وشكل ومضمون القوائم المالية المعدة في المؤسسات الحكومية.

[1]- حيدر محمد علي بني عطا، **مرجع سابق**، ص ص46-48.

وقد ظهرت أيضا الدراسات والأبحاث التي تفسر الممارسات العلمية مثل دراسة مونتس 1961 والتي نشرت في سلسلة « دراسة في بحوث المحاسبة» عن المجمع الأمريكي المحاسبين القانونين باسم «المصادرات والفروض الأساسية في المحاسبة».

ولقد كثرت هذه الدراسات التفسيرية في الأدب المحاسبي المعاصر خاصة في عقود الأخيرة بسبب الجهود المبذولة من قبل فلاسفة المحاسبة من اجل وضع إطار نظري يفسر إجراءات التطبيق العملي ويعمل على تطويرها حتى تتمكن المحاسبة من التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها.

ثالثا: مرحلة التنبؤ والتحقق من صحة الفروض

يرفض الكثير من كتاب المحاسبة التقليديين فكرة أن المحاسبة تقدم أي نوع من أنواع التنبؤات منطلقين من أن المحاسبة تهتم بالأحداث الاقتصادية التي تحدث في الماضي فقط ومما لا شك فيه أن المعلومات التاريخية التي يعرضها المحاسب تقدم لفئات مختلفة لاتخاذ القرارات، وان هذه القرارات تتعلق بتحديد سياساتهم في المستقبل، إذ لا يمكن اتخاذ قرار دون تنبؤ، بمعنى أن هذا المعلومات حتى لو كانت تاريخية فإنها تعتمد أساسا في التنبؤ وإلا فقدت أهميتها ولما نشأت الحاجة إلى نشرها.

رابعا: مرحلة وضع النظرية

تهدف النظرية المحاسبية إلى تقديم أساس لتفسير الإحداث والسلوك المحاسبي والتنبؤ بها ضمن إطار نظري شامل لمجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية، ونظرية المحاسبة معنية بوضع مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تمثل رؤية منظمة للظواهر والإحداث الاقتصادية وتحديد العلاقات من خلال متغيرات بهدف التفسير والتنبؤ بتلك الظواهر والإحداث، ولا توجد نظرية محاسبية عامة وشاملة، كما أن هناك مداخل مختلفة للنظرية المحاسبية ،ولم تنجح المحاولات لتكوين نظرية محاسبية مقبولة ومتعارف عليها عموما بسبب وجود اقتراحات ومنهجيات مختلفة ومستخدمين متعددين .

الفرع الخامس: نظرية المحاسبة

إن النظرية المحاسبية عبارة عن أفكار عامة تحاول أن توضح بعض الحقائق والمفاهيم وتكوين الإطار العلمي للمحاسبة، ويعتبر باتون أول من حاول بناء نظرية محاسبية بطريقة علمية متكاملة معتمدا على المنهج الاستنباطي[1].

[1]- حيدر محمد علي بن عطا، **مرجع سابق**، ص ص194،195.

كما يعتبر مصطلح النظرية جديدا في أدبيات المحاسبة مقارنة بقدم الممارسة المحاسبية ويرجع استخدامه أساسا لظهور أفكار معرفية تم بناءها من قبل الباحثين في ميدان المحاسبة رغبة في إلحاق الممارسة المحاسبية بإطار نظري علمي قادر علي توجيهها بالشكل الذي يضمن للمحاسبة استقلاليتها، وقدرتها علي مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في محيط المؤسسة. وتوالت الأبحاث من ذلك الوقت ونتج عنها عدة نظريات خدمت في مجملها المحاسبة كموضوع قابل للبحث والتطور، يمكن تصنيف نظريات المحاسبة إلي ثلاثة مجموعات كبرى هي:[1]

1- **النظرية الوصفية (Descriptives):** تهدف هذه النظريات إلي وصف الممارسات المحاسبية من خلال شرح المبادئ المحاسبية، وإزالة كل لبس أو غموض عنها وتعتبر نتائج البحث ذات الطابع البيداغوجي، الذي له تأثير ايجابي مع ممارسات المحاسبية من خلال إمداد الممارسين الجدد من أصحاب المهن المحاسبية بالتطور الذي يساعدهم في أداء مهامهم على أحسن وجه.

2- **النظرية المعيارية** (Normatives): وهي النظريات التى جاءت لتصبح دليلا للممارسة المحاسبية، وخدمة لوظيفة التنظيم والتأطير والتوضيح، انطلاقا من وضعية نقد للممارسة المحاسبية، وتجد هذه النظريات امتداد لها في الأطر التطورية للمحاسبة.

3- **النظريات التفسيرية (Explicatives):** تهتم هذه النظريات بتفسير أو تحليل السلوكيات أو التطبيقات المحاسبية، باعتبارها موضوع بحث وتنظير وتصنف النظريات التفسيرية، النظرية الموجبة للمحاسبة (La théorie positive de comptabilité) والتي ترسى بناءا على الممارسة المحاسبة مجموعة من القواعد السلوكية التي ثم تأكيدها علميا، مكونة بذلك نظرية عامة لإعداد القوائم المالية من طرف المؤسسة.

<u>ثانيـا</u>: أهمية وجود نظرية للمحاسبة

لم تظهر أهمية المحاسبة لمستخدميها بشكل فعال إلا بعد ظهور الأصول العلمية المرتبطة بتطبيقاتها ويبرز ذلك من خلال:[2]

- ضرورة وجود إطار للنظرية العامة للمحاسبة كعلم.
- تساهم النظرية في تحقيق الصفة الموضوعية في البيانات والمعلومات التي تظهرها المحاسبة.

---

[1]- مدانى بالغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل إعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه،غير منشورة، جامعة الجزائر،2004 ، ص28.

[2]– كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، **المحاسبة العامة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS)** ، المتلقي الدولي الأول: حول النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية المركز الجامعي الوادي، يومي 17و2010/01/18 .

- وجود هذه النظرية بما تتضمنه من فروض ومبادئ علمية يؤدي إلي تحقيق كيان ملموس للمحاسبة بدلا من إن تكون مجرد وسليه للتسجيل والتبويب والعرض.
- إن ما تتضمنه هذه النظرية من مبادئ وفروض، يعتبر الأساس الذي يتعمد عليه في الاختيار بين الأنظمة والسبل البديلة عند الاستخدام في التطبيق العملي.
- تساعد النظرية علي تحديد المجالات الأساسية للعلم وبحوثه التطبيقية وعلاقته بغيره من العلوم.
- تساهم النظرية في تلخيص النتائج التي تسفر عنها البحوث العلمية والتوفيق بينها. وإتباعا لهذه الأهمية لوجود نظرية عامة للمحاسبة وجب الاهتمام الخاص والمستمر من قبل المحاسبين لتأكيد أهمية هذا الاستمرار مستقبلا وإثبات وجودهم.

ثالثا: مناهج البحث في النظرية المحاسبية

اختلف المفكرون في موضوع مناهج البحث في العلوم الإنسانية، فمنهم من نادى بضرورة تطبيق مناهج العلوم الطبيعية، ومنهم من يرى صعوبة هذا الأمر وبالتالي صعوبة الوصول إلى قوانين للعلوم الإنسانية في دقة القوانين الطبيعية.

والمحاسبة باعتبارها علم إنساني اجتماعي بدأت في التطور باستخدامها للأساليب الكمية، وبحوث العلميات كوسيلة لإجراء هذا التطور إلى جانب دراسة السلوك الإنساني فهي اقرب إلى العلوم الإنسانية، ولذلك نجد الباحثين في المجال المحاسبة يستخدمون كلا من المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التسلسل المنطقي من الفروض المسلم بها، إلى استنتاجات معينة تؤدي إلى تكوين نظريات خاصة محددة المعالم تفسر أوضاعا خاصة، وكذلك المنهج الاستقرائي الذي يقوم على استنتاج معالم وحقائق عامة من واقع مفردات معنية، أي نتيجة البحث فيه من الخاص إلي العام [1].

[1]- كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص6.

المطلب الثاني: أسس المحاسبة المالية

تتطور المحاسبة وفقا لتطور المجتمع والظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتحكمها بعض الإجراءات حيث تقوم هذه الأخيرة على مجموعة من المبادئ والفروض التي تعتبر كأساس وإطار مرجعي يستند عليه عند التسجيل المحاسبي، وعليه سنركز من خلال هذا المطلب على تطور مفهوم المحاسبة، المبادئ والفروض التي تقوم عليها وكذا مختلف أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم المحاسبة

أولا: تطور مفهوم المحاسبة

إن المحاسبة مصطلح كثير التداول في مختلف مجالات الحياة وبدون استثناء، فمن الناحية التطبيقية أو العلمية يمكن القول أن مفهوم المحاسبة مفهوم واسع لا حدود له إلا بحدود مستوى التطور العلمي والتكنولوجي الذي يبلغه الإنسان وبالتالي فان وضعه في موقعه وبحجمه الصحيح يستلزم: [1]

- ✓ تحديد المجال أو النشاط المراد المحاسبة عنه.
- ✓ تحديد الأهداف المطلوب بلوغها وتحقيقها.
- ✓ مدى توفر المستلزمات ذات العلاقة بالنشاط والأهداف.

وعلى هذا الأساس تطور مفهوم المحاسبة والذي يمكن وضعه في سياق المراحل التالية:

1- المرحلة التي تمتد جذورها إلى حوالي 5000 سنة ق.م، كانت وظيفة المحاسبة تنصب على تنظيم السجلات وتدوين العمليات وبالتالي فان دور المحاسب كان دور المؤرخ المالي بهدف المحافظة على الأموال والممتلكات الحكام والأفراد واثبات ما يطرأ عليها من تعديلات، لذلك قيل أن دور المحاسب هو دور الوكيل المالي.

2- مع التطور الاقتصادي وازدياد حجم التبادل التجاري وبظهور القيد المزدوج ظهرت مجموعة من المبادئ أو القواعد والتي تنظم عملية الإثبات في السجلات حيث أصبح الاهتمام بتنظيم السجلات وفقا لضوابط فنية مهنية هو الأساس في عمل المحاسب لأغراض الرقابة الداخلية في المؤسسة.

3- تطورت التطبيقات العلمية مما أدى إلى ظهور مجموعة من المفاهيم والأفكار والقواعد الملزمة التطبيق، لتساهم في استمرارية المؤسسات وتطور دورها في المجتمع وليس كونها فقط مجرد أدوات داخلية للرقابة على الممتلكات.

[1]-عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص37-39.

4- تأثير جل القطاعات بالمعلومات المحاسبية، وبروز أهميتها في توجيه سلوك تلك القطاعات، واتسع بذلك الاهتمام بالمحاسبة لتقوم بخدمة المجتمع ككل حتى ظهر ما يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، لتلبي التقارير المحاسبية حاجات كافة الفئات في المجتمع.

- من خلال ما سبق يتضح لنا أن المحاسبة لم تقتصر على الوظائف الأساسية التالية:

✓ التسجيل: حيث يتم تسجيل كافة العمليات وعلى أساس أدلة موضوعية قابلة لتحقق والتدقيق.

✓ التبويب: إي تبويب البيانات على شكل مجموعات متجانسة « دليل الحسابات».

✓ القياس: وذلك لتوضيح اثر كل عملية مالية على نتيجة المؤسسة أو تكاليف المنتوجات وغيرها.

✓ عرض النتائج وتفسيرها: وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما وبالتالي فالمحاسبة لم تقتصر على ذلك فحسب بل أصبحت أداة لخدمة المؤسسة الاقتصادية والمجتمع ككل وذلك من خلال كونها أداة: [1]

– لقياس الأداء والإنتاجية وزيادتها في المؤسسة.

– التخطيط والرقابة وتقيم الأداء.

– الاتصال حيث أن المحاسبة هي اللغة التي تضمن وظيفة الاتصال

ثانيـا: تطور تعريف المحاسبة

إن المحاسبة كعلم اجتماعي تتفاعل مع الحاجات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة في كل عصر، لذلك فإن تعريفها مر بمراحل من التطور كما يلي:[2]

- في نهاية العصور الوسطى وعند انتشار الرأسمالية التجارية كانت المحاسبة في خدمة أصحاب المشروع الفردي، وظيفتها تسجيل دائنية ومديونية صاحب المؤسسة وتحديد نتائج أعماله في نهاية فترات زمنية معينة، أي أن المحاسبة كانت تقوم بوظيفة الحراسة على أموال صاحب المشروع وسميت بذلك بمحاسبة الحراسة.

- في عصر النهضة ومع ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى زيادة حجم المشاريع وانتشار شركات المساهمة وما نتج عنه من فصل الملكية عن الإدارة توسعت مهام المحاسبة لتقف في خدمة المساهمين المستثمرين وأصحاب المصالح في المؤسسة، أي أن المحاسبة لم تعد بياناتها توجه إلى المسؤولين داخل المؤسسة فحسب بل أصبحت تنشر حساباتها ونتائج أعمالها للمجتمع المالي والاستثماري، للمهتمين من خارج المؤسسة من مساهمين ومصارف ومستثمرين.

[1] -Anne Lyse Blandin, Marie Amélie Deysine, ANNE Marie Lavigne, **Comptabilité,** 34e édition, éditions Francis Lefebvre, FANCE, 2014, p56 .

[2] -رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق**، ص ص187، 188.

- ونتيجة لتقدم التكنولوجيا وزيادة تعقيد العملية الإنتاجية انفصلت أماكن الإدارة عن أماكن الإنتاج وأصبح من غير الممكن الإشراف المباشر علي التنفيذ، الأمر الذي وضع المحاسبة أمام مهام جديدة ألا وهي تزويد الإدارة بمؤشرات ومعايير وبيانات تساعد في تقييم الأعمال المنجزة وتخطيط الإنتاج ومحاسبة المسؤولين وتقييم أدائهم.
- ونظرا للطبيعة الخدمية لنشاط مهنة المحاسبة تطورت وظائفها بتطور الظروف الاقتصادية وانعكس هذا التطور على تعريفات المحاسبة نفسها وذلك كما يلي:[1]

✓ في عام 1940 أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونين (AAA) أول تعريف للمحاسبة حيث عرفتها بأنها: « نظام يختص بتحليل وتسجيل تبويب العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة مالية معينة و تحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة » .

✓ أما التعريف الثاني للمحاسبة فقد صدر عام 1953 عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICBA) والذي عرفها على أنها: « فن يختص بتسجيل وتصنيف ثم تلخيص، ما يحدث في المؤسسة من عمليات مالية والتي هي ذات طبيعة مالية ومن ثم تفسير تلك العمليات ».

✓ وفى عام 1970 اصدر نفس المعهد (AICBA) تعريفا أخر للمحاسبة ليتناسب مع تطور دورها الوظيفي كنظام للمعلومات حيث اعتبر المحاسبة بأنها: « نشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية (ذات طبيعة مالية بشكل أساسي) عن المؤسسة الاقتصادية وذلك بقصد استخدام تلك المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية تتمحور حول المفاضلة بين العديد من بدائل العمل المتاحة».

✓ وفي 2001 عرفت المحاسبة بأنها: « نظام للمعلومات يختص بقياس، ومعالجة ثم إيصال المعلومات المالية عن المؤسسة للأطراف ذات المصلحة وذلك كي تستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ قرارات رشيدة » وهذا التعريف يوضح صراحة دورها المعاصر كنظام للمعلومات.

ثالثا: المحاسبة كعلم: لكل علم أهداف ومفاهيم ومبادئ وفرضيات وطرق وإجراءات، والمحاسبة كعلم تطبيقي ووظيفة خدمية اجتماعية تأخذ بالمنحى العلمي بالصورة الآتية:

❖ **أهداف المحاسبة المالية:** أن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة النشاط من ربح أو خسارة هذا بالإضافة إلى تحقيق أهداف عديدة منها:[2]

1- تسجيل جميع العمليات المالية التي في المؤسسة عند حدوثها مباشرة ووفق تسلسل زمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة.

2- تبويب وتصنيف العمليات المالية بهدف التعرف على مديونية ودائنية المؤسسة ومعرفة مالها من أصول وما عليها من التزامات. استخراج نتيجة نشاط المؤسسة وبيان مركزها المالي للتعريف على الموجودات

[1] – محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**،ج 1وج2، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص ص25 ،26.

[2] - حسام الدين مصطفى، وليد زكرياء صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، **مرجع سابق**، ص16 .

والتزامات المؤسسة وما طرأ عليها من تغير منذ نهاية الفترة المالية السابقة وحتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي الجديدة.

3- مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة ورسم السياسات المستقبلية وهذا من خلال التقارير المالية التي تقدمها المحاسبة لإدارة المؤسسة.

4- توفير معلومات تخدم أغراض فئات من داخل المؤسسة وأخري من خارجها كالعاملين والملاك الحاليين والمتوقعين والجهات الحكومية وغيرها.

❖ **المفاهيم المحاسبية:** تتضمن المفاهيم المفردات والمصطلاحات التي تستخدم، في حقل المحاسبة على وجه الخصوص وما يعنيه كل مفهوم، والمفهوم هو تعبير بيّن بذاته ولا يحتاج إلى تفسير أو شرح في كل مرة ويستخدم للدلالة على الأشياء أو أحداث مالية تساهم في تحقيق أهداف المحاسبة وهذه المفاهيم هي: [1]

1- الموجودات (الأصول): وتتمثل في الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل المؤسسة تستخدم في تنفيذ وانجاز أعمال المؤسسة وهذه الموارد تقدم خدمات خلال عمرها الإنتاجي تستفيد منها المؤسسة في تحقيق إيرادات ومن هذه الموجودات مثلا: المباني، السيارات، البضائع، النقود، ... الخ.

2- المطلوبات (التزامات): وهي ديون على المؤسسة من قبل الغير وعليها أن تسددها وهذه الديون نشأت عن عمليات أو أحداث ولم تدفع ثمنها فورا بل سيتم دفع مستقبلا.

3- الأموال الخاصة: تعني الأموال الموضوعة من طرف الملاك عند التأسيس أو خلال دورة حياة المؤسسة وهي نتيجة لتحويل الأموال من الملاك إلى المؤسسة

كما أن الأموال الخاصة تكون نتيجة الفرق بين الأصول والخصوم، وتمثل القيمة الحقيقية للمؤسسة[2]

بالإضافة إلى بعض المفاهيم المحاسبية والمتمثلة في:[3]

4- الإيرادات: وتتمثل في التدفقات الداخلة إلى المؤسسة أو أي زيادة في أصولها أو نقص في خصوصها أو كليهما معا.

5- المصروفات: تدفقات خارجة من المؤسسة أو أي نقص في أصولها أو زيادة في خصوصها (أو كليهما معا) من اجل الحصول على الإيرادات مثل: شراء موجودات أو مواد أولية أو أجور العاملين ...الخ.

6- المسحوبات: وهى المبالغ أو السلع التجارية التي يأخذها المالك من المؤسسة لاستخدامها الشخصي وتسجل هذه المسحوبات كتخفيض مباشر في حقوق الملكية.

---

[1] -Philippe Dessertine, Patrick Provillard, **Comptabilité,** 2e édition, Person Education, France, 2008,p52.

[2] -Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, **Comptabilité Financier en IFRS ,** 2e édition, Person Education, France,2009,p4.

[3]- طلال الجحاوي، ريان نعوم، **مرجع سابق**، ص ص 42،43.

7- الدخل (ربح / خسارة): يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات فإذا كانت الإيرادات اكبر من المصروفات كان ربحا، و إذا كانت المصروفات اكبر من الإيرادات كانت خسارة.

الفرع الثاني: مبادئ وفروض المحاسبة

أولا: فروض المحاسبة

تعتبر الفروض من الناحية المحاسبية أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ وإعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية، ولكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان ولا داعي لإثبات صحتها، فهي إما ملائمة أو غير ملائمة لاشتقاق مبادئ محاسبية تراعي الأهداف العامة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية، حيث تعمل في إطارها المؤسسة الاقتصادية وتتسم الفروض المحاسبية بالخواص التالية:[1]

1- أن تقبل عموما على أنها صحيحة وملائمة لتكون بداية مفيدة للمشاركة في تطوير المعرفة المحاسبية.
2- أن تكون الفروض المعتمدة مستقلة عن بعضها البعض، إذ لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير فرض أخر.
3- أن تكون قليلة العدد عموما، ليسهل كشف أي تناقض قائم فيها بينها.

ويجمع علماء المحاسبة على أن الفروض المحاسبية الأساسية أربعة وهي: [2]

1- **فرض الاستقلالية:** ويقصد به أن للمؤسسة شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكيها، كما أن لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة مالكيها، وعليه كل عملية تتم بين المؤسسة ومالكيها تعامل وكأنها تمت مع الغير كما أن كل مؤسسة مالكة لموجداتها ومسؤولة عن التزاماتها تجاه الآخرين.
2- **فرض الدورية:** أي انه بالإمكان تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات عادة سنوية أو نصف سنوية ليتم التقرير عن نشاطها، كما أن إعداد التقارير المالية بصورة دورية يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ.
3- **فرض الاستمرارية:** يعني أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وأعمالها لمدة غير محددة، وبشكل مستقل عن حياة مالكيها.
4- **فرض وحدة القياس النقدي:** أي انه يتم الاعتراف وتسجيل العمليات فقط التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد، وبذلك فان هناك قيدين أساسيين لقياس أنشطة المؤسسة والتقرير عنها:[3]

– أنها تحد من نطاق القياس المحاسبي فتستبعد الأنشطة التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد الوطني.

---

[1]- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، ميسون قولى، فواز الدين أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية** "قياس بنود قائمة المركز المالي"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص34.

[2]- بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص28–29.

3- رضوان حلوة، أسامة الحارس، فواز الدين أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص56،57.

- أنها تفترض ثبات واستقرار وحدة القياس النقدي، وبذلك تتجاهل اثر تغيرات القوة الشرائية، أي اثر ارتفاع وانخفاض الأسعار.

ويمثل فرض وحدة القياس النقدي أساسا جوهريا لاشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية، الذي يعد أهم المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في الحياة العملية لدى المحاسبين والمدققين.

ثانيا: المبادئ المحاسبية

تمثل المبادئ المحاسبية القواعد التي تحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم والتقارير المالية.

وهناك أربعة مبادئ رئيسية في المحاسبة المالية تعتبر بمثابة مرشدا للمحاسب في تسجيله للعمليات المالية والإفصاح عن أثرها في القوائم المالية وهي:

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** تعبر التكلفة التاريخية عن سعر السوق الفعلي في تاريخ الحيازة لأنها نتجت عن عملية تبادل تمت فعلا بين المؤسسة وأطراف خارجية.[1].
- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:** يعني تحديد نتيجة النشاط من ربح أو خسارة بصورة دورية. فقياس الربح يقوم على أساس الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات المقابلة لتلك الإيرادات في نفس الفترة، كما أن تحديد الإيرادات والمصروفات خلال الفترة (سنة مثلا) يتم على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، ويقصد بأساس الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالفترة المحاسبية مقبوضة أم مستحقة القبض، والمصروفات مدفوعة أو مستحقة الدفع.[2]
- **مبدأ الاعتراف بالإيرادات:** القاعدة التقليدية للاعتراف بالإيراد، هي أن الإيراد يتحقق عند البيع للغير "التسليم". وبذلك فالربح أيضا يتحقق بالبيع الفعلي للغير.
- وبناء على ذلك لا يجوز أن تقوم البضاعة المخزنة الباقية في أخر الفترة بثمن يزيد عن تكلفتها، أي لا يجوز الاعتراف بأرباح لم تتحقق بعد[3].
- **مبدأ الإفصاح التام:** يتطلب هذا المبدأ من المحاسب أن يقوم بالإفصاح عن كل الأحداث المالية الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة المالية بحيث لا يخفي أية معلومات مالية يمكن أن تضلل مستخدمي القوائم المالية، ومن القضايا التي تستدعي الإفصاح الكامل ما يسمى بسياسة الحيطة والحذر أو التحفظ والتي تتمثل في وجوب اخذ الخسائر المتوقعة في الحساب قبل وقوعها وتجاهل الأرباح المتوقعة إلى حين تحقيقها الفعلي، وكذا تقييم مخزون البضائع في نهاية الفترة المحاسبية بسعر التكلفة أو السوق أيهما اقل، وكذلك تكوين المخصصات المختلفة[4].

---

[1]-وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص41.

[2]- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس،فواز أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص ص60، 61.

[3]–رضوان حلوة حنان، نزار فليح البداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2009،ص52.

[4]- حسام الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، **مرجع سابق**، ص29.

ثالثا: ارتباط المبادئ بالفروض

أن الفروض المحاسبية هي الأساس لاشتقاق المبادئ المحاسبية حيث توجه الأخيرة للممارسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة لتسجيل العمليات المالية المرتبطة بالمؤسسة وان بعض الفروض المحاسبية تمثل حجز الزاوية في القياس المحاسبي عموما مثل فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية، فهو الأساس للمساءلة المحاسبية وبعض الفروض تمثل الأساس لاشتقاق عدة مبادئ في الوقت نفسه مثل: فرض وحدة القياس النقدي الذي يبرر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية و كذلك مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

والفروض عموما مستقلة عن بعضها البعض في حين أن المبادئ مرتبطة ببعضها البعض، واستنادا إلى تلك المبادئ المحاسبية يتم الإثبات المحاسبي وإعداد التقارير المالية دوريا.[1]

الفرع الثالث: فروع المحاسبة

كانت المحاسبة في بداية نشأتها بسيطة لتتفرع منها فروع متخصصة في المحاسبة تتمثل في:[2]

1- **المحاسبة المالية:** تعتبر بمثابة الأصل الذي تفرعت منه الفروع الأخرى للمحاسبة، تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب والتصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المؤسسة والغير وذلك من اجل إعداد تقارير مالية تتضمن معلومات مالية عن نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي، لذلك يتركز الهدف الرئيسي لهذا الفرع من فروع المحاسبة بالإضافة إلى حماية أصول المؤسسة على قياس الربح والمركز المالي للمؤسسات الاقتصادية.

2- **محاسبة التكاليف:** نشأ هذا الفرع من فروع المحاسبة استجابة لمتطلبات الثورة الصناعية في بداية القرن السادس عشر بأوروبا، وذلك لسد عجز المحاسبة المالية عن الوفاء بالاحتياجات المتجددة للمؤسسات الصناعية، وتهدف محاسبة التكاليف بحصر وتحليل وتصنيف عناصر التكلفة التي تحدث في المؤسسة من اجل تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- قياس تكلفة المنتج.
- الرقابة على عناصر التكلفة بقصد ترشيد الإنفاق.

---

[1]- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، ميسون قولى، فواز الدين أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية** "قياس بنود قائمة المركز المالي"، مرجع سابق، ص 41.

[2]- محمد مطر، **مرجع سابق**، ص ص27– 29.

- وضع المعايير الملائمة لعناصر التكلفة باعتبارها مقاييس أو مؤشرات تستخدمها الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.
- توفير المعلومات الملائمة للإدارة في مجال اتخاذ القرارات.

3- المحاسبة الإدارية: يعتبر هذا النوع من المحاسبة مكملا لإغراض محاسبة التكاليف حيث نقوم بتوفير المعلومات المحاسبية للإدارة في مجال الرقابة والتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات.

4- **المحاسبة الضريبية:** تختص بحساب الدخل الخاضع للضريبة، اعتمادا على القوانين واللوائح المطبقة على الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، وتشكل الضريبة مورد أساسي من موارد الخزينة.

5- **المحاسبة الحكومية:** وتختص بقياس نتائج عمليات المؤسسات الحكومية كالوزارات والخزائن المركزية وغيرها والتي لا تهدف إلى الربح ومن أهم أهدافها:

- توفير البيانات اللازمة لمتابعة تنفيذ الميزانية العامة للدولة.
- حصر واردات ونفقات المؤسسات الحكومية بما يسمح بمعرفة مركزها المالي للدولة في نهاية السنة المالية.
- توفير البيانات التي تحتاجها مختلف المستويات الإدارية لغرض اتخاذ القرارات.

6- **المحاسبة القومية:** تختص بقياس الناتج القومي والدخل القومي، مدي مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية القومية في هذا الناتج.

7- **المحاسبة الاجتماعية:** وهي فرع حديث نسبيا ويطلق عليها البعض أيضا مصطلح المحاسبة البيئية وهي تعطى اهتماما خاصا للدور الاجتماعي للمؤسسة والمتمثل فيما تقدمه من خدمات ومنافع للبيئة المحيطة بها مقابل التكاليف الاجتماعية التي تحملها لتلك البيئة، لذا تدعو إلى نشر تقارير اجتماعية مثل: مساهمتها في تحويل البرامج الاجتماعية وتجميل البيئة، مكافحة التلوث البيئي والتدريب الوظيفي،...الخ وذلك مقابل تكاليف اجتماعية متمثلة في الموارد والمصادر الطبيعية التي تستخدمها في تنفيذ أنشطتها الاقتصادية.

المطلب الثالث: المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية

إن المعلومات المحاسبة لا تكون متجانسة وقابلة للمقارنة إلا إذا كانت معدة بمرجعية محاسبية موحدة تظم نفس طرق التسجيل والتقييم لكل المؤسسات فظهر ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية والتي أحدثت ثورة في عالم المحاسبة، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

أولا: تعريف معايير المحاسبة الدولية

قبل التطرق إلى نشأة وتعريف معايير المحاسبة الدولية يجدر بنا أولا تعريف المعايير.

يقصد بالمعيار النموذج المعد مسبقا ليقاس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، ويمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من طرف مجموعة أو الدولة أو المجتمع أو العالم للقياس أو للحكم بواسطتها على جودة شيء معين[1].

ويمكن تعريف المعايير بأنها:« نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة أو التدقيق أو مراجعة الحسابات»[2].

وعليه يمكن القول أن المعايير المحاسبية تتمثل في مجموعة من القواعد التي توضع بمعرفة وتجربة مجموعة من المحاسبين الأكفاء مهنيين وأكاديميين يتفق عليها فيما بينهم لتشكيل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين وتوحيد الأسس لتقييم أدائهم في بيئة معينة.

ثانيا: نشأة معايير المحاسبة الدولية

أدى التطور والنمو الهائلين للتجارة الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسية إلى ضرورة إعداد معايير محاسبية تتعامل بها كافة الشركات الدولية عند إعداد قوائمها المالية.

- وعموما ترجع فكرة التوحيد المحاسبي العالمي وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية إلى سنة 1904 وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين، بمدينة سانت لويس بأمريكا، بحيث تمت مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية وحتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى من العالم، فالقاعدة تعتمد على وجود معاملات مالية للشركات الدولية في بلدان مختلفة، وذلك يستوجب وجود معايير محاسبية دولية يكون متفق عليها ويتم التنسيق بينها حتى يتم تطبيقها على كل الشركات.

1- محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص 58.

2- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص 103.

- وفي سنة 1972 انعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في سيدني باستراليا، حيث اتخذت فيه قرارات هامة وذلك بإنشاء هيئتين يمكن أن تكون لهما المقدرة على التعامل مع المشكلات المحاسبية الدولية والاختلاف بين المحاسبة التي تستخدمها البلدان المعتمدة، حيث تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية "IASC" عام 1973 وكذا الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" ولقد تم إصدار أول معيار في جويلية 1975 وتم إلغاءه في سنة 1998 واستبداله بمعيار القوائم المالية.

وعموما لا توجد فترة محددة لإصدار المعايير المحاسبية، وإنما يتم ذلك حسب الحاجة والمشاكل المحاسبية المطروحة، ويتم إعداد المعايير بعد الدراسات والمناقشات والتعليقات والاقتراحات، ثم المراجعة والاعتماد وبعد ذلك يتم تحديد سريان المعيار المحاسبي كما انه يمكن تعديل أو إلغاء أي معيار وذلك حسب تطور المحاسبة وحسب الضرورة وكذا العوامل المؤثرة على البيئة المحاسبية[1]

ثالثا: أهمية المعايير المحاسبية وأهدافها

* تتخلص أهمية إصدار المعايير المحاسبية فيما يلي:[2]

- ✓ جاءت المعايير الدولية لكي تلائم ظروف المحاسبة في كل بلد من بلدان المشتركة في العضوية.
- ✓ جاءت لكي تقرب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال:
  - توحيد الطرق التي يتم بها تحديد وقياس الأحداث المالية المتشابهة.
  - إيصال النتائج إلى مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين.
- ✓ أوصت اللجنة بالالتزام بالمعايير الدولية وإذا لم تكن تتلاءم، فان المعايير المحاسبية المحلية هي التي يعمل بها.
- ✓ إن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية سوف يساعد في فهم القوائم المالية المعلنة في الخارج.
- ✓ الاستفادة من المعاير المحاسبية الدولية لغرض البحث والمقارنة من قبل الاستشاريين الأكاديميين والمهتمين في هذا المجال.
- ✓ تساعد الدولة إلى الأخذ بما يلائمها والقيام بإصدار المعايير التي تلائم وضعها المحاسبي.

---

[1]- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص ص128-131.

[2]- حكمت أحمد الراوي، **المحاسبة الدولية**، دار حنين، عمان، 1995، ص54.

* واهم أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية ما يلي:[1]

أولا: إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على قبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.

ثانيا: العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

ويتم تحقيق الهدفين السابقين من خلال أعضاء اللجنة واللذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها وان يبذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي :

1- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبية الدولية

2- إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالالتزام بمعايير المحاسبية الدولية .

3- إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح على مدى تنفيذ هذا الالتزام.

- إقناع مراجعي الحسابات الخارجين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية.

الفرع الثاني : إصدار معايير المحاسبية الدولية

أولا: أهم هيئات إصدار المعايير المحاسبية :

I- لجنة معايير المحاسبة الدولية (ISA):International Accounting Standard

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1973/06/29 اثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في (استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة)، وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية وأن تدعم قبولها والتقيد بها وتعزيز العلاقة بينها وبين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، واعتبرت لجنة المعايير المحاسبية بعد تشكيلها هيئة ذات المسؤولية والأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية.

[1]– حكمت أحمد الراوي، **مرجع سابق**، ص55.

- ولقد اكتسبت لجنة معايير المحاسبة الدولية اعترافا واسعا بأهميتها مما أدي في عام 1982 إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية المهنية التي كانت عضوا في الاتحاد الدولي، وقد قامت اللجنة بإصدار 41 معيارا دوليا قبل أن يتم إعادة هيكلتها[1].
- وتحصل اللجنة على إيراداتها من بيع منشوراتها كما تتلقي دعما ماليا من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات ومنشات التدقيق الكبرى.

وقد أسست اللجنة في عام 1995 المجلس الاستشاري الدولي ويتخلص دوره في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل اللجنة عموما، كما يعمل المجلس في بيئة تشجع على تقديم المقترحات التي تضمن تحديث المعايير القائمة أو إصدار معايير جديدة، مما يضمن جعل المعايير المحاسبية الدولية معايير عالية الجودة.

- ومن حين لأخر قد يقرر المجلس إحداث لجنة توجهيه لتدرس فيما إذا كان من الواجب تعديل معايير المحاسبة الدولية الحالية كي تأخذ التطورات المستجدة بالاعتبار، أما التنقيحات الثانوية فقد يأمر المجلس اللجنة التوجيهية بإعداد مسودة العرض دون أن تنشر بيانا تمهيديا بالمبادئ.

وفي بعض الحالات التي تقدم فيها المعايير المحاسبية الدولية معالجتين محاسبتين للعمليات والأحداث المتشابهة، يتم تصميم إحدى المعالجات على أنها معالجة بديلة مسموح بها.

- وقد ظهر مفهوم المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والتي بدأ المجلس بإصدارها بهذا الاسم لكي يميزها عن المعاير الدولية السابقة [2] .
- كما انه في عام 2002 قام المجلس بإعادة تسمية « لجنة التفسيرات القائمة » (Sic) إلى لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) والتي تهدف إلى تفسير وتوضيح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات وتوجيهات بشكل دائم ومستمر حول المعايير المحاسبية القائمة وحول معايير التقارير المالية الدولية.[3]

Π- الإتحاد الدولي للمحاسبي (IFAC) :International Federration of Accountants

وهو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977، ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من مليونين ونصف مليون محاسب.

---

[1]– غالم عبد الله، سبع حنان، **مرجع سابق**.

[2]- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، مرجع سابق، ص ص107–110.

[3]–غالم عبد الله، حنان سبع، **مرجع سابق**.

ويهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوي والتشجيع على اعتمادها، ولتحقيق مهامها فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم.

وقد قامت لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.
- معايير دولية لرقابة الجودة.
- قواعد دولية لأخلاقيات المهنة.
- معايير التأهيل الدولية.
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ويضم الاتحاد في عضويته بعض الهيئات المحاسبية في بعض الدول العربية مثل: البحرين، مصر، العراق، لبنان، المغرب، السعودية وتونس.

Π لجنة ممارسة التدقيق الدولية (IAPC).

من صلاحيات هذه اللجنة هو إصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد IFAC على أن تسعي لتحقيق القبول لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها.

- ويتم تعين أعضاء لجنة IAPC من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الاتحاد، ويتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط.
- وتتجسد إجراءات العمل في اللجنة IAPC باختيار مواضيع من اجل الدراسة التفصيلية بعد أن يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض حيث تقوم اللجنة IAPC بتفويض المسؤولية الأولية لهذه اللجنة الفرعية بدراسة المعلومات الأساسية والتي تكون بيانات وتوصيات أو دراسات أو معايير صادرة عن المنظمات الأعضاء أو الهيئات الإقليمية أو هيئات أخرى، ثم بعد ذلك تعد مسودة العرض كنتيجة لهذه الدراسة حيث تقوم لجنة ممارسة التدقيق الدولية بدراستها ومناقشتها، فإذا وافقت على هذه المسودة عن طريق موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يملكون حق التصويت في اللجنة على ألا تقل عدد الأصوات الموافقة عن تسعة أصوات ممثلة في اجتماعا للجنة، وتقوم اللجنة بتوزيع المسودات بشكل موسع بهدف الحصول على كافة الانتقادات والتعليقات من المنظمات الأعضاء ومن الوكالات الدولية التي يحددها الاتحاد، بعد أن تتلقي التعليقات وتقوم بدراستها والتصويت عليها حسب قاعدة الأغلبية ثلاثة أرباع المقررة، وعند إصدار المعيار أو البيان تحدد تاريخ سريانه وتكون لغة المعيار الانجليزية،

ويتم ترجمته إلى اللغات الأخرى عن طريق المنظمات الأعضاء والتي تذكر اسم المنظمة التي قامت بالترجمة [1].

ثانيا: كيفية إصدار المعايير

حسب إجراءات العمل المتفق عليها فانه توجد المجموعة الاستشارية داخل لجنة معايير المحاسبة الدولية، ولا يتم أي عمل حتى يتم الأخذ بوجهة نضرها في كل مرحلة من مراحل صنع القرار، وبناء على ذلك يتم إعداد مسودة عرض الموضوع أو مشكلة معينة، وإذا ما تم إقرارها من طرف ثلثي أعضاء المجلس يتم إرسالها إلى الهيئات المحاسبية والحكومات وأسواق الأوراق المالية وغيرها من الهيئات والمنظمات المهتمة للتعليق على كل عرض ومسودة.

يقوم المجلس بفحص الاقتراحات والتعليقات التي ترد حول مسودة العرض ويتم تعديلها حسب الضرورة، وإذا ما وافق ما لا يقل على ثلاثة أرباع من أعضاء المجلس على مسودة العرض المعدلة يجرى إصدارها كمعيار محاسبي دولي، ليصبح ساري المفعول ويصدر باللغة الانجليزية ليتم ترجمتها بلغات عالمية أخرى[2].

الفرع الثالث: انتشار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

<u>أولا: انتشار تطبيق المعايير الدولية على مستوى العالم:</u>

أثبتت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الماضية عددا من النجاحات وذلك من خلال تحقيق اعتراف واستخدام اكبر للمعايير الأولية لإعداد التقارير المالية.

- ففي عام 2002 اصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا يجبر الشركات المدرجة في أوروبا على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة، وأصبح التشريع نافذا المفعول في عام 2005.
- أما في الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أن لديها اكبر بنية تحتية محاسبية ورغم أنها كانت شريكا في كل الأنشطة الدولية للمحاسبة، إلا أنها لا تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية، ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن، سواء من حيث العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالي أو مجموعة 4 زائد1.

[1]– حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، مرجع سابق، ص111، 112.

[2]– شعيب اشنوف، **مرجع سابق**، ص 132.

ومع تزايد نبرة العولمة في المعايير المحاسبية وظهور ملامح وأسس كيان دولي متماسك من المعايير المحاسبية الدولية، ووقوع بعض الكوارث المحاسبية في أمريكا في مطلع هذا القرن بدأت البورصة الأمريكية ومجلس معايير المحاسبة المالية يقترب شيئا فشيئا من المعايير الدولية، من خلال إتباع إستراتيجية مزدوجة.

- تتجسد الأولى في تغيير بعض المعايير الأمريكية لتتوافق مع المعايير الدولية.
- أما الثانية فتتجسد في تغيير بعض المعايير الدولية لتتوافق مع المعايير الأمريكية.
- ففي عام 2002 م توصل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي إلى تفاهم مشترك تضمن النقاط التالية:

* العمل على جعل المعايير الصادرة عن كلا منهما متوافقة و قابلة للتطبيق.
* التنسيق فيما بينها قبل أي إصدارات مستقبلية.

و بالتالي يمكن القول:

1- أن المعايير الأمريكية ما زالت قائمة.
2- أن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مستمر في إصداره للمعايير.
3- التنسيق مع المعايير الدولية سوف يكون سابقا على الإصدار.
4- مجلس معايير المحاسبة الدولية يغير بعض معاييره تبعا لعملية التوفيق.

أما في وطننا العربي، فقد تبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول العربية إلى الحصول على التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع على استخدام المعايير الدولية.

- ومن الملاحظ أن العديد من الدول العربية ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة كما أن المتاح لديها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير إلا أن تطور ونمو أسواق المال في بعض الدول يعتبر عامل وراء الطلب على معايير المحاسبة.

فقد صدرت العديد من الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول العربية والتي تنص على تطبيق المعايير وخاصة بالنسبة للشركات المسجلة في البوصة.

وكان يتمثل الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل مباشر إما عن طريق بورصات الأوراق المالية أو بموجب قرارات لتطبيق المعايير.[1]

ثانيا: موقع الجزائر من المعايير المحاسبية الدولية.

أسست الجزائر أول تنظيم مهني محاسبي سنة 1992 بموجب مرسوم رقم 92/08 المؤرخ في افريل 1992 ويسمى هذا التنظيم المستقل بالمصف الوطني لخبراء المحاسبة محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين، يظم هذا المصف كل المحاسبين المهنيين الذين يعملون كخبراء في المحاسبة على شكل جمعيات من أهمها: الجمعية الوطنية للمحاسبين والماليين الجزائريين، وكانت قبل سنة 1992 هي الجهة الوحيدة المسؤولة من المحاسبة في الجزائر، وتعمل تحت وصاية وزارة المالية التي تأسست سنة 1977 وتسمى سابقا بالمجلس الأعلى للمحاسبة غير أن هذه المنظمات كما هو ملاحظ أنها تستمد أفكارها من المنهج المحاسبي الفرنسي، الذي قد لا يختلف عن المنهج الجزائري إلا في بعض الخصوصيات، ولزيادة فعالية دور المنظمات وبالأخص المصف الوطني للخبراء، المحافظين والمعتمدين المحاسبين، الذي أصبح في الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب وذلك تحت رعاية جامعة الدول العربية.

ومع بداية فتح الجزائر الأبواب أمام الاستثمار الخارجي ومحاولة منها استقطاب الشركات العملاقة للاستثمار في البلاد ويبرز دور هذه المنظمات في محاولة إقناع الدولة بتبني المعايير المحاسبية الدولية لتسهيل العمل المحاسبي لهذه الشركات وجعله محفز لجلبها وتشجيعها للاستثمار في الجزائر ومنه يمكن القول أن تبني النظام المحاسبي المالي يتمثل في تبني المعايير المحاسبية الدولية وذلك لتلبية حاجات المحاسبتين لدى مواجهتهم أي مشكلة تقتضيها الممارسة العملية داخل الشكل الجديد للمؤسسات الاقتصادية، ويدخل ذلك في إطار تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر بالممارسات الدولية، وبالتالي تبني المعايير المحاسبية الدولية.

[1]– ألبا يزيد وهيبة، هبري أسيا، **معايير المحاسبة الدولية: أهميتها ومتطلبات تطبيقها**، ملتقي الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق أهراس، يومي 25 و2010/05/26

المبحث الثاني: المحاسبة المالية في الجزائر

إن النظام الذي تبنته الجزائر سابقا لم يعد يستجيب لمتطلبات المرحلة الاقتصادية الراهنة الأمر الذي فرض حتمية ظهور النظام المحاسبي المالي أو ما يعرف بالمحاسبة المالية سنة 2010، بحيث تكون قوائمه المالية أكثر دقة ومصداقية ويمكن قراءتها من طرف الجميع "محليين أو أجانب" وعليه سيتم تسليط الضوء من خلال هذا المبحث على بنية النظام المحاسبي المالي ومراحل تطبيق وكذا القوائم المالية التي يتضمنها النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: بنية النظام المحاسبي المالي

كخطوة أولى قامت بها الدولة الجزائرية هي عملية إصلاح النظام المحاسبي وذلك من خلال ما يعرف بمشروع النظام المحاسبي المالي والذي يتلائم مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستوى الوطني والدولي وكذا توحيد أسس عرض القوائم المالية.

الفرع الأول: مفهوم للنظام المحاسبي المالي

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي

أ / **من الناحية القانونية:** بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر افريل سنة 2001، من طرف خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC.

وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فان: « المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقيمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية » [1] .

ب / **من الناحية الاقتصادية:** المحاسبة المالية عبارة عن نظام للمعلومات تقوم على مجموعة عن الافتراضات والمبادئ التي تحكم عملية تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية تخدم مجموعة كبيرة من المستفيدين، هذه العملية تتم من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية وفقا لقواعد وإجراءات وأساليب مستمدة من المبادئ والافتراضات المحاسبية [2].

---

[1] -Mustafa Touil ,**Nouveau Système de la comptabilité Financier en Algérie**, Dar el-hadith Lilkitab ,ALGERIE ,2010,p6.

[2]- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS / IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 6، ص290 .

ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد، 02، 04، 05، من قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيقه في:[1]

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة المالية هم:

- الشركات الخاضعة لإحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.
- يستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

ثالثا: مميزات النظام المحاسبي المالي وخصائصه

❖ **مميزات النظام المحاسبي المالي:** يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية هي:[2]

1- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطبيق العالمي، والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية، ومبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومات مفصلة

2- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تيسر التطبيق لا سيما تسجيل المعاملات، تقيمها وإعداد الكشوفات المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإداري بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسجيل فحص الحسابات.

---

[1]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد74، الصادر في 25 نوفمبر سنة 2007، ص3.

[2]- فاطمة الزهراء عبادى، **أمكانية النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير الدولية المحاسبية**، الملتقي الدولي: حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IAS – IFRS والمعايير الدولية للتدقيق ISA، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13و14 ديسمبر 2011.

3- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات، منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.

4- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

❖ **خصوصيات النظام المحاسبي المالي:** من خصوصيات النظام المحاسبي المالي مايلي: [1]

1- أولوية الحقيقة الاقتصادية عن الحقيقة القانونية.

2- طرق جديدة لتقييم الأصول والخصوم، القيمة العادلة.

3- مفاهيم جديدة للأعباء والإيرادات، تغير طرق الاهتلاكات والمؤونات.

4- إضفاء الصيغة المالية عن المحاسبة وها ما يظهر مخرجات النظام.

5- إدراج الاستثمارات المالية ضمن التنظيمات بينما كانت في السابق ضمن الحقوق.

6- التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

رابعا: أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

❖ **أهمية النظام المحاسبي المالي:** يمكن إيجاز أهميته في: [2]

- ✓ تبسيط قراءة القوائم بلغة محاسبية موحدة.
- ✓ فرض رقابة على الشركات التابعة وفروع الشركة الأم.
- ✓ توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية تقييم المخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.
- ✓ يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما انه يسمح بإجراء المقارنة.
- ✓ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الإطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- ✓ يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- ✓ يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح.
- ✓ يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.

---

[1]– فاطمة الزهراء عبادى، **مرجع سابق**.

[2]– مدني بن بلغيث ، **إشكالية التوحيد المحاسبي « تجربة الجزائر»**، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002، ص57.

❖ **أهداف النظام المحاسبي المالي:**

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهداف باللغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين كما انه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار النظام المحاسبي العالمي وتكمن أهدافه في:[1]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية.
- تعظيم الاستفادة من مزايا النظام المحاسبي الدولي خصوصا في مجال تسيير المعلومات المالية والمحاسبية والمعالجة المختلفة.
- جذب المستثمرين الأجانب للجزائر من خلال تجنيبهم مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية.
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد .
- تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الدولية، كما أن هذا التقارب يساعد المؤسسة على تقييم الوضعية المالية الخاضعة لها بكل شفافية وإمكانية مقارنة نفسها مع الكيانات الأجنبية لان القوائم المالية المفصلة عنها متماثلة.
- تسهل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية.
- تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في الإفصاح عن المعلومات مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حركة الشركات.
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال معرفة احسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.
- هناك توافق كبير بين البرامج المعلوماتية للنظام المحاسبي المالي مما يسمح بتدني التكاليف الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية والإفصاح عنها.

[1]– كتوش عاشور، **مرجع سابق**، ص292.

الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي

تضمن النظام المحاسبي المالي في القانون 07-11 مختلف المبادئ المتعارف عليها والواجب مراعاتها عند إعداد الكشوفات المالية ولاسيما:[1]

- **محاسبة التعهد (أساس الاستحقاق):** أي أن تأثيرات المعاملات والأحداث الاقتصادية يتم الاعتراف بها عندما تحدث(وليس عند ما تحدث تدفقات نقدية)، هذه التأثيرات يتم تسجيلها وإثباتها في القوائم المالية للفترات المتصلة بها، أي تسجيل العمليات في تاريخ حدوثها وحتى أن لم تتم تسويتها المالية.
- **استمرارية الاستغلال:** وفق هذا المبدأ يفترض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها خلال السنوات القادمة.
- **قابلية الفهم:** وفق هذا المبدأ يشترط في المعلومة المالية أن يتم عرضها بوضوح بعيدا عن التعقيد حتى يتمكن المستخدمين من فهمها.
- **الدلالة:** يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مسجلة على أساس وثائق ومستندات ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها.
- **المصداقية:** يجب أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت بالمؤسسة والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية.
- **قابلية المقارنة:** بمعنى إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسات أخرى سواء محلية أو أجنبية بالإضافة إلى إمكانية مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة مع سنوات سابقة.
- **التكلفة التاريخية:** أي أن الأحداث الاقتصادية التي يعمل المحاسب على تسجيلها تتم باستخدام تكلفة الشراء في حالة شرائها، وبتكلفة الإنتاج حالة إنتاجها، بمعنى تسجيل كل العمليات بقيمتها في تاريخ حدوثها.
- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث يقر على ضرورة تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أي انه ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل فرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية بمعنى أن تظهر كل الأصول وإن لم تكن المؤسسة مالكة لها قانونا.

كما يمكن إضافة بعض المبادئ منها: [2]

- احترام مبدأ الوحدة النقدية أي تعاملات المؤسسة تسجل بالعملة الوطنية

---

[1]- محمد رمزي جودي ، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2009، ص78.

[2]- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار حيطلي للنشر، الجزائر، 2009، ص35.

- استقلال الذمة المالية للمؤسسة عن المالكين لها.
- مبدأ الأهمية النسبية: أي أن تبرز الكشوف المالية كل المعلومات المهمة.
- مبدأ الحيطة والحذر في إعداد الكشوف المالية وحساب النتيجة، ويجب أن لا تبالغ في تقارير قيمة الأصول والنواتج كما يجب أن لا تقلل من قيمة الأصول والأعباء.

الفرع الثالث: الآثار الجبائية والمحاسبية الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي: تتمثل في:[1]

✓ **الآثار الجبائية:** إذا كانت المحاسبة في النظام السابق مقيدة بإدماج القواعد الجبائية، فإن النظام المحاسبي المالي يفرض استقلالية القانون المحاسبي عن القانون الجبائي وينتج عن هذا الفصل بين المحاسبة والجباية، والتصريحات الجبائية لا يمكن إعدادها إلا بعد معالجة الجداول المالية للمؤسسات اعتبارا للقيود الجبائية، على خلاف النظام المحاسبي السابق هناك تكامل بين الجباية والمحاسبة.

وهذا يتطلب بالضرورة تغيرات كبيرة في النصوص الجبائية بحيث تكون مطابقة لأحكام المحاسبة المالية، في حين النظام المحاسبي السابق في اغلب الحالات هو الذي يخضع للنظام الجبائي حيث تتم المعالجة المحاسبية طبقا لمتطلبات النظام الجبائي.

✓ **الآثار على القوائم والكشوف المالية:** انجر عن تطبيق النظام المحاسبي المالي بعض التغييرات التي طرأت على الكشوف والقوائم المالية والتي حددها هذا النظام توافقا مع المتغيرات المالية والمحاسبة الدولية، وجعل هذه القوائم والكشوف ذات مصداقية تمتاز بالشفافية في تقديم المعلومات لمستخدميها بمختلف أشكالهم خاصة المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين.

ولكن من جهة أخرى واجهة المؤسسات صعوبة في الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد وصعوبة في تكييف القوائم المالية للسنوات السابقة مع القوائم المالية الجديدة مما يخلق بعض الصعوبات في المقارنة وتقييم الأداء وخاصة مع تغيير محتوى هذه القوائم من أصول وخصوم تحت مسميات أخرى وأرقام حسابات مختلفة ليس للمؤسسة فقط وإنما لكل الهيئات المعنية من مدققين، مصلحة الجباية، البنوك...الخ .

[1]– كتوش عاشور، **مرجع سابق**، ص299.

المطلب الثاني: مسار تطور المحاسبة المالية في الجزائر

نظرا لانفتاح الجزائر على السوق الدولية فقد وجدت نفسها مجبرة على التأقلم مع هذا الوضع الاقتصادي الراهن، حيث أن النظام الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سابقا، تشوبه عدة عيوب ونقائص ولم يعد يستجيب لمتطلبات المرحلة الاقتصادية الراهنة الأمر الذي اوجب حتمية التعديل وتبني النظام المحاسبي المالي الصادر سنة 2010 القانون 11/07 لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة وعليه سنحاول إعطاء لمحة عن تطور المحاسبة بالجزائر.

الفرع الأول: لمحة عن تطور المحاسبة بالجزائر

تشهد الساحة التنظيمية لمهنة المحاسبة في الجزائر عدة تغييرات مستمرة، ويأتي الأمر استجابة للتطورات والمستجدات الطارئة على مهنة المحاسبة في العالم ككل، حيث انه ومع مطلع الاستقلال عام 1962 وجدت المؤسسات الجزائرية نفسها مجبرة على إتباع القواعد المحاسبية الخاصة بالنموذج الفرنسي والمتمثلة في المخطط المحاسبي العام(PCG) لسنة 1957، حيث كان الخيار الوحيد في تلك الفترة، لكن الواقع الاقتصادي للمؤسسة الجزائرية في إطار الاقتصاد الاشتراكي اظهر صعوبة مواكبة هذا المخطط كما أن كبر حجم المؤسسات من جهة والحاجة إلى معلومات أدق حول المؤسسة وتطور الأنظمة المحاسبية في العالم من جهة أخرى فرضت على النظام المحاسبي التكيف معها، أي بناء مخطط وطني محاسبي (PCN) يساير أهداف وطموح اقتصاد الدولة وتنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسبي لتسهيل الرقابة وتسوية نقائص (PCG) الذي أصبح لا يلبي حاجات البلاد، وصدر المخطط المحاسبي الوطني بموجب الأمر رقم 35-75 في 1975/04/29. [1]

ووضع على أساس النظام الاشتراكي وجاء في شكل حسابات توضح الحق والالتزام، والمبادئ التي لا يجب الحياد عنها في مسك المحاسبة، ولكنه ونظرا للتغيرات التي عرفها الاقتصاد الوطني داخليا نتيجة الانتقال أو التحول من الاقتصاد الموجه (الاشتراكي) إلى اقتصاد السوق، وخارجيا التغيرات التي عرفتها المحاسبة دوليا، ووضع معايير دولية للمحاسبة جعلتا المخطط المحاسبة الوطني 1975 لا يتمشى مع هذه التحولات.

[1]– حمادي نبيل، **محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي، جامعة المدية، سنة 2010 .

وفعلا قامت الجزائر بإصدار قانون 11/07/المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 م المتضمن النظام المحاسبي المالي والذي بمقتضاه تم إلغاء المخطط المحاسبي الوطني وميلاد النظام المحاسبي المالي حيث أن هذا القانون وضع القواعد العامة التي سيكون عليها النظام الجديد وجاء بعدها المرسوم رقم 156/08 الصادر في 28 ماي سنة 2008 الذي يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي وتبعه القرار رقم 19 الصادر في 25 مارس 2009 م الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوي الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها[1].

الفرع الثاني: أسباب توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي: هناك أسباب عدة منها:[2]

- تمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.
- الاقتراب من المؤسسات المحاسبية العالية والسماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- النقائص والثغرات التي خلفها المخطط السابق التي يتلائم والنظام الاقتصادي السابق لاقتصاد السوق.
- إمكانية تطبيق البيانات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة.
- الاعتماد على مبادئ وقواعد واضحة التي تساعد التوجه المحاسبي للمعاملات تقيمها وإعداد القوائم المالية الأمر إلي يسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري والغير إداري بالقواعد وتسهيل مراجعة الحسابات.
- محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث إعداد القوائم المالية.

وهناك دوافع أخرى منها:[3]

- انتقال الاقتصاد من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

---

[1]– **النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار بالقيس للنشر، الجزائر، 2009، ص ص7،21،39.

[2]– رزيق كمال، هزرشي طارق، رابحي مختار، **النظام المحاسبي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**، ملتقي دولي: حول النظام المحاسبي المالي في المواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IFRS – IAS والمعايير الدولية للتدقيق ISA ، جامعة سعد دحلب البليدة ، يومى 13و14 ديسمبر 2011.

[3]–ناصر مراد، **النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير الدولية**، الملتقي الدولي الأول: حول النظام المحاسبي المالي، في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي، يومي 17 –18 جانفي 2010، ص ص6،7.

- ضغوطات الهيئات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.) قصد الالتزام بالمعايير.
- عدم ملاءمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر.
- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، والتي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وخاصة القياس والتقييم والعرض والإفصاح.
- إفرازات العولمة التي تقضي تغييرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغيرات يجب أن تكون على مستوى التطورات الاقتصادية، وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي ارتباط المحاسبة بتوجه اقتصادي جديد.
- نقائص وعيوب المخطط المحاسبي الوطني.
- الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية التي تنادي بالتوحيد والتقارب على مستوى القوائم المالية.

الفرع الثالث: مراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

من بداية الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75 إلى النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات يتوافق والمعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل هي:[1]

المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية.

المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسة.

المرحلة الثالثة: وضع نظام محاسبي جديد.

- وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة وهي:[2]

[1]- ايت محمد مراد، أبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر (تحديات وأهداف)**، ملتقى دولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13 و14 اكتوبر 2009.

[2]- شعيب شنوف، **مرجع سابق**، ص ص14،15.

- **الخيار الأول:** الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني الاقتصادي في الجزائر، هذا الخيار اتخذ حسب قرار صدر في سنة 1999 من طرف السلطات العمومية من قبل مرسوم وزارة رقم 42 في اكتوبر 1999 والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات المؤسسات القابضة والحسابات الموحدة للمجموعة وكانت النتيجة، ظهور تسميات ومصطلحات جديدة والتي لا تتماشى والإطار التصوري المحاسبي المعمول به. أما بالنسبة للمهنيين والخبراء خاصة، فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف والغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.
- **الخيار الثاني:** ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين مختلفين يعطيان نظاما مختلط ومعقد وبالتالي يمكن أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.
- **الخيار الثالث:** هذا الخيار يتضمن انجازه نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.
- إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبية في اجتماعه المنعقد في05 سبتمبر 2001، واختيار طبيعة المحاسبية المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB من خلال USGAAP أو التوجيهات الأوروبية.

المطلب الثالث: القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

أدى كبر حجم المؤسسات وتعدد أشكالها وأنواعها إلى ضرورة وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطى الحدود تكون مقروءة ومفهومة لكل المستخدمين، وعليه سنركز من خلال هذا المطلب على مفهوم القوائم المالية وأنواعها وقياس مكوناته.ا

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على أنها: « مجموعة البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم المبادئ، وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة »[1].

كما تعرف بأنها: « وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة لكل من يهمه أمر المؤسسة سواء كان ذلك من داخل المؤسسة أو خارجها». [2]

وتعرف أيضا بأنها: « تظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة مترابطة من القوائم المالية والتي تكون على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية، ويتم عرضها بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة » [3].

من خلال ما سبق يمكن القول أن القوائم المالية هي وسيلة لنقل نتائج المحاسبة المالية في شكل جداول خلال دورة محاسبية معينة.

ثانيا: أهداف القوائم المالية: إن أهداف القوائم المالية تنشأ انطلاقا من تلبية أهداف مختلف مستخدميها وذلك بتوفير مختلف المعلومات المالية المفيدة التي تساعد المستعملين على اتخاذ القرارات الاقتصادية وعليه فإن القوائم المالية: [4]

– تلبي احتياجات العديد من المستخدمين وهم: المستثمرين الحالين "المساهمين"، مقرضي الأموال، العملاء، مستخدمي المؤسسة،الدولة ومؤسساتها العامة، كل المهتمين بنشاط المؤسسة.

---

[1]– انريان نعوم، **المحاسبة المالية**، مناهج الجامعات العالمية ، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص243 .

[2]– احمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص43.

[3]– سالمي محمد الدي نوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008 ص34.

[4]- Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, **Comptabilité Financier en IFRS ,** 3e édition, Person Education, France,2015, pp 4,5

– إعلام كافة الأطراف المهتمة وذات العلاقة بالوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين.

ثالثا: قواعد إعداد القوائم المالية: هناك قواعد لابد من احترامها عند إعداد القوائم المالية تتمثل في:[1]

- ✓ على المؤسسة التأكد من أن فرضية استمرارية النشاط قائمة، وفي حالة عدم استمرارية المؤسسة لنشاطها لا بد من شرح الأسباب وتبيان كيفية إعداد هذه القوائم في هذه الحالة.
- ✓ أن فرضية محاسبة الالتزامات متوفرة.
- ✓ أن المعلومة أعدت بنفس الطريقة من دورة إلى أخرى إلا إذا كان هناك تغيير ملحوظ في طبيعة العمليات أو تغييرات جاء بها المعيار.
- ✓ كل عنصر معتبر يظهر بمفرده مستقلا، وكل العناصر غير المعتبرة تجمع.
- ✓ لا تتم المقاصة بين الأصول والخصوم إلا إذا لزم ذلك أو سمح معيار خاص بذلك، يمكن القيام بمقاصة بين الأعباء والإيرادات إذا كان هناك معيارا يلزم أو يسمح بذلك أو إن تكون ناتجة عن عمليات متشابهة وغير معتبرة.
- ✓ كل معلومة مالية تعطى تقارب بالدورة السابقة.
- ✓ كل قائمة مالية تحمل: اسم المؤسسة، ذكر هل الوثيقة تخص المؤسسة لوحدها أم المجمع، تاريخ الوثيقة، العملة المستعملة والتقريب في الأرقام.
- ✓ في حالة تغيير في تاريخ إعداد القوائم المالية، مما يؤدي إلى دورة أطول أو دورة اقصر على المؤسسة ذكر أسباب تغيير مدة الدورة مع ذكر عدم إمكانية مقارنة الأرقام المحتواة مع أرقام الدورات السابقة والدورات اللاحقة للدورة المعينة .

الفرع الثاني: مقاييس الاعتراف والقياس لعناصر القوائم المالية

قبل التطرق إلى مقاييس الاعتراف والقياس لعناصر القوائم المالية بجدر بنا أولا التطرق إلى عناصر القوائم المالية.

1- عناصر القوائم المالية: تعكس القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقا لخصائصها الاقتصادية وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية حيث أن هذه العناصر ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية وهي الأصول والالتزامات

[1]– محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، مطبوعات الصفحات الزرقاء، الجزائر،2010، ص ص68،69.

وحقوق الملكية، أما العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل هي الدخل والمصروفات ويمكن توضيح هذه العناصر كما يلي: [1]

الأصول: ويقصد بها موارد يتحكم فيها الكيان نتيجة أحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق له منها منافع اقتصادية مستقبلية إلي الكيان.

الالتزامات: وتعني التزامات حالية للكيان ناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق منافع اقتصادية خارج الكيان.

حقوق الملكية: عبارة عن الأصول مخصوم منها الالتزامات وتعرف عادة باسم أموال حملة الأسهم.

الدخل: ويقصد به زيادات في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الداخل أو تحسينات في الأصول أو تناقص في الالتزامات ، وينتج عنها زيادة في حقوق الملكية، بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك ويتضمن الدخل الايراد والمكاسب.

المصروفات: وتعني التناقص في المنافع الاقتصادية في صورة تدفقات إلى الخارج أو نقص في الأصول، أو تكبد التزامات ينتج عنها نقص في حقوق الملكية.

ينبغي الاعتراف لعناصر القوائم المالية (الأصول، حقوق الملكية، الدخل، المصروفات) في القوائم المالية إذا:

- كان محتملا أن أي منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى الكيان أو منه.
- كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

2- معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية: الاعتراف بعملية إدراج التأثيرات المالية لعملية ما أو حدث اقتصادي ما وعرض ذلك ضمن القوائم المالية للعنصر الذي يحقق معايير الاعتراف ويتمثل الاعتراف بعناصر القوائم المالية فيما يلي: [2]

- **احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية:** وهذا للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع المرتبطة بالعنصر من أو إلى المؤسسة، ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة استنادا إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد البيانات المالية.

---

[1] – هيني قارن جريوننج، **معايير التقارير المالية دليل التطبيق**، ترجمة طارق حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص6.

[2] –حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية** "عرض البيانات المالية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص ص85،86.

- **موثوقية القياس:** أن للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية، وعند تحديد ما إذا كان البند يفي بهذه المعايير يصبح جديرا الاعتراف به .
- **قواعد الاعتراف بالأصل:** يتم الاعتراف بالأصل عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية على المؤسسة، وان للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.
- **قواعد الاعتراف بالالتزام« الخصوم»:** يتم الاعتراف بالالتزام عندما يكون من المحتمل أن ينجم عن تسديد الالتزام الحالي تدفق خارج للمنافع الاقتصادية، وأن المبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه بموثوقية، ولا يتم الاعتراف بالالتزامات الناجمة عن عقود لم يتم تنفيذها ولم تورد أو تستلم بعد.
- **قواعد الاعتراف بالإيرادات« الدخل»:** يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في الالتزام ويمكن قياسها بموثوقية .
- **قواعد الاعتراف بالمصاريف« الأعباء»:** يتم الاعتراف بالمصروف عندما ينشأ نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية، ويعود إلى نقص في أصل أو زيادة في إلتزام ويمكن قياسها بموثوقية.

3- قياس عناصر القوائم المالية: يقصد بالقياس عملية تحديد القيم النقدية "المبالغ النقدية" للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للتقييم وهذه الأسس تشمل ما يلي:[1]

- **<u>التقييم بالتكلفة التاريخية:</u>** أن التقييم حسب التكلفة التاريخية كثير الاستعمال في إعداد القوائم المالية، تسجيل الأصول بالمبلغ المدفوع سواء كان نقدا أو بشيك...الخ .
- **<u>التقييم بالتكلفة الحالية</u>:** تقييم الأصول وتسجيل المبلغ الواجب الدفع للحصول على الأصل أو أصل مشابه له في الوقت الحالي. وتقييم الخصوم وتسجيل بالمبلغ غير المحدث « nom actualise» الضروري لتغطية الالتزام حاليا.
- **<u>التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق</u>:** يقيم الأصل ويسجل بالمبلغ الذي ينتظر دفعه « دون تحديث» وفي ظل الظروف عادية للنشاط لسداد الالتزام.
- **<u>التقييم بالقيمة الحالية</u>:** يقيم ويسجل الأصل بالقيمة الحالية للتدفقات الصافية المستقبلية التي يتوقع أن تحققها المؤسسة خلال نشاطها العادي، كما تسجل الخصوم بالقيمة الحالية للتدفقات الصافية الخارجة المستقبلية المتوقعة للتخلص من الالتزام خلال نشاط المؤسسة العادي.

[1]- محمد بوتين، **مرجع سابق**، ص 59.

الفرع الثالث: أنواع القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة، وحسب النظام المحاسبي المالي فان القوائم المالية تتمثل في:[1]

1- قائمة الميزانية « قائمة المركز المالي» .

2- قائمة الدخل « حساب النتائج » .

3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية « جدول تغيرات الأموال الخاصة » .

4- قائمة التدفقات النقدية « جدول تدفقات الخزينة » .

أولا: قائمة الميزانية: إن المؤسسة هي كيان قانوني مستقل، تتمتع بشخصية معنوية، لها ذمتها المالية المستقلة عن الملاك، تقوم بإجراء جرد سنوي لذمتها المالية من اجل إعلام الآخرين: الملاك، الموردين والبنوك...إلخ، عن الوضعية المالية للمؤسسة، مما يمكنهم من تقييم الوضع المالي للمؤسسة وبصفة خاصة درجة سيولتها ودرجة مرونة الهيكل المالي، واحتمالات المستقبل ودرجة المخاطرة، وإجراء المقارنات بين الوحدات المحاسبية المختلفة وحساب معدل العائد على الاستثمار والوثيقة التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة تدعي الميزانية.[2]

- وتعرف الميزانية بأنها: "تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم في لحظة معينة".[3]
- وتعرف أيضا بأنها:« جدول يوضح وضعية المؤسسة في تاريخ معين» [4].

وتعرض قائمة الميزانية: [5]

- أصول النشاط الاقتصادي.
- التزامات النشاط.
- كيفية تمويل النشاط

---

[1]– **الجمهورية الجزائرية**، قرار صادر في 26جويلية،2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19.

[2]– عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص217.

[3] **-Système Comptable Financier**, Berti Edition ,ALGER,2009,P55

[4]- N. Merzouk, A. Bechkir, **Initiation à la Comptabilité Générale,** Page Bleues, ALGE, 2007, p12.

[5]- عبد اللطيف محمد حمزة، **النظم المحاسبية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا،2000، ص 86.

- وهناك أساسيات تقوم عليها إعداد قائمة الميزانية، فمثلا تستخدم العملة النقدية لبيان قيمة بنود الميزانية، كما يجب أن تصل قائمة الميزانية إلى الموازنة الأصول والخصوم.
- وتعرف الأصول بأنها:« كل العناصر والسلع الموضوعة تحت تصرف المؤسسة [1].
- وتعرض الخصوم طبيعة الأموال لدى المؤسسة وتتجسد في: [2]

– الأموال الخاصة أو الأموال الموضوعة من طرف المالك أو المساهمين.

– التزامات المؤسسة وتتمثل في القروض البنكية وديون الموردين...الخ.

خصائص قائمة الميزانية:[3]

- ✓ الوقوف على الحالة المالية للمؤسسة في لحظة زمنية معينة.
- ✓ التعرف على الهيكل التمويلي « مصادر الأموال » اللازمة لتمويل الاستخدامات.
- ✓ توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة.

أوجه القصور في قائمة الميزانية:[4]

- تعد الميزانية على أساس القيم التاريخية لعناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية وبشكلها الحالي لا تعبر عن القيمة الحالية لعناصر معادلة قائمة المركز المالي.
- يتدخل عنصر التقدير في تحديد قيم بعض عناصر الأصول، ومثال ذلك صافي المدينين الذي يتأثر بالديون المشكوك فيهم والتي تتأثر بالتقدير الشخصي وهناك عناصر أخرى تؤثر في مجملها على الموضوعية المطلوبة لجعل عناصر قائمة المركز المالي معبرة حقا عن الواقع.
- تقتضي بعض المبادئ المتعارف عنها عدم إظهار بعض الموجودات لصعوبة تقييمها أو قياسها مثل الشهرة التي تنشأ عن نشاط داخلي ونامي للمؤسسة بالإضافة إلى عدم تقييم العنصر البشري المتميز في المؤسسة كوجود مدير مالي جيد.
- هناك فرق بين القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة لتصل قيمتها للصفر بينما تكون طاقتها الإنتاجية عالية ولا تزال مساهمتها في العملية الإنتاجية مقبولة.

---

[1] -Florent Deisting, Jean-Pierre Lahille, **Aide mémoire Analyse financière,** 4e édition, Dunod, Paris, 2013, p17.

[2]- Madeleine Deck-Michon, Emmanuelle plot-vicard, **Comptabilité,** Vuibert, Paris, 2016, pp 21,22.

[3]- عبد الناصر محمد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية** "التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 334.

[4]- محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية** "الاستثمار، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص74.

ثانيا: قائمة الدخل "جدول حساب النتائج": « يلخص إيرادات وأعباء الدورة المحاسبية، ويعرض جدول حساب النتائج حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة.»[1]

ويعرف أيضا بأنه: « الفرق بين الإرادات والأعباء سواء كانت ربح أو خسارة.»[2]

فقائمة الدخل تعكس نتيجة النشاط للمؤسسة الاقتصادية من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وذلك من خلال مقابلة الإيرادات بالمصروفات [3]

خصائص قائمة الدخل: تتميز قائمة الدخل بمجموعة بالخصائص منها:[4]

- ✓ التعرف على نتيجة نشاط الفترة المالية المنتهية من ربح أو خسارة، وتحديد قدرة المؤسسة على الكسب.
- ✓ تحديد مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في اختيار سياستها واتخاذ قراراتها.
- ✓ تحديد مدى كفاءة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح من ناحية، وقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وأعباء الديون طويلة الأجل من ناحية أخرى.
- ✓ تحديد الربح الخاضع للضريبة ومقدار الضريبة على الدخل وصافي الدخل بعد الضريبة للاستفادة منها في أغراض التحليل المالي.
- ✓ توفير معلومات مفيدة للتعرف على صافي المبيعات وصافي المشتريات وتكلفة البضاعة المباعة وتكلفة البضاعة المتاحة للبيع وغيرها.

المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل: تتمثل المعلومات التي يقدمها جدول حساب النتائج في:[5]

- ✓ يقوم هذا البيان بتحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- ✓ منتجات الأنشطة العادية والمنتوجات المالية والأعباء المالية.
- ✓ أعباء المستخدمين.
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- ✓ المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة

---

[1]- Anne le Manh, Catrine Maillet, Mouhamed Benkaci, **Normes Comptables Internationales IAS/IFRS ,**Berti Edition, Alger, p20 .

[2] -Luc Bernet Rolland**, Pratique de L'analyse Financière,** 2[e]édition, paris, 2015, p16.

[3]- هاشم احمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، **دراسات في المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص48.

[4]- عبد الناصر محمد سيد درويش، **مرجع سابق**، ص330.

[5]- الجريدة الرسمية، القرار 26 جويلية2008، **مرجع سابق** .

- ✓ نتيجة الأنشطة العادية والعناصر غير العادية « منتجات وأعباء ».
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- ✓ النتيجة الصافية لكل سهم من أسهم شركات المساهمة.

أوجه قصور ومحددات قائمة الدخل: يعيب قائمة الدخل بعض أوجه القصور منها: [1]

- هناك عناصر إيرادات لا تدرج في هذه القائمة، بسبب عدم التمكن من قياسها.
- تتأثر أرقام قائمة الدخل بالطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة.
- تتأثر بعض مكونات الدخل بأساليب تحكمية واجتهادات شخصية وتقديرات تختلف نتائجها باختلاف أراء من يقومون بقياس بنود الإيرادات والمصرفات ومستوى التحفظ الذي يبدونه.
- تقيس قائمة الدخل نتائج أنشطة المؤسسة عن فترة مالية ماضية، والتي لا تعد ملائمة لاتخاذ القرارات بصفتها بيانات تاريخية، في حين أن القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي هي الأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات المستقبلية.
- لا تعبر قائمة الدخل عن مدى جودة الأرباح التي تفصح عنها بسبب أن بعض عناصرها لا تتمثل في تدفقات نقدية حقيقية.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية: « يهدف جدول سيولة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، وهو يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة وغير المباشرة »[2]

❖ **أهداف قائمة التدفقات النقدية:** إن الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة ومن الأهداف الثانوية لها توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والتمويلية للمؤسسة، وتتمثل أهدافها في: [3]

- الحكم على قدرة المؤسسة على توليد صافي التدفقات موجبة في المستقبل؛

---

[1]- صلاح الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا صيام، **أصول المحاسبة المالية**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1998، ص 326.

[2]- كتوش عاشور، **المحاسبة المالية** " أصول ومبادئ واليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص62.

[3]- دونا لدكسو، جيري وينجانت، **المحاسبة المتوسطة**، ط2 ،ج2، ترجمة احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص226.

- الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بتعهداتها، قدرتها على السداد، وحاجتها للتمويل؛
- الحكم على سبب وجود فارق بين صافي الدخل من ناحية والمتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة به من ناحية؛
- الحكم على اثر صفقات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال الفترة على المركز المالي للمؤسسة؛

❖ **أهمية قائمة التدفقات النقدية:** تتمثل قائمة التدفقات النقدية فيما يلي: [1]

- تقييم قدرة المؤسسة على تدفقات نقدية في المستقبل لغرض إعداد الموازنات بأنواعها التشغيلية والرأسمالية.
- تقييم ربحية المؤسسة إذ أن المعلومات التي تعكسها هذه القائمة أكثر مصداقية من تلك التي تعكسها قائمة الدخل إذ توفر مؤشرات جيدة حول أرباح المؤسسة.
- تقييم كل من المرونة المالية للمؤسسة، ودرجة سيولتها أي تقييم مدى مقدرة المؤسسة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقا للظروف غير المتوقعة التي ستواجهها في المستقبل وطول المدة الزمنية اللازمة لتحويل أصولها إلى نقدية والتي تدل عن قدرة المؤسسة على خلق النقود.

❖ **أنواع التدفقات النقدية:** تنقسم التدفقات النقدية إلى:[2]

✓ تدفقات نقدية من النشاط التشغيلي: تتمثل الآثار النقدية للعمليات والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الدخل.

✓ تدفقات نقدية من النشاط الاستثماري.

✓ تدفقات نقدية من النشاط التمويلي.

- وهناك طريقتان لعرض بيانات هذا الجدول:

الطريقة المباشرة: وفقا لهذه الطريقة يتم حصر كل المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما واعتبارها صافي التدفق في الأنشطة التشغيلية.

الطريقة غير المباشرة: وفقا لهذه الطريقة يتم التعديل على صافي الربح المحاسبي لتحويله إلى صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية وذلك باستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثر على صافي الربح لأنها لا تمثل عناصر نقدية أي أنها لا تؤثر على النقدية لا بزيادة ولا بنقصان.

---

[1]- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية** "الدورة المحاسبية، مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح"، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص484.

[2]- رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق**، ص ص347، 348.

- **المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات النقدية:** يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها وكذا[1]
- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية.
- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار.
- التدفقات التي تولدها أنشطة التمويل.
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.
- **قائمة التدفقات النقدية ودورها في التغلب على نقاط الضعف في القوائم المالية:** يمكن التغلب على بعض نقاط الضعف الواردة في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية ويتمثل في:[2]
- إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة وخلال السنة المالية، خلافا لما تظهره القائمتين السابقتين اللتان يظهران الأرصدة فقط لهذه النشاطات.
- إظهار صافي التغيرات في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها توزيع عناصر التدفقات النقدية المترابطة، مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة وهو مالا يمكن في القائمتين السابقتين، وحيث انه يظهر رصيد المدينين في قائمة المركز المالي« قائمة الميزانية» وكذا يظهر رصيد المبيعات في قائمة الدخل ولكن من خلال قائمة التدفق النقدي يتم إظهار بند حساب المبيعات الإجمالية والنقدية المحصلة من المبيعات وكذلك ربط المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل مع التغيرات في المدينين في قائمة المركز المالي.

رابعا: قائمة التغيرات في حقوق الملكية: وهي تعكس التغيرات التي طرأت في حقوق الملكية « رأس المال » خلال فترة زمنية محددة[3].

تظهر قائمة التغيرات في حقوق الملكية أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص 27.

[2]– محمد سعيد عبد الهادي، **مرجع سابق**، ص ص82،81.

[3]– هاشم احمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، **مرجع سابق**، ص53.

المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات، وهي توضح أيضا هل أجرت المؤسسة زيادة على رأس المال؟ وكيف كانت الزيادة ؟ هل أصدرت المؤسسة أسهما جديدة.[1]

- **المعلومات الواجب توفرها في قائمة التغيرات في الحقوق الملكية:**المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها:[2]

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.

✓ تغييرات الطريقة المحاسبية أو تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة ضمن رؤوس الأموال.

✓ الإيرادات والتكاليف الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

✓ توزيع النتيجة والتخصصات المقررة السنة المالية.

- **خصائص قائمة التغييرات في حقوق الملكية:** تتميز هذه القائمة بالخصائص التالية:[3]
- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

خامسا: الملاحق: يضم معلومات كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، وهى تخص النقاط التالية:[4]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الكشوف المالية.
- المعلومات الخاصة بالمؤسسات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعنى بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية. وعلى العموم تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، بعد تحديد بوضوح كل عنصر من عناصر الكشوف المالية وإظهار بعض المعلومات بطريقة دقيقة كاسم المؤسسة والرقم التجاري، وعنوان المقر...الخ.

---

[1]– عبد الوهاب رميدي، على سماتي، **المحاسبة المالية**، دار هومة للطبع، الجزائر، 2011، ص44.

[2]– كتوش عاشور، **المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص63.

[3]– شناي عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 56.

[4]– كتوش عاشور، **المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص ص63، 64.

المبحث الثالث: المحاسبة المالية دوليا

شهد العالم تطورات متسارعة في مختلف المجالات وقد كانت انعكاساتها واضحة على بيئة الأعمال، وأدى انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وما نتج عنه من اختلاف في الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى، بالكثير من المنظمات الدولية والهيئات المهنية لتكثيف الجهود وظهور معالم التوحيد والتوافق المحاسبي، ووضع حدود لهذه لاختلافات وإيجاد ممارسات محاسبية تحظى بقبول دولي، فظهر ما يعرف بالمحاسبة الدولية وهذا ما سنركز عليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الدولية

بعدما اكتسحت العولمة كل المجالات كانت المحاسبة في صميم نظام العولمة وأصبحت تكتسي طابع الدولية من خلال ما يتداول من مصطلحات أهمها مصطلح المحاسبة الدولية لتصبح المحاسبة لغة عالمية تطبق في جل الدول إن لم نقل كلها.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المحاسبة الدولية

أدى التطور الذي شهدته المحاسبة منذ عام 1494 أي منذ اكتشاف وتطبيق مبدأ القيد المزدوج بإيطاليا، وما تبعه من تطورات في شتى المجالات إلى ابتكار أساليب وطرق محاسبة مختلفة لمقابلة الاحتياجات التي أفرزتها طبيعة النشاطات الاقتصادية المتطورة.

وكنتيجة حتمية لظاهرة العولمة الاقتصادية وانتشار استخدام الانترنت أدى إلى تقريب المسافات واختصار الوقت وسرعة إيصال المعلومات المالية الواجب نقلها للأطراف المهتمة بالمؤسسة، كما أن زيادة حجم النشاطات الاقتصادية الدولية والحاجة إلى زيادة الأموال المستثمرة لتمويل نشاطاتها واشتداد المنافسة بين هذه المؤسسات ودورها في استقطاب المزيد من الاستثمارات الدولية، كل هذه العوامل أدت إلى ظهور مشاكل محاسبية غير مألوفة وجديدة أدت بالمهتمين بالمحاسبة والمهنيين إلى إيجاد أسس جديدة تتعامل مع هذه القضايا المحاسبية ومعاملاتها ومن هنا برزت الحاجة إلى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الدولية، لتقوم بعملية معالجة تلك القضايا المرتبطة بالجوانب المحاسبية الدولية، وكنتيجة منطقية أو جدت الظروف الاقتصادية اعتماد أسس جديدة لتنظيم العلاقات المحاسبية الدولية لهذه المشاريع

الاقتصادية، مما أدى إلى الاتفاق مع اعتماد معايير محاسبية دولية تصدرها مؤسسات دولية مختصة تلتزم بها معظم الدول التي تربطها علاقات اقتصادية دولية[1] ،كما يجب على المحاسبة أن تقدم معلومات محاسبية موثوقة وجيدة حيث أن العولمة فرضت التوافق في المعلومات الحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات التي تعمل في عدة دول في نفس الوقت[2].

الفرع الثاني: تعريف المحاسبة الدولية

عرفت المحاسبة الدولية في الأدب المحاسبي بأنها: " تهتم بوضع إطار نظري وعملي على مستوى دولي للممارسات والمقارنات المحاسبية المختلفة الناتجة عن أحداث أو عمليات اقتصادية أو مصالح تتخطى حدود أكثر من دولة."[3]

كما تعرف بأنها: " تهتم بتسجيل العمليات المالية للمؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسية، من تسجيل العمليات بعملات مختلفة وإعداد القوائم المالية المجمعة في ظل اختلاف القوانين والعملات المتداولة المختلفة واختلاف الظروف الاقتصادية ونظم التصدير والاستيراد في الدول المختلفة. "[4]

وتعرف أيضا بأنها: " المحاسبة على العمليات الدولية وعمليات المؤسسات الدولية والمقارنات للمبادئ والممارسات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسات في أراضي أجنبية مع تحديد إجراءات ووضع تلك المبادئ والممارسات"[5]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المحاسبة الدولية هي التي تهتم بتسجيلات العمليات المالية وإعداد القوائم المالية المجمعة للمؤسسات المتعددة الجنسية في ظل اختلاف العملات والقوانين.

---

[1]–إبراهيم الجابر، **المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص47، 48.

[2]- Jean-Luc Siegwart, Laurence Cassio, **Introduction à la Comptabilité,** 5e édition, Nathan, France,2010, p27.

[3] –محمد مبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص 21.

[4] - إبراهيم الجابر، **مرجع سابق**، ص 14.

[5] - أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية " الشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 10.

الفرع الثالث: أسباب الاهتمام بالمحاسبة الدولية:

هناك عدة أسباب تقف وراء زيادة الاهتمام بالمحاسبة الدولية تتجسد أهمها في: [1]

- ✓ الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهتمة بعملية تحقيق أكبر قدر من التجانس والتوافق في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة للوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود.
- ✓ التباين في الظروف والعوامل البيئية بين الدول متضمنة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ✓ تضخم حجم التجارة الدولية والاستثمارات الدولية ونشوء الشركات الدولية ومتعددة الجنسية وما يصاحبها من مشكلات محاسبية.
- ✓ تركيز جهود أدبيات مهنة المحاسبة نحو التوصل إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية تحكم الممارسة المهنية وتتعدى نطاق الحدود الإقليمية والتكتلات الاقتصادية والدول النامية التي ترغب في تطوير النظم المحاسبية حتى تواكب المتغيرات والمتطلبات ذات الصلة بعصر العولمة.

الفرع الرابع: أهداف المحاسبة الدولية:

تسعى المحاسبة الدولية إلى تحقيق الآتي: [2]

- إيجاد إطار نظري وعملي ينظم ويحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على المستوى الدولي.
- إيجاد نوع من الاتساق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي لتسهيل عملية المقارنة.
- دراسة الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة ومحاولة زيادة الوعي حول أسباب الاختلافات والتشابهات المحاسبية المختلفة؛

[1] - أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص ص8،9.

[2] – مفتاح علي السائح، **المحاسبة الدولية**، دار التقدم العلمي، عمان، 2013، ص32.

– تقييم دور المحاسبة في اقتصاديات الشركات والدول المختلفة ومساعدتها في التعرف على أسباب نجاح أو فشل الأنظمة المحاسبية ومن ثم المساعدة في تطويرها؛

– العمل على جعل القوائم المالية للمؤسسات أكثر دولية من خلال تسهيل قراءة القوائم المالية وجعلها قابلة للمقارنة والتحقق.

– توفير الحلول للمشاكل المحاسبية المتجددة؛

– تسهيل عملية المراجعة أمام شركات المحاسبة الدولية وزيادة الثقة في القوائم المالية على المستوى الدولي.

الفرع الخامس: الصعوبات التي تواجه المحاسبة الدولية:

إن ممارسة المحاسبة الدولية تواجهها العديد من المشكلات تتمثل فيما يلي: [1]

✓ مشاكل تحويل العملات ولا سيما مع تقلب وتذبذب بعض العملات في مواجهة عملات أخرى .

✓ القوائم المالية الموحدة خاصة إذا كان للمؤسسة فروع في دول أخرى تطبق معايير مختلفة.

✓ مشاكل التضخم والتغيرات في القوة الشرائية لوحدات النقد.

✓ اختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى عند معاملة المؤسسات الأجنبية، الأمر الذي قد يولد حتما مشاكل محاسبية ذات علاقة.

✓ اختلاف وتباين طرق ووسائل المراجعة من دولة لأخرى وتباين المعايير المتعارف عليها.

✓ مستوى الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية وأسس ومعايير إعدادها؛

✓ اختلاف نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها ومدى البيانات ونوعية التقارير التي ترتبط بالمؤسسة ومنتجاتها وجودتها والمعايير المرتبطة التي يتم تطبيقها؛

✓ اختلاف مفاهيم وأسس إعداد الاحتياطات والمخصصات المرتبطة بالمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسية؛

[1] - أمين السيد أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص ص10، 11.

✓ تباين أسس تقييم المؤسسة والتي تعد محل جدل كثير، إذ أنه كلما استقرت أسس تقييم الأصول والتزامات المؤسسة في دول مختلفة كلما سهل ذلك من وجود معايير محاسبية دولية متعارف عليها؛

المطلب الثاني: التوافق المحاسبي الدولي

لقد واجهت الشركات المتعددة الجنسيات مشاكل عديدة نتيجة للفروق المحاسبية القومية وتجاوبا مع ذلك قامت العديد من المنظمات بالمحاولات لتسوية الخلافات المحاسبية وتذليل الحواجز والصعوبات في التطبيقات المحاسبية بين دول العالم ومن هنا ظهرت فكرة التوافق الدولي.

الفرع الأول: تعريف التوافق المحاسبي

يعرف التوافق المحاسبي بأنه: " عملية زيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، وتخفض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة." [1]

كما يعرف بأنه: " عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم، وذلك لزيادة عالمية أسواق رأس المال ".[2]

ويعرف أيضا بأنه: " محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب، يعطي نتائج متناسقة. "[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التوافق المحاسبي الدولي هو محاولة إيجاد درجة من الإنسجام في التطبيقات المحاسبية المختلفة وإيجاد إطار منهجي يعطي نتائج متناسقة يمكن فهمها وتفسيرها دوليا

---

[1] - فريديريك تشوي وآخرون، **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004، ص 349.

[2] - ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 – 2003، ص 170.

[3] - محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص 268.

الفرع الثاني: مزايا التوافق المحاسبي الدولي

يرى مؤيدوا التوافق الدولي أن للتوافق العديد من المزايا و أن أكبر المزايا التي نحصل عليها نتيجة إتباع التوافق هي:[1]

– إمكانية مقارنة المعلومات المالية الدولية، وتستبعد مثل هذه المقارنة سوء الفهم حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية وتزيل أحد أهم معوقات تدفق الاستثمارات الدولية.

– أما الميزة الثانية وهي أن التوافق سيؤدي إلى توفير الوقت والنقود التي تنفق لتوحيد المعلومات المالية المتغايرة عندما يتطلب أكثر من مجموعة من التقارير أن تتماشى مع عدة قوانين وممارسات مختلفة .

– والميزة الثالثة التي يمكن الحصول عليها من التوافق هي رفع مستوى المعايير المحاسبية بقدر الإمكان وأن تتماشى مع الظروف الاقتصادية والقانونية والاجتماعية.

– إلا أن هناك من يرى صعوبة في فهم وترجمة المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لنظم محاسبية غير محلية، ويرون أن التناسق سيجعل من السهل على مستخدمي المعلومات المالية الترجمة الصحيحة لهذه المعلومات وبالتالي يمكنهم اتخاذ قرارات أفضل بناء على هذه المعلومات.

الفرع الثالث: فوائد التوافق المحاسبي الدولي

من أهم فوائد التوافق المحاسبي الدولي ما يلي[2]:

✓ إمكانية إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية حيث تسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسات وكذا تقييم البدائل الإستثمارية، كما بالنسبة للبنوك والمحللون الماليون والمقترضون فسوف ترتفع درجة الثقة لديهم في القوائم المالية.

✓ توفير الوقت والمال الذي كان يبذل في توحيد القوائم المالية خاصة بالنسبة للشركات الدولية، والتي تعتمد في إعدادها على مجموعة من الممارسات والمبادئ والتي غالبا ما تكون مختلفة من دولة لأخرى.

---

[1] - فريديريك تشوي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 350، 351.

[2] - مفتاح علي السائح، **مرجع سابق**، ص ص 270 – 272.

✓ العديد من الدول وخاصة النامية منها لا توجد بها منظمات للمحاسبة المهنية وتفتقر إلى معايير محاسبية ومراجعة معتمدة وبالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية سوف يوفر لها المال والوقت لإنشاء نظم محاسبية في هذه الدول.

✓ إن طبيعة عمل المؤسسات التي تعمل في مجال المحاسبة الدولية، تنتشر في العديد من الدول لتقوم بمراجعة الحسابات الشركات متعددة الجنسية وأحيانا الشركات المحلية في الدول التي توجد بها، ومن ثم فإن التوافق الدولي للمحاسبة سيسهل لشركات المحاسبة الدولية القيام بأعمالها وبأقل التكاليف وهو ما ينعكس كذلك على الشركات المراجعة حيث يتوقع أن تنخفض تكاليف مراجعتها أيضا.

✓ إن زيادة ونمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، وكذا زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات يجعل التوافق المحاسبي أمرا مرغوبا فيه.

✓ إن التوافق المحاسبي الدولي يمكن أن يسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، وكذا من خلال إعطاء الشركة فرصة أخرى للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة بها.

✓ من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي من رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية كما قد يساهم في رفع مستوى النظم المحاسبية بها.

الفرع الخامس: الانتقادات والعوائق التي تواجه عملية التوافق المحاسبي

هناك العديد من الانتقادات والعوائق ويمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلي: [1]

✓ تعكس المحاسبة وكأي نظام اجتماعي إلى حد كبير حاجات البيئة التي تعمل فيها وأن أهداف أي نظام محاسبي مرتبط بتلبية احتياجات تلك البيئة، وبما أن الأهداف المرجوة من المحاسبة مختلفة فاختلافات في الأنظمة المحاسبية أمر متوقع؛

[1] مفتاح علي السائح، **مرجع سابق**، ص ص 273– 276.

- ✓ تعتبر الضرائب في كل دولة أحد المصادر الرئيسية التي تتطلب الخدمات المحاسبية وبما أن نظام الضرائب يختلف من دولة إلى أخرى فإنه من المتوقع أن تكون هناك إختلافات في المبادئ والممارسات المحاسبية على المستوى الدولي؛
- ✓ من العوائق التي تقف أمام التوافق المحاسبي الدولي هو الشروط الصارمة التي تضعها بعض المنظمات المهنية لممارسة المحاسبة والتي تحد من عالمية المحاسبة المهنية؛
- ✓ كما أن هناك من يرى أن عملية التوافق المحاسبي الدولي عملية معقدة ومكلفة جدا تفوق المنفعة من ورائها لذا فهي لا تستحق كل هذه الجهود؛
- ✓ قد يكون شعور البعض بالقومية أو التعصب القومي حائلا لا يقف دون قبول أي شيء من الخارج؛ ولهذا قد يعتبر البعض أن فرض أو إلزام دولة ما ببعض الممارسات من المعايير المحاسبية الدولية من جهات خارجية بمثابة مساس بسيادتها وليس من السهل الاستجابة له وقبوله.
- ✓ التفاوت الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة يجعل من احتياجات البيئة لنوع وشكل المعلومات في كل من المجموعتين مختلفة اختلافا جوهريا.
- ✓ إن الاختلاف في لغات الدول قد يقف عائقا دون سهولة فهم واستيعاب الكلمات والمفاهيم التي تعبر عن نواحي فنية في المحاسبة، وهو ما دعا لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى تعريف المصطلحات الفنية بعناية تامة عند وضعها لتلك المعايير المحاسبية حتى تتجنب فهم المعايير بمعاني مختلفة من الدول المختلفة.
- ✓ من ضمن العوائق أمام التوافق الدولي للمحاسبة هو أن بعض الدول لا توجد بها منظمات حكومية أو غير حكومية مسؤولة عن الإشراف ومراقبة الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة. وعليه فعدم وجود هذه المنظمات بالعديد من الدول النامية خاصة يجعل من الصعب إلزام الشركات المحاسبية بمعايير المحاسبة الدولية.

وتجدر الإشارة أن هناك من ينتقد عملية التوافق المحاسبي الدولي على أنها فكرة متحيزة، وإن عملية التوافق المحاسبي الدولي لا تلبي احتياجات الدول النامية بل هي إدراك لنواقص الأنظمة المحاسبية في أمريكا وبريطانيا ومحاولة جعلها أكثر ملائمة وتداخلا والمحاسبون الأمريكيون والبريطانيون يفرضون بشكل تدريجي هذا النظام على الدول النامية.

المطلب الثالث: التوحيد المحاسبي

في ظل لاتجاه المتنامي لعولمة المحاسبة في إيجاد لغة محاسبية موحدة تزايد الاهتمام بالتوحيد المحاسبي والذي يهدف إلى توحيد السياسات والممارسات والمبادئ المحاسبية على مستوى الدولي.

الفرع الأول: مفهوم التوحيد المحاسبي

يقصد بالتوحيد الحالة التي يكون فيها كل شيء متناسق ومتجانس أو غير متباين فهي تحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة.

ويتفق هذا إلى حد كبير مع تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية للتوحيد والذي يقصد به بأنه الثبات في التبويب والمصطلحات وكذا الثبات في القياس. [1]

ويمكن تعريف التوحيد المحاسبي بأنه " يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها. " [2]

كما عرف بأنه: " عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسة المنتجة في الأمة أو مجموعة من الأمة مهما كان القطاع الذي تنتمي إليه". [3]

مما سبق يمكن القول أن التوحيد المحاسبي عبارة عن مجموعة من القواعد المحاسبية تطبقها المؤسسات تمكن من تنظيم أدوات ونواتج العمل وذلك من خلال توحيدها وجعلها أكثر بساطة.

كما أن للتوحيد المحاسبي عدة أسباب وغايات تتمثل في: [4]

- ✓ طمأنة أصحاب الحقوق، المقرضين الصغار عن طريق توفير معلومات منظمة وقابلة للمقارنة وشفافة؛
- ✓ السماح بإجراء رقابة جبائية أكثر صدقا لتصريحات المؤسسات.

---

[1] – محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص 267.

[2] – مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي" تجربة الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002، ص 52.

[3] – **نفس المرجع**، ص 53.

[4] – إسماعيل رزقي، **أعمال التوحيد المحاسبي بالجزائر**، دراسة حالة مؤسسة عمومية اقتصادية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2009 – 2010، ص 36.

✓ تلبية احتياجات الهيئات الحكومية المشرفة على التخطيط في الدول التي تعتمد هذه السياسة.

✓ السماح لأطراف داخل المؤسسة مثل العمال بالحصول على المعلومات المحاسبية.

✓ تحسين طرق مسك المحاسبة بما يمكن من إظهار الصورة الصادقة وأكثر واقعية؛

✓ توفير أفضل فهم للمحاسبة وسهولة أكبر لإجراء عمليات الرقابة عليها؛

✓ السماح بإجراء المقارنات عبر الزمن وبين المؤسسات؛

✓ تسهيل عمليات تجميع الحسابات؛

✓ إعداد الإحصائيات بشكل جيد حول أنشطة المؤسسات.

فوائد التوحيد المحاسبي: يمكن تلخيص فوائد التوحيد المحاسبي فيما يلي:[1]

✓ زيادة دلالة المحاسبة لقيامها على أسس محددة.

✓ زيادة إمكانية سهولة المقارنة بين المؤسسات الاقتصادية.

✓ زيادة قابلية البيانات المحاسبية للتعديل بما يتلاءم والاحتياجات، كتقلبات مستوى الأسعار.

الفرع الثاني: أهداف التوحيد المحاسبي

ينطلق التوحيد المحاسبي من ضرورة ضمان توافق للقوائم المالية من خلال توحيد الطرق المحاسبية، ويهدف إلى تبسيط الطرق والممارسات المحاسبية من خلال:[2]

✓ توحيد السياق المحاسبي انطلاقا من وثائق ومستندات الإثبات وصولا إلى القوائم الختامية ويهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من إنتاجية مصالح المحاسبة من خلال اتباع معايير تتحرى البساطة والثقة؛

✓ توحيد المنتج المحاسبي الذي يتمثل أساسا في القوائم المالية والتي تحمل إجابات على احتياجات مختلف الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية، فعدم تجانس هذه الفئة وإمكانية تضارب مصالحها أدى إلى ضرورة توحيد هذه القوائم للإجابة على أكبر قدر ممكن من

[1]- عمر لشهب، **تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2014، ص 92.

[2]- رفيق يوسفي، النظام **المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2011/2010، ص ص27، 28.

احتياجات مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، لذا يجب على المعايير التي تحكم عملية التوحيد أن تكون مرنة وقابلة للتفسير من عدة جوانب.

الفرع الثالث: مستويات التوحيد المحاسبي

تعتبر معايير المحاسبة بمثابة التوجهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الأحداث والمعلومات التي ينبغي إظهارها في الملاحق المرافقة للقوائم، لهذا فإن التوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثالثة الآتية: [1]

☜ **على مستوى المبادئ:** يقتصر التوحيد في هذا المستوى، على المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما حتى يتم الإهتداء بها، ويشمل التوحيد على هذا المستوى :

- توحيد التعاريف الخاصة بكل عناصر القوائم المالية ومكوناتها.
- توحيد أسس ومبادئ وقواعد حساب التدفقات النقدية.
- توحيد أسس مبادئ عرض البيانات المالية.

☜ **على مستوى القواعد:** ويشمل توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية وتتطلب:

- حصر واختيار القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية.
- الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

☜ **على مستوى التنظيم:** يتم توحيد النظام المحاسبي ككل وما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات ويمتد إلى توحيد نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي يقوم عليها.

الفرع الرابع: صعوبات عملية التوحيد المحاسبي

إن عملية التوحيد تصطدم بعدة عوائق تهدد عملية التوحيد برمتها؛ فالقواعد والمبادئ المحاسبية لا بد وأن يتم تطبيقها في ظل توافر ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى أو من محيط إلى آخر، فتعدد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها.

[1]- عمر لشهب، **مرجع سابق**، ص 91.

كما أن غياب خاصية التجديد للمعايير المحاسبية من خلال غياب وظيفة الاتصال بين هيئات التوحيد والأطراف المستقبلية للمعايير، زاد من حدة هذا المشكل لأننا أصبحنا في وضعية شبه قطيعة بين الهيئات المكلفة بالتوحيد والأطراف المعنية به.[1]

الفرع الخامس:الانتقادات الموجهة للتوحيد المحاسبي:

يوجه للتوحيد المحاسبي انتقادين رئيسيين هما: [2]

✓ إن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكان تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توفيرها في الوحدات الاقتصادية المختلفة.

✓ إن المبادئ والقواعد المحاسبية لا بد وأن يتم تصنيفها في ظل ظروف معينة وقد تختلف من مؤسسة لأخرى، وأن تعدد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة.

[1]- مداني بن بلغيث، **مرجع سابق**، ص 55.

[2]- عمر لشهب، **مرجع سابق**، ص 92.

خلاصة الفصل:

ارتبطت المحاسبة المالية بالتطور الاقتصادي والاجتماعي عبر مختلف العصور واستجابة لمختلف التطورات التي حصلت وفي ظل الواقع الاقتصادي المتطور الذي يشهده العالم، تمكن مفكروا وممارسوا المحاسبة من إرساء مبادئ وفروض وقواعد محاسبية والتي لقيت قبولا عاما، فالمحاسبة المالية تستجيب وتواكب مختلف التطورات الحاصلة في محيطها، والجزائر وكغيرها من دول العالم سعت لتكييف نظامها المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي أو ما يعرف بالمحاسبة المالية وفي خضم الممارسات المحاسبية المختلفة وسعيا لإيجاد لغة محاسبية دولية كان لابد من جهود لإيجاد نوع من التوافق في الممارسات المحاسبية وتضيف فجوة لاختلافات والاتجاه نحو توحيد العمل المحاسبي.

الفصل الثاني

اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تواجه المؤسسات اليوم العديد من التحديات بفعل التغيرات السريعة في محيطها وزيادة شدة المنافسة مما يتطلب منها اتخاذ قرارات سريعة وفعالة للحفاظ عن مكانتها وبقائها في السوق، وتختلف هذه القرارات حسب درجة تعقيدها وأهميتها فبعضها محدد الأبعاد ومتكرر والبعض الأخر لا يتصف بمثل هذا التحديد ولا يتكرر إلا على فترات متباعدة

لذلك تعتبر عمليه اتخاذ القرارات بالمؤسسة من أهم العمليات وتأتي قرارات الاستثمار وقرارات التمويل في مقدمة هذه القرارات بالنسبة لأي مؤسسة لما لها من أهمية كبيرة.

وعليه ما مفهوم اتخاذ القرار؟ ولماذا تعتبر قرارات الاستثمار وقرارات التمويل من أهم القرارات بالمؤسسة الاقتصادية ؟

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار

يعتبر اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية، كما أن نجاح المؤسسات يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة ورشد القرارات التي تتخذ وتصنف القرارات إلى عدة أنواع وتتأثر بمجموعة من الظروف والعوامل، وتقوم على مجموعة من المعايير التي يلجأ إليها متخذ القرار وسنتطرق إلى كل هذا بالتفصيل من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار

قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرار يجدر بنا أولا التطرق إلى تعريف القرار، وعناصره ومقوماته...إلخ.

الفرع الأول: مفهوم القرار

أولا: تعريف القرار: يعرف القرار لغة واصطلاحا كما يلي:

1- تعريف القرار لغة: « هو فصل أو حكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف» [1].

كما يعرف بأنه:« اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج أو الحل الأفضل والأحسن من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة»[2].

2- تعريف القرار اصطلاحا: ويعريف القرار اصطلاحا على أنه:

« سلوك أو تصرف واع منطقي، ذو طابع اجتماعي ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة لحل المشكلة، ويعد هذا البديل الأكثر كفاية وفاعلية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار»[3].

ويعرف أيضا بأنه: « تعبير عن إرادة أو رغبة معينة لدى شخص معين " مادي أو معنوي" حيث يتم الإعلان عن ذلك بشكل شفاهي أو مكتوب من أجل بلوغ هدف معين ويفترض في هذه الحالة توفير البدائل والاختيارات اللازمة لبلوغ ما يصبو إليه متخذ القرار من أهداف »[4].

---

[1]- حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 99.

[2]- **نفس المرجع**، ص 99.

[3]- كاسر نصر منصور، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 23.

[4]- مؤيد الفضل، **المنهج الكمي في اتخاذ القرار المثلى**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 30.

فهو: « أفضل بديل لحل المشكلة أو هو الحل»[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن القرار هو اختيار أفضل البدائل من أجل الوصول إلى أفضل النتائج لتحقيق هدف معين.

ثانيا- عناصر القرار: يتكون القرار من العناصر التالية: [2]

- ✓ القرارات البديلة والمتمثلة في مجموعة البدائل التي تشكل حلولا بديلة للمشكلة المطروحة.
- ✓ حالات الطبيعة والمتمثلة بالظروف المحتملة التي تؤثر على البدائل المتاحة ونتائجها.
- ✓ النتائج والمتمثلة بالعوائد المترتبة عن كل بديل متاح والتي تتحقق في ظل حالة الطبيعة.
- ✓ متخذ القرار.

وتظهر عناصر القرار في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): عناصر القرار

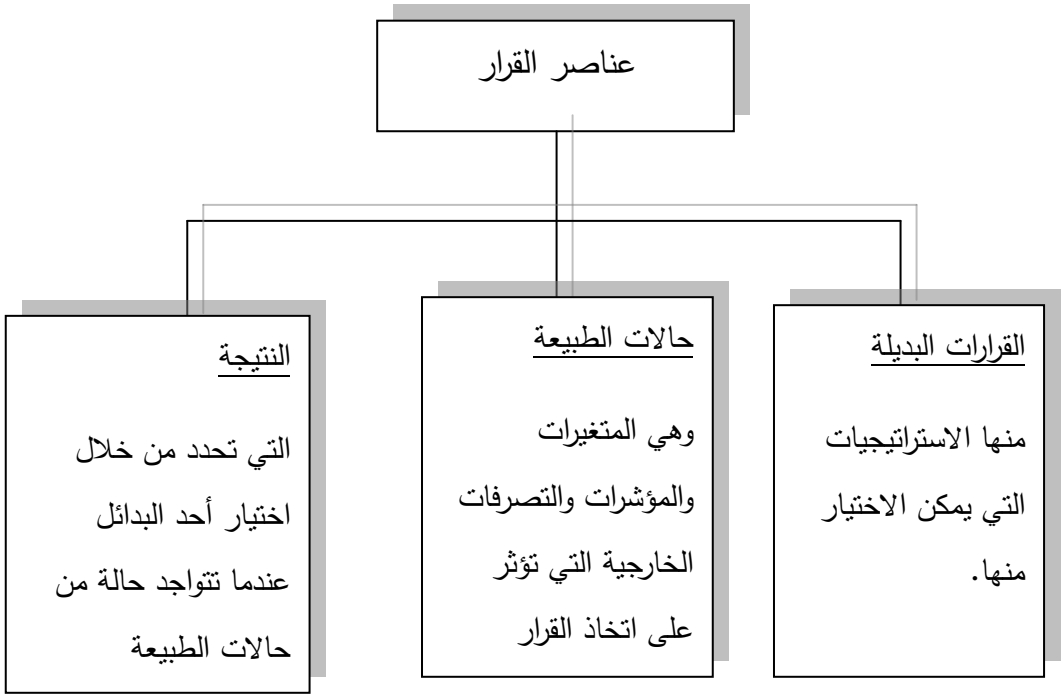

المصدر: كاسر نصر منصور، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2006،ص 24

[1]- أحمد ماهر، **اتخاذ القرار بين العلم والابتكار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 21.

[2]- كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**، ص 24.

ثالثا: صفات القرار: تتمثل صفات القرار في: [1]

– تكلفة القرار: أي يجب أن نوازن بين تكلفة صناعته وتكلفة أهميته فالعلاقة بينهما طردية، وتعتبر القرارات الإستراتيجية أكثر القرارات تكلفة نظرا للتكنولوجيا المعقدة والمتطورة الداخلة في صناعتها بينما القرارات اليومية هي الأقل تكلفة، أي بمعنى أن للقرار تكلفة اقتصادية يجب مراعاتها عند التطبيق والممارسة.

– فترة الصلاحية: بمعنى أنه خلال هذه الفترة يكون القرار فعالا إيجابيا ولكن بعدها يتحول إلى قرار سلبي، فالكثير من القرارات تكون إيجابية ولكن لعدم مراعاة عناصر مقوماتها وصيانتها تحولت إلى سلبية.

– للقرارات معايير تقيس تأثير هدفها وتضمن تطبيقها خلال فترة صلاحيتها، وعليه يجب مراعاة أن يكون القرار مرنا جادا حتى يكون فعالا.

– القرار والمعلومات وجهان لعملة واحدة، فلا يوجد قرار بدون معلومات، وتحديث المعلومات يضمن صيانة القرار.

– القرار والاتصالات توأمان، فالقرار يولد لكي ينفذ، فتقليص المدة الزمنية بين لحظة الشعور بالحاجة إلى صنع قرار وحتى اتخاذه تزيد فرصة نجاح وفعالية القرار وتضمن اقتصاديات تكلفته.

– القرار بلا حرية يكون هشا، وبلا ديمقراطية يكون ناقصا، حيث أن هناك صانعا للقرار وآخر متخذا له، وآخر مدعما له، أي أنه فريق عمل متكامل ولا يمكن أن يجتمعوا في شخص واحد إلا في القرارات البسيطة التي لا تمس حياة الغير أو الشعوب.

رابعا: عوامل جودة القرار: تتجسد أهم عوامل جودة القرار فيما يلي[2]:

- مدى ملاءمة المعلومات المتاحة.
- مدى كفاية المعلومات المتاحة عدد البدائل المطروحة.
- مدى مناسبة النماذج المستخدمة لتحليل المشكلة وذلك في نقطة محددة من الزمن هي وقت اتخاذ القرار، حيث أن نظم دعم القرارات هي التي تعمل على تحقيق هذه المطالب عن طريق إدماج البيانات والنماذج والبرمجيات في نظام فعال لاتخاذ القرارات.

---

[1]– سيد صابر الثعلب، **نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص35.

[2]– السعيد مبروك، **المعلومات ودورها في اتخاذ القرار الإستراتيجي**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص172.

الفرع الثاني: أساسيات اتخاذ القرار

أولا: تعريف اتخاذ القرار: يعرف اتخاذ القرار بأنه: « عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي تكون في الغالب استجابات أتوماتيكية أو رد فعل مباشر »[1].

وعملية اتخاذ القرار: « تعد عملية عقلانية يملك فيها المقرر كل المعلومات التي يحتاجها لاتخاذ قرار معين يرجى منه نتائج جيدة، كما تعتبر عملية تنظيمية يكون فيها القرار النتيجة الموضوعية المتوصل إليها من خلال مجموعة القواعد والإجراءات الموضوعة مسبقا وعملية سياسية يستخلص فيها القرار من خلال المفاوضات بين مختلف الأعضاء»[2].

بهذا يمكن القول بأن اتخاذ القرار عملية عقلانية تعتمد على تحليل لكل المعطيات والبدائل المتاحة من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات بدء من تحديد المشكلة وصولا إلى اختيار البديل المناسب.

ثانيا: خصائص اتخاذ القرار: إن لاتخاذ القرار مجموعة من الخصائص يمكن حصرها في:[3]

- ✓ القابلية للترشيد: بمعنى أن عملية اتخاذ القرار تفترض بأنه ليس هناك إمكانية للوصل إلى ترشيد كامل للقرار، وهذا للتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية، كما تتأثر عملية اتخاذ القرار بالعوامل السيكولوجية والنابعة من شخصية متخذ القرار والمرؤوسين والمساهمين في اتخاذها والمتأثرين بها.
- ✓ بيئة القرار سواء عوامل داخلية أو خارجية امتدادا في الماضي والمستقبل: تعتبر عملية اتخاذ القرار امتدادا واستمرارا للقرارات التي يتم اتخاذها، واستمرارا لها في الحاضر والمستقبل، بمعنى أخر لا يتخذ بمعزل عن بقية القرارات التي سبق اتخاذها.
- ✓ الاعتماد على الجهود الجماعية المشتركة: إن التنوع الكبير للمشكلات التي تواجهها المؤسسات الحديثة على اختلاف أنواعها، يتطلب ضرورة مشاركة المعنيين وذوي الرأي والخبرة بحل تلك المشاكل.

---

[1]– نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص83.

[2]– مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستيير، غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، غير منشورة،2007–2008.

[3]– عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص239، 240.

✓ العمومية والشمول: تقوم عملية اتخاذ القرارات على أسس عامة بالنسبة لجميع المؤسسات سواء كانت قرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو الخدمات وسواء أكانت هذه المؤسسات تجارية أو صناعية أو خدماتية، كما أنها تتصف بالشمولية حيث يجب توفر القدرة على اتخاذ القرارات في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها.

ثالثا: عناصر عملية اتخاذ القرار: تتمثل عناصر عملية اتخاذ القرار في:[1]

☜ متخذ القرار: قد يكون فردا أو جماعة حسب الحالة، أيا كان متخذ القرار فلديه السلطة الرسمية الممنوحة له بموجب القانون أو مفوضة له من جهة رسمية تمتلك هذه السلطة تعطيه الحق في اتخاذ القرار.

☜ موضوع القرار: ويقصد به المشكلة التي تستوجب من متخذ القرار إيجاد حل لها.

☜ المعلومات والبيانات: عندما يراد اتخاذ قرار ما، لا بد من جمع معلومات وبيانات كافية لطبيعة المشكلة أو الموضوع وأبعادهما، وذلك لإعطاء متخذ القرار رؤية واضحة عنهما، فالمعلومات والبيانات مسألة حيوية يتوقف عنها نجاح القرار، كما أن المؤسسات الحديثة اليوم لديها نظام متكامل للمعلومات يوفر لمتخذ القرار ما يشاء من معلومات بسرعة متناهية.

☜ الأهداف والدوافع: القرار المتخذ إنما هو تعبير عن سلوك أو تصرف معين يراد القيام به من أجل تحقيق هدف، وتحقيق الهدف يعني حدوث عملية إشباع، وبناء عليه لا يتخذ قرارا إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف معين، وتتبع أهمية هدف القرار وقوة الدافع من وراء اتخاذه من مدى أهمية الهدف المراد تحقيقه من القرار المتخذ، وعليه يمكن القول أن الهدف يبرز اتخاذ القرار.

☜ التنبؤ: هو شيء أساسي لمتخذ القرار، ذلك لأن معظم القرارات تتعامل مع متغيرات مستقبلية معظم اتجاهاتها مجهولة يجب التنبؤ بها وتقديرها، وتحديد انعكاساتها وتأثيرها على المؤسسة، فالتنبؤ يساعد متخذ القرار على معرفة ما سوف يحدث في المستقبل، ويساعده في إدراك أبعاد المشاكل التي تواجهه أو أبعاد المشكلة التي يريد اتخاذ القرار حيالها ومعالجتها.

☜ قيود اتخاذ القرار: يواجه متخذ القرار عددا من القيود البيئية الداخلية والخارجية قد تكون أحد المعوقات التي أمامه عند اتخاذه القرار، وهذه القيود يجب أن يحسن التعامل معها، وأن يخفف من آثارها السلبية قدر الإمكان.

---

[1]– مصطفى يوسف كافي وآخرون، **المفاهيم الإدارية الحديثة** " **مبادئ الإدارة** "، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 141– 143.

كما أنه من عناصر اتخاذ القرار: [1]

☜ البدائل: ويقصد بها مجموعة الطرق أو الحلول المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها لبلوغ الأهداف المنشودة، ولهذه الغاية فإنه لا بد من ترتيب هذه الحلول وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المعيار الذي يتم وضعه، وذلك تمهيدا لاختيار البديل الأقرب لمعيار الموضوع " اتخاذ القرار المناسب " أي البديل أو القرار الأفضل من بين البدائل أو القرارات المتاحة.

الفرع الثالث: أهمية اتخاذ القرارات: يحظى اتخاذ القرار بأهمية كبيرة سواء من الناحية العلمية أو العملية كما يلي:[2]

أولا: أهمية اتخاذ القرارات من الناحية العلمية:

- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية حتمية ناجعة لتطبيق سياسات واستراتيجيات المؤسسة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية .
- تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها.
- تؤدي عملية اتخاذ القرارات دورا مهما في تجسيد، تكييف، تفسير وتطبيق الأهداف والسياسات والإستراتيجيات العامة في المؤسسة.
- تؤدي عملية اتخاذ القرار دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية.

ثانيا: أهمية اتخاذ القرارات من الناحية العملية:

- تكشف القرارات الإدارية عن سلوك وموقف القادة والرؤساء الإداريين كما تكشف عن القوى والعوامل الداخلية والخارجية الضاغطة على متخذي القرار الأمر الذي يسهل مهمة الرقابة على هذه القرارات والتحكم فيها والتعامل مع هذه المواقف والضغوط مستقبلا بصورة حسنة.
- تعتبر القرارات وسيلة لاختبار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وإنجازها بأسلوب علمي وعملي.

---

[1]– فيصل محمود الشواورة، **مبادئ إدارة الأعمال** "**مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص93، 94.

[2]–حسين بلعجوز، **مرجع سابق**، ص ص100، 101.

المطلب الثاني: أنواع القرارات والعوامل المؤثرة فيها

تختلف نوعية القرار باختلاف المركز الذي يشغله متخذ القرار والصلاحيات التي يتميز بها والظروف البيئية التي يعمل ضمن مؤثراتها، وعلية سنركز من خلال هذا المطلب على أنواع القرارات ومختلف تصنيفاتها وكذا الظروف والعوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: أنواع القرارات وتصنيفها

تتعدد المعايير التي يمكن اتخاذها أساسا للتصنيف باختلاف الزوايا التي ينظر إليها كما يلي:

أولا: التصنيف القانوني للقرارات: تقسم القرارات وفق هذا التصنيف إلى أربعة أقسام:[1]

1- مدى القرار وعموميته: وتنقسم القرارات وفقا لهذا المعيار إلى قرارات ذات طابع تنظيمي فهي تتضمن قواعد موضوعية ملزمة تطبق على عدد غير محدود من الأفراد؛ وقرارات فردية تخاطب فردا أو مجموعة من الأفراد.

2- تكوين القرار: وتنقسم بدورها إلى قرارات بسيطة ذات كيان مستقل وأثر قانوني سريع، وهناك القرارات المركبة التي تدخل في تركيبها نواحي قانونية متعددة وتتم على مراحل.

3- اثر القرار على الأفراد: هناك قرارات ملزمة وطاعتها واجبة إلا أن هناك قرارات لا تحتل صفة الإلزام.

4- قابلية القرار للإلغاء أو التعويض: من القرارات ما يمكن معارضته أو المطالبة بإلغائه أو التعويض عما يسببه من آثار، ومنها ما لا يخضع للمعارضة والإلغاء.

ثانيا: تصنيف القرارات حسب (H.SIMON) :حيث ميز (H.SIMON) بين نوعين من القرارات هي:[2]

1- قرارات مبرمجة: تعتبر القرارات مبرمجة إذا كانت معايير الحكم فيها واضحة، وغالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشأنها ومن السهل تحديد البدائل فيها، ويوجد تأكد نسبي بشأن البدائل المختارة، وهي قرارات روتينية متكررة ومحددة جدا لها إجراءات معروفة ومحددة مسبقا للتعامل معها.

---

[1]- حسين علي مشرقي، **نظرية القرارات الإدارية، مدخل كمي في الإدارة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997، ص ص34، 35.

[2]- حسين بلعجوز، **مرجع سابق**، ص ص101، 102.

2- قرارات غير مبرمجة: عادة ما تظهر الحاجة لاتخاذها عندما تواجه المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا توجد خبرات مسبقة بكيفية حلها، وعادة ما يصعب تجميع معلومات كافية عنها، ولا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل والاختيار بينها، ذلك فإن الظروف التي تسود هذه الحالة هي ظروف عدم التأكد بشأن نتائج التصرفات البديلة، ونتيجة لهذه الخصائص فإن كل قرار يتم صنعه وفقا لمتطلبات وظروف وخصائص المشكلة، ولا يوجد نمط موحد لحل هذا النوع من المشكلات، ويمكن لمتخذ القرار في هذه الحالة استخدام حكمه الشخصي وتقييمه ورؤيته للمشكلة، كما أنها قرارات غير متكررة وكل منها له طبيعته المميزة وغالبا ما تكون على درجة من الأهمية.

ويمكن التمييز بين هذين النوعين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف القرارات حسب (H.SIMON)

أساسيات التفرقة	قرارات مبرمجة	قرارات غير مبرمجة
طبيعتها	روتينية ومتكررة	غير منتظمة
معايير الحكم فيها	واضحة	يمكن استخدام الحكم الشخصي
تحديد البدائل	سهلة	تتسم بنوع من الصعوبة
ظروف اتخاذ القرار	تأكد	عدم تأكد نسبي
الإجراءات	محددة	غير محددة مسبقا
المعلومات	متوفرة	قليلة جدا وغير كافية
أدوات الحل	الطرق الكمية وبرامج الحاسوب الجاهزة	الخبرة، برامج الحاسوب المتطورة.

المصدر: حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 102.

ثالثا: تصنيف القرارات حسب نوع المشاركة: ويميز بين نوعين من القرارات وفقا لنوع المشاركين فهناك[1]:

1- قرارات فردية: بمعنى أنها ذات صفة شخصية أي تنعكس آثارها على الفرد نفسه أكثر من غيره.

2- قرارات تنظيمية: تتعلق مباشرة بعمل المؤسسة ونشاطها وتتخذ من قبل المدير ويكون مصدر قوة هذه القرارات السلطة الرسمية التي يتمتع بها المدير وليس صفته الشخصية.

وقد ميز العالم بارنارد بين القرارات التنظيمية والقرارات الفردية فأشار بأن القرارات التنظمية تتخذ من قبل المدير من خلال سلطته الرسمية المعبرة عن دوره كمسؤول بالمؤسسة، أما الأخرى فهي تلك القرارات التي تعبر عن المدير كفرد وليس كمسؤول بالمؤسسة، فهي لا يمكن أن تفوض وليس لها تأثير على المؤسسة.

رابعا: القرارات حسب المستويات الإدارية: تتميز القرارات وفقا للمستوى الإداري الذي يتخذ القرار وهي:[2]

1- قرارات تشغيلية: وهي القرارات التي تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة، وهي أقرب لإتباع تعليمات وإرشادات منها الاختيار بين البدائل، وعادة ما تكون متعلقة بالتأكد من المهام والأنشطة التي قد تم تنفيذها بكفاءة وبفاعلية، ويؤخذ هذا النوع من القرارات في ظل ظروف تأكد تام ونتائجها معروفة مسبقا.

2- قرارات إدارية: وهي قرارات تؤخذ في مستوى إداري أعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء وفرض كذلك قرارات متعلقة بالتأكد من الاستخدام الفعال لموارد المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، ولا يوجد في هذا النوع إجراءات معرفة مسبقا يجب إتباعها ولكن متخذ القرار يقوم بتجميع المعلومات اللازمة لتشخيص وحل المشكلة وأن يستخدم حكمه الشخصي وخبرته في اختبار البدائل، وفي هذه الحالة يتم اتخاذ القرارات في ظروف تتسم بعدم تأكد نسبي أي مخاطرة.

---

[1] حسين علي مشرقي، **مرجع سابق**، ص ص35، 36.

[2]- حسين بلعجوز، **مرجع سابق**، ص ص 103، 104.

3- قرارات إستراتيجية: وهي القرارات التي تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي بواسطة الإدارة العليا في المؤسسة، وهي قرارات تغطي مدى زمني أطول مقارنة بالقرارات السابقة فهي غالبا ما تتعلق بالوضع التنافسي للمؤسسة واغتنام الفرص وتجنب مخاطر البيئة، كما أن هذا النوع من القرارات يحتاج إلى معلومات خاصة بالبيئة أكثر من غيره.

خامسا: القرار وفقا لوظائف الإدارة: تتعلق هذه القرارات بالوظائف الإدارية التي يمارسها المديرون بحيث أن هناك :[1]

1- قرارات خاصة بوظيفة التخطيط: تتعدد أنواع القرارات الخاصة بعمليات التخطيط ومن أهمها القرارات التخطيطية.

2- قرارات خاصة بوظيفة التنظيم: مثل القرارات المتعلقة بتحديد شكل الهيكل التنظيمي، وطرق وأسس التنظيم المختلفة وبيان نوع الأنماط السائدة في هذا الشكل...الخ.

3- قرارات خاصة بوظيفة التوجيه: مثل قرارات المتعلقة بإرشاد المرؤوسين في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم، وتحديد أنواع وشكل الاتصالات ووسائلها المختلفة وتحديد كيفية رفع المعنويات لدى المرؤوسين...الخ.

4- قرارات خاصة بوظيفة الرقابة: مثل القرارات المتعلقة بتحديد المعايير أو المقاييس الرقابية وقياس النتائج، أو تصحيح الانحرافات، وكذلك تحديد أدوات الرقابة وأساليبها المختلفة.

الفرع الثاني: بيئة وظروف اتخاذ القرارات

تختلف الظروف البيئية التي يتم في ظلها اتخاذ القرارات، وسيتم التركيز على هذه التصنيفات التي توضح بعض مظاهر بيئات القرار كما يلي:

أولا: أنواع القرارات وفقا لمدى توفر حجم المعلومات: ويميز بين:[2]

1- حالة التأكد الكامل: نفترض في هذه الحالة أن لدى المدير متخذ القرار معلومات تامة وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار، والمدير متأكد من نتائج كل بديل من البدائل.

---

[1]- فتحي أحمد ذياب عواد، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص100، 101.

[2]- خليل محمد العزاوي، **إدارة اتخاذ القرار الإداري** ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص21.

2- حالة المخاطرة: يفترض في هذه الحالة أن المدير متخذ القرار يعلم احتمالات حدوث النتائج لكنه لا يعلم أي من هذه النتائج سوف تحدث.

3- حالة عدم التأكد: يفترض في هذه الحالة أن المدير متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة ولكنه لا يعلم باحتمالات حدوث كل من هذه النتائج وفي هذه الحالة يكون هناك عدد من النتائج لكل بديل ولا توجد معرفة باحتمالات حدوث كل نتيجة من هذه النتائج تساعد المدير متخذ القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة. ففي حالة عدم التأكد لا تتوفر للمدير متخذ القرار إلا معلومات جزئية عن الظروف "أو بيئات" أو احتمالات حدوثها، وبالإضافة إلى ذلك لا توجد طرق موضوعية لاتخاذ القرار غير المؤكد ولو حتى كان هناك عدد من المعايير الشخصية التي تحدد درجات التفاؤل أو التشاؤم لدى المدير متخذ القرار في موقف أو مشكلة ما. وفي ظل هذه الظروف الغامضة لا يوجد قرار يمكن التعبير عنه بأنه القرار أو البديل المثالي، وإن كل ما يستطيع متخذ القرار القيام به هنا هو تحكيم حدسه وتجربته ليحاول الوصول إلى نقطة الرضا والقناعة لأنه لا يستطيع تحقيق الحد الأقصى من المنفعة والمكاسب حسب المفهوم الاقتصادي.

أما بالنسبة لأنواع البيئات التي تواجه متخذ القرار فيمكن التعرف عنها من خلال طرق متعددة حيث يتم النظر إلى هذه البيئات وتحديدها من خلال زوايا مختلفة وفقا للحالة المعروضة والطريقة التي يستخدمها الباحث في نظرته للموضوع، وعليه فهناك أنواع مختلفة من البيئات التي تواجه المدير متخذ القرار، وسنحاول عرض وتحليل بعدين هامين هما: حالة عدم التأكيد والتعقيد.

فحالة عدم التأكد هي الحالة التي يتحصل فيها متخذ القرار على معلومات جزئية عن المتغيرات وثيقة الصلة بالقرار والمشكلة؛ وأما حالة التعقيد فهي الحالة التي يواجه فيها متخذ القرار بمعلومات كثيرة جدا وثيقة الصلة بالمشكلات أو القرار، وهنا يكون متخذ القرار مغمورا أو غارقا بالمعلومات الهائلة الضخمة، وتتطلب هذه الحالة من متخذ القرار يأخذ بعين الاعتبار العوامل المتعددة والعلاقات بينها.

والجدير بالذكر أن عملية اتخاذ القرار تتضمن اعتبارات تأثير البيئة الاجتماعية والسياسية على هذه العملية وتأتي هذه التأثيرات من خلال الحاجة إلى إشراك الأفراد في عملية اتخاذ القرارات والأخذ بعين الاعتبار الأفضليات والقيم لكل فرد منهم[1].

[1]- محمد عبد الفتاح ياغي، **اتخاذ القرارات التنظيمية**، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص ص21، 22.

ثانيا: الأنظمة المفتوحة

يمكن النظر إلى القرارات الإدارية وكأنها نظام مفتوح يعمل المدير متخذ القرار من خلاله في مؤسسة رسمية كأحد العناصر يستقبل المعلومات من البيئة مثل: (المعرفة، الطاقة، المواد) بشكل مستمر وتنقسم إلى بيئة خارجية وبيئة داخلية كما يلي[1]:

1- البيئة الخارجية: ونقصد بها تلك المؤثرات التي تأتي من خارج المؤسسة مثل: البيئة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

2- البيئة الداخلية: بمعنى هي تلك التي تؤثر على المؤسسة من الداخل وتتمثل في الناحية الفنية والإجرائية لأداء الأعمال في داخل المؤسسة مثل: طرق أداء العمل والألات والمعدات والأدوات المستعملة.

وعلى هذا الأساس فإن عملية اتخاذ القرار لا تتم بمعزل عن الأوضاع والعوامل والمتغيرات الخاصة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، بل تتفاعل معها باستمرار، لذا فهم هذا التفاعل ضروري للمدير متخذ القرار وذلك لأن البيئة الداخلية والخارجية تمثل فرصا وقيودا لهم، وفهم هذه الفرص يساعدهم على توسيعها والاستفادة من إمكاناتها ومحاولة حصر تأثير القيود والمعوقات التي يواجهونها من البيئة الخارجية، ويجب التعامل مع خصائص البيئة الخارجية بحساسية ووعي لأن هناك أنماطا متعددة لها تتفاعل مع عملية اتخاذ القرارات باعتبارها نظاما كاملا، والمدير متخذ القرار الذي لديه مقدرة إدراكية عالية بإمكانه التقليل من تأثيرات القيود والمعوقات من خلال الحصول على معلومات موسعة متعلقة بالمشكلة.

ثالثا: النظام البيئي التركيبي

يمكن وصف بيئات القرار الإداري بأربعة فئات تركيبية هي:[2]

1- البيئة العشوائية الهادئة: وفيها تكون القوى الخارجية مبعثرة ولا تتغير نسبيا في ذاتها وليس لمتخذ القرار القدرة على التنبؤ بردود فعل تلك القوى، ويتعامل المدير متخذ القرار مع هذا النمط بحالة عدم التأكد وأن استراتيجية هذه البيئة مبنية على التجربة والخطأ.

---

[1] –خليل محمد العزاوي، **مرجع سابق**، ص22.

[2] – **نفس المرجع** ، ص 23.

2- البيئة العنقودية الهادئة: وتكون فيها القوى الخارجية ساكنة، وأن متخذ القرار يحدد أسباب الأحداث ووضع احتمالات معينة بأحداث مستقبلية، ويتعامل متخذ القرار مع عنصر المخاطرة ويستخدم الإستراتيجية بدل التكتيكات.

3- البيئة المشوشة المتفاعلة: وتتميز بالحيوية والديناميكية ويستطيع متخذ القرار أن يقوم بتنبؤات عن البيئة، ويتعامل مع عنصر المخاطرة والمعلومات تكون غير كاملة وإتباع إستراتيجية التنافس ضروري لضمان اتخاذ قرارات ناجحة.

4- البيئة العنيفة: وتكون نتيجة زيادة عدد المؤسسات وتعقدها، ونتيجة سرعة التغيرات والتطور التكنولوجي، وزيادة حجم المؤسسات وتتطلب هذه الحالة بيئة ائتلافية "أو تحالفا" بين متخذي القرارات.

من خلال ما سبق، فإنه يجب على متخذي القرارات الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الخارجية والتي يصعب التحكم فيها بالإضافة إلى المتغيرات البيئية الداخلية وكذلك مدى تأثير قراراتهم على البيئة التي يعملون فيها.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات

هناك العديد من العوامل والتي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات، حيث تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية كما أن تدخل هذه العوامل بقوة يؤدي أحيانا إلى قرارات خاطئة " قرارات غير رشيدة " لذا فإن اتخاذ أي قرار يستوجب التفكير في مختلف العوامل التي لها تأثير على القرارات سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية، سلوكية أو إنسانية بالإضافة إلى عوامل كمية أخرى ترتبط بالتكلفة والعوائد المتوقعة.

وتتمثل العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار في: [1]

1- عوامل البيئة الخارجية: وتتمثل هذه العوامل في الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرتها بل إن إدارة المؤسسة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل في:

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.

[1]- كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**،ص ص36،37.

- التطورات التقنية والتكنولوجية والبنى التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية.
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين والموردين والمستهلكين.
- العوامل التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات والتشريعات.
- درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق.

إن هذه العوامل تفرض على إدارة المؤسسة قرارات قد لا ترغب في اتخاذها أو ليست في صالحها دائما.

بالإضافة إلى كل هذه العوامل هناك بعض الضغوطات الخارجية والمتمثلة في ضغوط الرأي العام والضغوط الاقتصادية والضغوط النابعة من العلاقات الاجتماعية للمدير خارج نطاق العمل، وضغوط الأجهزة الإعلامية والأجهزة الرقابية، كلها عوامل توثر في توجيه قرارات المدير أو تحد من فعاليتها.

2- عوامل البيئة الداخلية: وتتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة، وهي عوامل كثيرة نذكر أهمها:

- عدم وضوح نظام للمعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد.
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام.
- درجة المركزية، وحجم المؤسسة ودرجة انتشارها الجغرافي.
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.
- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة.
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

ويظهر تأثير هذه العوامل بجوانب متعددة ترتبط بما يلي:

- ✓ بالظروف المحيطة بمتخذ القرار.
- ✓ تأثير القرار على مجموع الأفراد في المؤسسة.
- ✓ بالموارد المالية والبشرية والفنية المتاحة أمام إدارة المؤسسة.

3- عوامل شخصية ونفسية: تتعلق هذه العوامل بالدرجة الأولى بالشخص متخذ القرار، ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في اتخاذ القرار، وهذه العوامل تقسم إلى نوعين هما:

أ- **عوامل نفسية:** تتشعب الجوانب النفسية إلى بواعث نفسية لدى متخذ القرار وإلى المحيط النفساني المتصل به، وأثره في عملية اختيار القرار من بين البدائل المطروحة، وأخيرا دور التنظيم في تكوين هذا المحيط النفساني ومقدار السلطة الممنوحة له، فإذا كان تأثير العوامل إيجابيا سيصل سلوك متخذ القرار إلى مستوى كبير من السلامة والمنطق، وإذا كان سلبا فهذا يعني أن الخلل وعدم الرشد سيكون في الغالب على القرارات الصادرة[1].

ب- **عوامل شخصية:** تتعلق بشخصية متخذ القرار، فلكل فرد شخصيته التي ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقا مع تلك الأفكار الشخصية للفرد[2].

كما أن السلوك الشخصي يؤثر تأثيرا مباشرا في كفاءة صناعة القرار، فكل مدير له أسلوبه حتى لو تساوت الكفاءات والمهارات ، ويرى " رايموند مكليود " أن هناك ثلاثة أبعاد لإتاحة الفرصة للاختلافات الفردية من مدير لآخر وهذه الأبعاد هي:[3]

- ✓ أسلوبهم بالإحساس بالمشكلة.
- ✓ أسلوبهم في تجميع المعلومات.
- ✓ أسلوبهم في استخدام المعلومات.

بالنسبة لأسلوب الإحساس بالمشكلة ينقسم المديرون لثلاث فئات أساسية وهي: متجنب للمشكلات وحلال للمشكلات وباحث عنها.

كما أن أنماط السلوك تؤثر تأثيرا مباشرا على القرار ويتم تصنيف أنماط السلوك المديرين إلى أربعة أنماط: المجازف، الحذر، المتسرع والمتهور.

---

[1]- السعيد مبروك إبراهيم، **المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الإستراتيجي**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص 242.

[2]- سيد صابر ثعلب، **مرجع سابق**، ص 113.

[3]- كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**، ص 38.

4- **<u>عوامل أخرى</u>:** هناك عوامل أخرى تؤثر على عملية اتخاذ القرار نذكر منها: [1]

أ- **توقيت اتخاذ القرار**: إن لعامل الزمن أهمية خاصة في عملية اتخاذ القرارات، ولهذه الأهمية جوانب متعددة، فمن ناحية يشكل توقيت اكتشاف المشكلة وتحديدها بدقة ودراستها وجمع البيانات والإحصائيات والمعلومات المتعلقة بها، وتحديد الحلول الممكنة وإجراء الدراسات الخاصة بها أمرا ضروريا، وذلك حتى لا يستغرق الأمر وقتا طويلا، ومن ناحية أخرى تبرز أهمية الزمن في حل المشكلات العاجلة التي تواجه متخذ القرار وحلها .

ويعتبر اختيار التوقيت المناسب للإعلان عن القرار أمرا ضروريا ويجب إختيار التوقيت المناسب والمؤثر له.

ب- **المشاركة في اتخاذ القرارات:** إن مشاركة المستشارين وأعضاء المؤسسة في اتخاذ القرار له مزايا وفوائد عديدة، فمن جهة شعورهم بأهميتهم داخل المؤسسة وخاصة بعد تطبيق القرارات ونجاحها، ومن جهة أخرى فإن اشتراك الفئات المتخصصة من العاملين بالمؤسسة في صنع القرارات يشكل ضمان لتنفيذ واجباتهم بشكل دقيق وسليم، إذ سيتحمسون لها ويعملون على نجاح تطبيقها، مما يؤدي إلى رفع درجة الكفاءة في العمل. كما أنه من مزايا المشاركة في اتخاذ القرارات الشعور بالأهمية من جانب الأعضاء، وتقبل التغيير دون تردد أو تحفظ، وسهولة توجيه الأخرين وتحسين كفاءة العمل، وتحسين نوعية القرار وثباته ونجاحه.

ج: تأثير أهمية القرار: كلما زادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه وترتبط الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

- ✓ عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.
- ✓ كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار، كلما كانت التكاليف الناتجة عنه منخفضة والعائد المتوقع للحصول عليه نتيجة هذا القرار المرتفع.
- ✓ الوقت اللازم لاتخاذه، فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج متخذ القرار إلى وقت أطول ليكسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة المؤثرة على القرار.

[1]- السعيد مبروك إبراهيم، **مرجع سابق**، ص242.

المطلب الثالث: مبادئ ومعايير اتخاذ القرار

تقوم عملية اتخاذ القرار على مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعتبر كأسس يعتمد عليها متخذ القرار عند اتخاذ قراره وسنحاول توضيحها فيما يلي:

الفرع الأول: مبادئ اتخاذ القرار: لاتخاذ القرار مبادئ عدة أهمها:[1]

- ✓ مبدأ اتخاذ القرار: إن جهود الأفراد وتصرفاتهم قد تكون نتيجة التفكير والاختيار أو مجرد فعل أوتوماتيكي أو نتيجة اللاشعور، فإذا كانت جهود الأفراد وتصرفاتهم نتيجة التفكير والاختيار فإن الأفراد اتخذوا القرار.
- ✓ مبدأ تغلغل القرارات: اتخاذ القرارات عملية مستمرة ومتغلغلة في جميع أوجه النشاط الإداري والفني في أي مؤسسة.
- ✓ مبدأ التفكير المركب: للوصول إلى مستوى معين يجب أن يكون التفكير منطقيا.
- ✓ مبدأ التفكير المنطقي: لكي يكون التفكير منطقيا يجب أن يكون خاليا من التناقض.
- ✓ مبدأ الانطلاق الفكري: للحصول على أكبر كمية ممكنة من الأفكار في أقل وقت ممكن.
- ✓ مبدأ الحقائق: تعتبر الحقائق هي المادة الخام التي يتعامل معها متخذ القرار وبدون الحقائق يصبح القرار خاطئا سقيما.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه ومن أجل اتخاذ القرار لا بد من توفر ثلاثة مقومات أساسية هي:[2]

- من يعلم بوجود المشكلة.
- من يهمه حل تلك المشكلة.
- من له سلطة اتخاذ القرار لحل تلك المشكلة.

فقد توجد هناك مشكلة وهناك من يعلم بوجودها ولكن من يعلم بوجودها لا يهتم بحلها وقد يهتم بحلها ولكن ليس من سلطته اتخاذ القرار وقد لا يعلم بوجود المشكلة أو لا يهمه حلها وقد تتركز تلك

[1]– عبد العزيز النجار، **الإدارة الذكية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص81.

[2]– سيد صابر ثعلب، **مرجع سابق** ، ص ص286، 287.

المقومات الثلاثة في ثلاثة أشخاص لا يوجد ترابط بينهم ومن هنا تظهر أهمية تبادل البيانات والمعلومات حتى تتركز تلك المقومات الثلاثة في شخص واحد يعلم بالمشكلة ويهتم بحلها ويتخذ القرار المناسب لذلك وإذا تعذر تحقيق ذلك فلا بد أن يجتمع أكثر من شخص كل منهم لديه مقوم وذلك للمشاركة في صنع القرار.

الفرع الثاني: معايير اتخاذ القرارات: هناك مجموعة من المعايير التي يعتمدها متخذ القرار منها:[1]

1- المعيار المتفاعل: يعتمد هذا المعيار على اختيار أفضل النتائج " أكبر الأرباح أو أقل التكاليف" تحت كل حالة من حالات طبيعة لكل بديل ومن ثم يتم اختيار أفضل النتائج للبدائل المجتمعة، وما يعاب على هذا المعيار عدم منطقيته في المفاضلة بين البدائل.

2- المعيار المتشائم: يعتمد متخذ القرار هذا المعيار فمن أجل الحصول على أقل نتيجة من النتائج المتأكد منها وهذه النتيجة هي سواء كانت أكبر تكلفة أو أقل عائد مرافق لكل بديل تحت كل حالة من حالات الطبيعة، وبعد ذلك يقوم متخذ القرار باختيار أسوء هذه النتائج للبدائل مجتمعة.

3- المعيار التوفيقي: " معيار وسط بين المتفائل والمتشائم":

يقوم هذا المعيار على الجمع بين أسوء وأفضل النتائج لكل بديل، ولكي يحدد مقدار التفاؤل فعلى متخذ القرار أن يختار رقما بين الصفر والواحد (0 ، 1) فعندما يكون متخذ القرار غير متفاعلا فالرقم المختار يكون أقرب إلى الصفر، أما إذا كان متفائلا بشكل كبير فيختار رقما اقرب إلى الواحد، وحتى يكون متخذ القرار موضوعيا فعليه أن يختار رقما بين (0.5، 1) للتعبير عن تفاؤله.

فمثلا: 0.8 دليل على التفاؤل و 0.3 دليل على التشاؤم.

ويقوم متخذ القرار بضرب أعلى نتيجة لكل بديل بدليل التفاؤل، ويضرب أقل نتيجة بدليل التشاؤم لكل بديل ثم يجمع الرقمان ويتم اختيار البديل الذي يحقق أعلى قيمة إذا كان متخذ القرار يهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح، يتم اختيار البديل الأقل قيمة إذا كان متخذ القرار يهدف للوصول إلى أقل تكلفة.

[1]- منعم زمزير الموسوي، **اتخاذ القرارات الإدارية مدخل كمي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 389، 391.

4- معيار لابلاس: " معيار الوسط الحسابي"

يفترض هذا المعيار حدوث متساوي لجميع النتائج حالات الطبيعة وهذا الافتراض ناتج على أساس عدم توفر معلومات لدى متخذ القرار عن تلك النتائج ، لذا فإن متخذ القرار يقوم بحساب الوسط الحسابي لنتائج كل بديل تحت حالات الطبيعة المختلفة ثم يأخذ أكبرها إذا كان يهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح وأقلها إذا كان يهدف إلى تحقيق أقل تكلفة.

5- معيار الأسف أو الندم:

يركز هذا المعيار على الندم الذي يشعر به متخذ القرار بعد اتخاذه للقرار، وأحيانا يدعى هذا المعيار بـ" سافيج " نسبة للشخص الذي وضعه.

ويمكن إيجاز خطوات هذا المعيار كما يلي:

أ- إذا كان هدف مشكلة القرار الوصول إلى أقصى ربح يختار متخذ القرار أكبر قيمة " نتيجة" مقابلة لكل بديل تحت كل حالة من حالات الطبيعة " بشكل عمودي" ويطرح النتائج الأخرى منها، أما إذا كان هدف مشكلة القرار أقل كلفة فإنه يختار أقل نتيجة ويطرحها من النتائج الأخرى، بعد ذلك نحصل على مصفوفة الندم.

ب- ننظر إلى مصفوفة الندم أفقيا ونأخذ أكبر قيمة ندم مرافقة لكل بديل سواء كانت مصفوفة أرباح أو تكاليف وبعد إتمام هذه الخطوة نحصل على ما يسمى بعمود الندم.

جـ- يتم اختيار أقل ندم من عمود الندم بغض النظر عن هدف مشكلة القرار والبديل الذي يقابل أقل ندم يعتبر البديل الأفضل سواء كان ربحا أو تكلفة.

الفرع الثالث: صعوبات اتخاذ القرار

تتصف عملية اتخاذ القرارات بالصعوبة والتعقيد، فكثيرا ما يجد متخذ القرار نفسه أمام العديد من العوائق التي تمنعه من اتخاذ القرار المناسب ومن هذه العوائق في:[1]

1- صعوبة تحديد المشكلة بدقة من طرف متخذ القرار، مما يجعل قراراته تنصب على حل المشاكل الفرعية وعدم التعرض غلى المشكلة الحقيقية.

[1]- عدنان عواد الشوابكة، **مرجع سابق**، ص ص244، 245.

2- عم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تحقق باتخاذ القرار لذا لابد من إدراك الأهداف الرئيسية حتى لا تتعارض مع الأهداف الفرعية، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق الأهداف حسب الأولوية.

3- تأثير الاعتبارات السياسية والاقتصادية على موضوعية القرارات وكذا طغيان الاعتبارات الاجتماعية والتأثيرات الشخصية مما يؤدي إلى عدم الالتزام بالموضوعية في عملية اتخاذ القرارات.

4- ضعف الرقابة وعدم متابعة تنفيذ القرارات، لذلك قد تنفذ هذه القرارات بطريقة خاطئة بقصد أو بدون قصد مما يفقد المصداقية عند اتخاذ قرارات أخرى لاحقة.

5- شخصية وكفاءة متخذ القرار والتي تشمل درجة ذكائه وخبراته وقدراته العلمية والعقلية والجسدية وكذا موقعه داخل التنظيم بالمؤسسة إضافة إلى مدى تأثره ببعض العوامل الأخرى كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة وما ينجم عنه من بيروقراطية، وضرورة التقيد بإجراءاتها، أو القيود الخارجية مما ينجم عنه خضوع الإدارة لسلطة أعلى تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها مما ينعكس سلبيا على أفكار وتطلعات متخذ القرار وبالتالي يؤثر على القرار ومن ثم على المؤسسة ونجاحها.

6- نقص المعلومات والخوف من اتخاذ القرارات حيث تعتبر المعلومات المادة الأساسية التي يعتمد عليها متخذ القرار، حيث يجب أن تكون جوهرية وممثلة للظاهرة المدروسة، بحيث تستطيع الإدارة استخدامها ووضع التقديرات اللازمة حول الأوضاع القائمة، والتنبؤ بما ستكون عليه الأمور مستقبلا، وعليه فإن أي نقص في المعلومات الضرورية يضعف من قدرة الإدارة على التقدير والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية، ويرفع من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار مما ينتج عنه تخوف من اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: طبيعة اتخاذ القرارات

يلجأ متخذ القرار إلى الاعتماد على مجموعة من الأساليب التقليدية منها والحديثة، التي تساعده على اتخاذ القرار، كما أن هذا الأخير يمر بمجموعة من المراحل من أجل الوصول إلى القرار الرشيد، هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: أساليب اتخاذ القرارات

تختلف أساليب اتخاذ القرارات على اختلاف المفاهيم الإدارية فهناك مفاهيم إدارية تغلب الجانب الفني لإدارة أساليب غير عملية في اتخاذ القرارات، في حين توجد مفاهيم دارية تغلب الجانب العلمي للإدارة أساليب علمية لاتخاذ القرارات. وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أساليب اتخاذ القرار.

الفرع الأول: الأساليب التقليدية لاتخاذ القرار

يقصد بالأساليب التقليدية تلك التي تفتقد للدقة والتمحيص ولا تتبع المنهج العلمي في عملية اتخاذ القرارات وأهمها ما يلي:

1- الخبرة: يستخدم المدير متخذ القرار خبرته الناتجة من تعامله مع المشكلات السابقة ليطبقها على المشكلات الحالية المتشابهة للمشكلات السابقة، ويمكن تطبيقها خاصة في القرارات الجارية المتكررة ولا تتطلب المقارنة بين البدائل المتاحة من حيث نتيجة كل بديل واختيار بديل واحد منها وتتواجد عيوب كثيرة في هذا الأسلوب لعدم تطابق المشاكل القديمة مع المشاكل الحديثة.

ويتطلب التحليل وجمع المعلومات من مصادرها الأولية بغرض حل المشكلة القائمة فعلا أفضل بكثير من الاعتماد على السياقات القديمة، وقد تشوب خبرة المدير الأخطاء والثغرات [1].

2- المشاهدة والملاحظة: يمكن لمتخذ القرار أن يتخذ قراراته بناءا على المشاهدة والملاحظة ورصد آراء الآخرين وتجاربهم في حل المشاكل المماثلة فالإداري الناجح هو الذي يكون على اطلاع بتفاصيل كل ما يحدث بالمؤسسات المشابهة للمؤسسة من حيث النشاط، حيث يستفيد من تجاربها وحتى إن

[1]- السعيد مبروك إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 231.

كانت صفة السرية في اتخاذ القرارات فإن خبرته ودبلوماسيته تستطيع انتزاع الكثير من المعلومات حول تلك المؤسسات المنافسة[1].

وبهذا الأسلوب قد يبقى متخذ القرار رجلا تقليديا ليس لديه الرغبة في تحمل المخاطر والتطور مع الأساليب الجديدة، كما تتفاوت الثقافات عند متخذي القرارات تفاوتا كبيرا بسبب الاختلاف في الإدراك والخلفية الثقافية ونواحي الاهتمام لكل واحد منهم، وعليه فإن التقيد بأسلوب المشاهدة لن ينتج قرارا متكاملا ولن يفي بالغرض المطلوب خاصة مع التعقيدات البيئية التي يتفاعل معها القرار[2].

3- التجربة: بدأ تطبيق أسلوب التجربة في مجالات البحث العلمي، ثم انتقل تطبيقه إلى الإدارة للاستفادة منه في مجال اتخاذ القرارات، حيث يتولى متخذ القرار نفسه إجراء التجارب مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة والاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، حيث يتم من خلال هذه التجارب التوصل إلى اختيار البديل الأفضل معتمدا في هذا الاختيار على خبرته العلمية.

من مزايا هذا الأسلوب أنه يساعد متخذي القرار على اختيار أحد البدائل المتاحة لحل المشكلة وذلك عن طريق إجراء التجارب على هذا البديل وإجراء التغييرات أو التعديلات على هذا البديل بناء على الأخطاء والثغرات التي تكشف عنها التجارب أو التطبيقات العملية، حيث يمكن هذا الأسلوب متخذ القرار من أن يتعلم من أخطائه ومحاولة تجنب هذه الأخطاء مستقبلا.

ومن عيوب أسلوب التجربة أنه أسلوب باهض الثمن وفادح التكاليف ويستنفذ الكثير من الوقت وجهد متخذ القرار[3].

4- الحدس: إن الحدس من الجانب الفلسفي يعني نموذج من المعلومات والإدراك القائم على الخبرة أو السبب، وهو يعتمد على تطوير نوعية التفكير، والحدس كمفهوم يستمد من مصدرين هما وضوح الفكرة المقترحة بحيث لا يحتاج إلى إثبات واعتقاد بأن الحقيقة تفوق قوة التفكير أي الحدس هو القدرة على تحديد ما هو صحيح دون الحاجة إلى إثبات أو معلومات إضافية.

---

[1]- محمد راتول، **بحوث العمليات**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 183.

[2]- السعيد مبروك، **مرجع سابق**، ص232.

[3]- نواف كنعان، **مرجع سابق**، ص ص194، 195.

وضع الفيلسوف الفرنسي (Henri Bergson) 1859 –1941 أهمية استخدام الحدس أكثر من استخدام العقل باعتباره موهبة خالصة، وعرفه على أنه موهبة تتحول إلى لامبالاة وإدراك للنفس وقدرة على الانعكاس فوق الهدف وتوسيع غير محدود وبالتالي فإن موهبة الأفراد تصبح في النهاية قادرة على تمييز ما هو صحيح حيث أن متخذ القرار لا يحتاج إلى دراسة البدائل والاختيار منها أو دراسة المواقف، إلا أن هذا لا يعني أن القرارات باستخدام الحدس تكون عشوائية أو غير رشيدة لأن الحدس أساسا يعتمد على الخبرات.

إلا أن بعض لم يتفق مع هذه النظرة، فعلى سبيل المثال (Drucker) 1982 أشار إلى أن المدراء يعملون في ظل مصادر محدودة وبالتالي فإن رسمية الإدارة ووظائفها تكون عائقا أمام استخدام الحدس.

وبناء على ما تقدم فقد تعددت وجهات النظر حول استخدام الحدس أو الحكم الشخصي ولكن يبقى النهج السليم لاتخاذ القرارات هو خلق التوازن بين الشعور والمنطق[1].

5– دراسة الآراء والاقتراحات: يقصد هذا الأسلوب اعتماد متخذ القرار على دراسة الآراء والاقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوئها من اختيار البديل الأفضل، وتتمثل الآراء والاقتراحات في تلك التي يقدمها زملاء المدير أو تلك التي يقدمها المستشارون والمختصون والتي تساعد في إلقاء الضوء على المشكلة محل القرار وتمكن متخذ القرار من اختيار البديل الأفضل.

من صعوبات تطبيق هذا الأسلوب أنه يتطلب تجزئة المشكلة الإدارية إلى أجزاء ودراسة كل جزء منها على حدى ثم دراسة المشكلة ككل مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الإستراتيجية المؤثرة فيها، كما يتطلب تطبيقه من ناحية أخرى إشراك كل من ساهم بآرائه واقتراحاته في اتخاذ القرار.

من مزايا هذا الأسلوب بالرغم من كل الصعوبة الموجودة انه أقل تكلفة من الأساليب التقليدية الأخرى، بالإضافة إلى المدير أو متخذ القرار يمكنه عن طريق الدراسات العميقة والتحليل الدقيق للآراء والاقتراحات التي تقدم إليه استنباط الكثير من الاستنتاجات وخاصة التي تتعلق بالعوامل غير الملموسة المرتبطة بالمشكل محل القرار، واختيار البديل الأنسب[2].

[1]– خليل محمد العزاوي، **مرجع سابق** ، ص ص138، 139.

[2]– نواف كنعان، **مرجع سابق**، ص197.

بالرغم من أن الأساليب التقليدية استطاعت أن تحقق نوعا من النجاح في ظل ظروف ومواقف معينة إلا أنه مع كبر حجم المؤسسات وتعقد مشاكلها أصبح لا بد من الاعتماد على أساليب علمية تمكن من حل المشاكل وتقييم البدائل وتساعد على التنبؤ بالمستقبل.

الفرع الثاني: الأساليب العلمية " الحديثة "

إن الأساليب العلمية كانت انعكاسا للمدخل الذي يغلب الجانب العلمي للإدارة على الجانب الفني، كما أثبتت التطورات الحديثة في مجال الإدارة عدم كفاية الأساليب التقليدية وحدها لاتخاذ القرارات وسنحاول فيما يلي عرض أهم هذه الأساليب:

1- **البرمجة الخطية:** يقصد بالبرمجة الخطية بأنها عبارة عن أسلوب رياضي يستخدم في إيجاد الحل الأمثل لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها وتشير كلمة خطية إلى أن العلاقة بين المتغيرات المكونة للمشكلة المدروسة هي علاقة خطية أما كلمة برمجة فتشير إلى التقنية الرياضية المستخدم في الحل، وتتناول البرمجة الخطية التقييم الكمي للبدائل لاختيار أفضلها، كما تساعد على اكتشاف التحسينات الممكنة في استخدام الموارد واقتراح التعديلات اللازمة للحصول على أفضل النتائج وذلك في ضوء الإمكانات المتاحة وتستخدم هذه الطريقة في حالة وجود علاقة خط مستقيم بين المتغيرات[1].

هناك شروط معينة يجب توفرها في المشكلة المراد حلها بواسطة البرمجة الخطية وهي:[2]

- وجود هدف معين يراد تحقيقه: لكل مؤسسة هدف تسعى إلى تحقيقه، وعادة تسعى المؤسسة إما لزيادة هذا الهدف إلى أقصى حد ممكن، كأن تسعى لزيادة الربح أو تقليل هذا الهدف إلى أقل حد ممكن كسعيها لتقليل التكاليف أو تقليص الوقت اللازم لإنتاج الكمية المطلوبة.

- وجود عدد من المتغيرات التي تتأثر بالقرارات التي تتخذها الإدارة والتي يمكن زيادتها أو تخفيضها حسب الخطة المقترحة، حيث تؤثر هذه الزيادة أو النقص على تحقيق الهدف المطلوب بشكل مستقيم " خطي" حيث أنه إذا أردنا توضيح العلاقة بين متغيرين في رسم بياني كانت العلاقة بينهما تمثل بخط

[1]- عدنان عواد الشوابكة، **مرجع سابق**، ص 156.

[2]- منعم زمزير الموسوي، **مرجع سابق** ، ص ص37، 39.

مستقيم كما أن هذه المتغيرات يجب أن تكون قابلة للقياس الكمي وأن تكون هذه المتغيرات مرتبطة بالمواد الأولية والسلع المنتجة.

– وجود قيود: أن التغير في المتغيرات يخضع إلى نوع من القيود أو الحدود.

وهناك بعض الانتقادات التي توجه لأسلوب البرمجة الخطية في التحليل منها:

✓ يفترض هذا الأسلوب في التحليل أن كل العوامل أو العلاقات بين المتغيرات معروفة ومؤكدة الحدوث أي أنه لا يوجد عنصر أو عناصر مشكوك في حدوثها أو غير متأكد منها، أو بعبارة أخرى فإنه لا يؤخذ في الاعتبار عناصر عدم التأكد التي تميز الحياة التجارية والصناعية في الوقت الحاضر.

✓ لا يأخذ هذا الأسلوب في التحليل أي اعتبار للعوامل التي لا يمكن إعطاؤها قيمة كمية والتي قد تؤثر بدرجة كبيرة على اتخاذ القرارات.

✓ يتطلب التحليل كمية من المعلومات التي قد لا يكون من السهل الحصول عليها في الظروف العادية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

✓ الفرض الأساسي الذي يتضمنه هذا التحليل هو الخطية التي قد لا تتماشى مع الواقع.

✓ يتطلب هذا التحليل ضرورة استخدام الحاسب الإلكتروني حتى يمكن حل المشاكل الكبيرة والمعقدة التي يحتاج حلها يدويا إلى وقت طويل.

وعلى الرغم من الانتقادات أعلاه فإن أسلوب البرمجة الخطية يعتبر من أساليب التحليل الاقتصادي المهمة والتي تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية السليمة ويوفر الموارد الاقتصادية المتاحة ويضعها في أفضل استخدام لها على ضوء الهدف المرغوب تحقيقه.

ومن الأساليب الشائعة لحل نماذج البرمجة الخطية أسلوبين هما:

أ– أسلوب الحل البياني

ب– أسلوب السمبلكس

2- **البرمجة الديناميكية:** تعرف البرمجة الديناميكية بأنها: " عبارة عن تقنية تستخدم في الحالات التي تتطلب اتخاذ قرارات على مراحل متعددة بحيث يؤثر القرار عند مرحلة معينة على القرارات التي تتخذ في المراحل المقبلة وبشكل يؤدي إلى التحقيق الأمثل لدالة الهدف. "[1]

وتتميز البرمجة الديناميكية بما يلي:[2]

- ✓ تتعدد فيها القرارات ويمكن إعادة صياغتها لبناء مشكلة متعددة المراحل في إطار نظام موحد System .
- ✓ تتميز كل مرحلة من مراحل النظام بمجموعة من العوامل يطلق عليها اسم متغيرات النظام.
- ✓ في كل مرحلة من مراحل النظام يتطلب الأمر اختيار عدد من القرارات.
- ✓ إن الحالة السابقة للنظام لها دور مهم في تحديد صفات المرحلة الحالية والحالة الآتية لها دور مهم في تحديد صفات المرحلة القادمة.
- ✓ الهدف النهائي لتطبيق الأسلوب هو الحصول على أقصى قيمة ممكنة لدالة معينة في حدود متغيرات النظام.

ومن خلال الصفات المذكورة سابقا يستنتج أن هناك عدد من الأدوات التي تعتمد عليها البرمجة الديناميكية وهي:[3]

- متغيرات حالة النظام: وهي أن تضع بين يدي متخذ القرار كل المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات.

- متغيرات القرار: وهي المتغيرات التي تخضع لاختيار متخذ القرار وتكون تحت سيطرته.

- دالة التغير أو التحول: وهي الدالة التي تعبر عن العلاقة بين متغيرات القرار ومتغيرات الحالة في أية مرحلة من مراحل النظام.

---

[1]- عدنان عواد الشوابكة، **مرجع سابق**، ص 157.

[2]- مؤيد عبد الحسن الفضل، عبد الكريم هادي صالح شعبان، **الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارات الإدارية بأسلوب التحليل الكمي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص ص 54، 55

[3]- مؤيد عبد الحسن الفضل، عبد الكريم هادي صالح شعبان، **مرجع سابق**، ص ص54، 55.

– دالة الهدف: وهي الدالة التي يتطلب الأمر أن يحدد لها قيمة قصوى أو دينا في الحل الأمثل الذي تؤول إليه الحالة بعد المعالجة المشكلة على أساس متغيرات حالة النظام.

– قيود النظام: وهي القيود التي تحدد طبيعة وموقف المتغيرات الداخلة في تركيب وصيانة المشكلة في مراحل مختلفة للنظام.

3– **تقليد المواقف أو المحاكاة:** عبارة عن تقنية تستخدم للتعامل مع المسائل المعقدة لتخصيص الموارد التي يمكن حلها بدقة بالتحليل الرياضي، وتعتمد هذه التقنية على إنشاء تاريخ حياة نموذجي لنظام يمثل المسألة الفعلية وقواعدها التشغيلية، ويتيح التنفيذ المتكرر لتقليد المواقف مع تغيير قواعد التشغيل في كل مرة من اكتشاف طرق تحسين أداء النظام.

ويستخدم هذا الأسلوب في تنفيذ دراسات النظم المعقدة التي تكثر فيها المتغيرات الرياضية والتي يكثر فيها أيضا التنبؤ بالمستقبل، كما يعتمد في استخدامه على الحاسوب، ويستلزم هذا الأسلوب من محلل النظم أن تكون له خلفية جيدة في بحوث العمليات[1].

4– **التحليل الحدي:** يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب التي استعان بها علماء الإدارة من العلوم الأخرى لتطبيقها على عملية اتخاذ القرارات، وقد سمي هذا الاتجاه " بالاتجاه الاقتصادي في الإدارة " ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الإدارة ما هي إلا اقتصاد تطبيقي تحكمه قوانين وقواعد اقتصادية يتوجب على المدير تطبيقها على مهامه، ومن بين هذه القواعد الاقتصادية التي يمكن تطبيقها على عملية اتخاذ القرار عملية الاختيار بين الحلول البديلة للمشكلة محل القرار.

ويهدف أسلوب التحليل الحدي إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار والمفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المتحققة من هذه البدائل مستخدما في ذلك قواعد التحليل الحدي كأساس للمفاضلة بين تلك البدائل .

ومن أهم المعايير التي يستخدمها أسلوب التحليل الحدي في عملية المفاضلة بين البدائل معياران هما: التكلفة الحدية والعائد الحدي، فالتكلفة الحدية " أو الإضافية" هي التكلفة التي تترتب على إنتاج وحدة إضافية. أما العائد الحدي فهو الإيراد الإضافي المترتب على بيع وحدة إضافية.

[1]– عدنان عواد الشوابكة، **مرجع سابق**، ص ص 156، 157.

ومن هنا فإن اتخاذ القرار بتطبيق الأسلوب الحدي يستوجب على متخذ القرار أن يختار البديل الذي يحقق عائدا أو إيرادا حديا أعلى من غيره.

ومن أهم مجالات تطبيق هذا الأسلوب القرارات التي تتخذ في ظل ظروف متغيرة والتي تتطلب من متخذ القرار الدقة في تقدير أحداث المستقبل التي يصعب التنبؤ بها ، كما يمكن لمتخذ القرار في مثل هذه القرارات الاستعانة بخبرات وآراء المختصين حيث غالبا ما تكون لديهم الخبرة في استخدام الطرق العلمية التي تمكنهم من الوصول إلى درجة عالية من الدقة في عملية التنبؤ بأحداث المستقبل[1].

5- **أسلوب شجرة القرارات**: يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب المهمة في التحليل الكمي لما له من إمكانية في الوصول إلى البديل الأمثل عندما تكون المشكلة المطلوب حلها أكثر تعقيدا بحيث يصعب حلها أكثر تعقيدا بحيث يصعب حلها باستخدام الأساليب الكمية الأخرى، ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لحل المشاكل المعقدة ذات القيم الاحتمالية[2].

وتعني شجرة القرارات بأنها عبارة عن تمثيل بياني يظهر سهولة تركيب عملية اتخاذ القرار وما تحتويه من بدائل وحالات الطبيعة والنتائج المترتبة.

تفيد شجرة القرارات في عرض نتائج القرارات المتعددة بطريقة تمكن متخذ القرار من فهم وتقييم البائل المختلفة وذلك في حالة اتخاذ القرار متعدد المراحل حيث يؤثر ناتج أحد القرارات على القرارات التالية له، وتتكون شجرة القرارات عادة من العناصر التالية والتي تشكل الهيكل العام لها:[3]

☜ **العقد:** ويجد نوعان من العقد وهما:

أ- عقد الأداء أو التصرف: وتمثل على الشجرة بمربع □ يعبر عن المواقع التي يتم فيها اتخاذ القرار، ويجب على متخذ القرار عند هذه العقدة اتخاذ قرار لاختيار أحد الفروع « إستراتيجيات أو بدائل» التي تنبثق من تلك العقدة. بمعنى وجود مربع يعني ضرورة اختيار أحد الاستراتيجيات « الفروع» المتاحة والمنبثقة من هذه النقطة « قرار» والاستغناء عن الفروع الأخرى.

---

[1]- نواف كنعان، **مرجع سابق**، ص200.

[2]- مؤيد عبد الحسن الفضل، عبد الكريم هادي صالح شعبان، **مرجع سابق**، ص99.

[3]- كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**، ص ص143، 144.

ب- عقد المصادفة والاحتمال: وتمثل على الشجرة بدائرة ○ تعبر عن الأحداث المختلفة « حالات الطبيعة» التي يتم أن تواجه الإستراتيجية التي يتم اختيارها عند نقطة القرار أي هي نقاط اتصال حالات الطبيعة " الاحتمال ".

☜**الفروع أو الشعب:** وهي تنشأ من العقد المختلفة وتصلها ببعضها البعض للتعبير عن القرارات المتخذة وهي ثلاثة أنواع: فروع الأداء، فروع المصادفة، فروع عقد النهاية.

☜**العوائد أو الناتج:** وهي نتائج القرار التي تتحقق من استراتيجية معينة في ظل الأحداث المختلفة وتوضع في نهاية الفروع الخاصة بكل حالة من حالات الطبيعة والنتائج قد تكون موجبة كالأرباح والإيرادات أو السالبة كالنفقات والتكاليف.

6- نظرية المباراة « نظرية الألعاب» : تعتبر نظرية الألعاب إحدى الوسائل الحديثة التي تستخدم لاتخاذ القرارات في الحالات والمواقف التي تتميز بوجود صراع وتنافس بين طرفين أو أكثر سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين.

فالصعوبة تكمن في اتخاذ القرارات في المواقف التي تتصف بوجود المنافسة، حيث كل منافس يرغب في زيادة عوائده مع مراعاة ردود فعل المنافس الآخر، وكما يجب التمييز بين اللعبة والمباراة فاللعبة هي مجموعة قواعد تحدد ما يجري أو ما يستطيع أن يفعله اللاعب، أما المباراة فهي تطبيق خاص لقواعد اللعبة يؤدي إلى نتيجة معينة.

ظهرت نظرية الألعاب عام 1928 على يد العالم فوب نيومان، ولم يعرف هذا المفهوم بشكل واسع إلا في عام 1944 عندما نشر كتابه المشهور بعنوان نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي حيث توسع بعدها استخدام هذه النظرية على نطاق واسع في مجال الإدارة والعمل الإداري.

***اللعبة:** هي موقف تنافسي بين n شخص أو مجموعات يطلق عليها اللاعبون سواء كان هذا الموقف اقتصاديا أو إداريا أو عسكريا حيث يسعى كل طرف في هذه اللعبة إلى تحقيق غاياته وأهدافه بحسب ما تقتضيه مصلحته الشخصية وفقا لإجراءات وقواعد محددة ومتكاملة خاصة لكل لعبة، ولا نستطيع أن نطلق على هذا الموقف تسمية لعبة إلا إذا توافرت العناصر التالية: [1]

[1]- حسن علي مشرقي، **نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997، ص ص273-275.

أ) قواعد اللعبة: إن لكل لعبة قواعد موضوعية مسبقا ومعروفة بعائد معين حيث تحدد هذه القواعد الأنشطة الأولية لتحركات اللعبة.

ب) العائد: وراء كل لعبة عائد معين سواء كان معبرا عنه بربح أو خسارة أو منفعة، حيث يسعى كل طرف مشارك في اللعبة إلى تحقيقه، كما أن هذا العائد لا يتوقف فقط على الإستراتيجية التي يختارها اللاعب بل وإنما الإستراتيجيات المختارة من قبل الطرف الآخر.

ج) الاستراتيجيات : يقصد بالإستراتيجية مجموعة من السياسات والتي هي بدورها خطط محددة مسبقا تصف تحركات اللاعب ومنافسه والتي سيقوم بها خلال المباراة ويتضح ذلك من خلال مصفوفة العائد اللاحقة وهي نوعين:

- الإستراتيجية المطلقة: وهي الإستراتيجية التي يمارسها اللاعب طوال وقت المباراة أو اللعبة.
- الإستراتيجية المختلطة أو المشتركة: وهي معيار قراري يحدد التصرف الذي يجب أن يسلكه متخذ القرار وفقا لمجموعة محددة من الاحتمالات.

د) اللاعبون: قد تكون اللعبة ذات شخصين أو متعددة الأطراف ونميز بين نوعين من الألعاب وذلك وفقا لنتيجة اللعبة.

- اللعبة بين شخصين ذات مجموع صفري: بحيث يكون ما يكسبه الطرف الأول يساوي ما يخسره الطرف الآخر، أو مجموع القيم المتبادلة ثابتا.

- لعبة بين شخصين ذات مجموع غير صفري: تقوم على أساس التنافس والتعاون بين الطرفين في نفس الوقت فليس ضروريا أن ما يكسبه طرف يخسره الطرف الآخر، بل يمكن أن يخسر الطرفين أو يكسبا نتيجة المباراة.

ويتم ذلك عن طريق إدخال لاعب ثالث " الطبيعة " تجعل اللعبة ذات مجموع صفري.

7- **أسلوب دراسة الحالات:** يعتبر هذا الأسلوب العلمي من الأساليب الهامة المستخدمة في مجال اتخاذ القرارات، إذ أنه يساعد على تطوير وتحسين قدرات ومهارات المديرين على التحليل والتفكير الإبتكاري لحل المشاكل الإدارية التي تواجههم.

ويقوم أسلوب دراسة الحالات على تعريف وتحديد المشكلة محل القرار والتفكير في أسبابها وأبعادها وجوانبها المختلفة، وتصور الحلول البديلة لها اعتمادا على المعلومات المتوفرة عن المشكلة.

ومن الوسائل الهامة لتطبيق أسلوب دراسة الحالات بفعالية أسلوب التدريب على اتخاذ القرارات والذي يهدف إلى تدريب المدير على كيفية اتخاذ القرارات في مواقف مشابهة للمواقف الفعلية التي تواجهه في عمله، وذلك من خلال تلقيه مجموعة من الرسائل الإلكترونية التي تتضمن مشاكل وحالات مختلفة ويطلب منه اتخاذ قرارات على ضوء ما تتضمنه من معلومات. وهذا الأسلوب لا يهدف فقط إلى حل المشاكل أو الحالات التي يتلقاها المدير وإنما يهدف إلى تدريب متخذي القرارات على كيفية استخدام قدراتهم في التحليل والتفكير في حل المشاكل التي تواجههم، ومساعدتهم على تطوير وتحسين هذه القدرات على ضوء نتائج الحلول المتوصل إليها في التدريب، وكما كشفت التطبيقات العملية أن هذا الأسلوب يتم بالواقعية أكثر من غيره من الأساليب كونه يضع المدير في موقف مشابه للواقع العملي، وبالرغم من هذه المزايا العديدة إلا أنه يعاب عليه سهولة التوصل إلى حل أثناء التدريب قد يعطي للمدير انطباعا خاطئا عن سهولة اتخاذ القرارات التي تواجهه في الواقع العملي، حيث أنه أثناء التدريب يشعر بأنه ليس موقفا فعليا يتطلب منه تحمل مسؤولية الحل مما يجعله لا يعطي أهمية كبيرة لإيجاد بدائل الحل المناسبة[1].

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار

تقوم عملية اتخاذ القرار على عدة مراحل وكل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات من أجل الوصول إلى قرارات سليمة، وتتمثل هذه المراحل في:

أولا: المرحلة التحضيرية« ولادة القرار»

تظم هذه المرحلة مجموعة من العمليات والخطوات المترتبة زمنيا كما يلي: [2]

[1]– نواف كنعان، **مرجع سابق**، ص ص201، 202.

[2]– كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**، ص ص45–47.

1- **إدراك المشكلة« تعريف المشكلة»:** تظهر المشكلة نتيجة وجود اختلاف بين الحالة القائمة والحالة المرغوب الوصول إليها بمعنى وجود تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة وبين مستوى الإنجاز أو الأداء الفعلي.

والهدف الأساسي من هذه المرحلة هو التعرف على المشكلة بشكل دقيق وبيان حدودها وحجمها وما هي الأسباب التي أدت لها، كما يتم تعريف المشكلة بدقة وتحديد أبعادها وعناصرها وتحري أسبابها الرئيسية من خلال جمع المعلومات اللازمة والاستعانة بأهل الخبرة من داخل المؤسسة أو خارجها لتشخيص المشكلة على أسس علمية وموضوعية.

2- **تحديد الهدف:** أي الهدف الذي يسعى متخذ القرار للوصول إليه وقد يكون لتحقيق هدف معين أو لتحقيق عدة أهداف منها يسعى المدير للوصول إليها وقد تكون هذه الأهداف متناقضة.

وهنا لا بد من المعرفة التامة بأنواع الأهداف العامة والخاصة التي يسترشد بها المديرون في مفاضلتهم بين الحلول البديلة للمشكلة.

3- **فهم المشكلة:** إن سوء تشخيص المشكلة وتحري أسبابها يؤدي بالضرورة إلى ارتكاب أخطاء في جميع المراحل التالية لها، إذ أنه لا قيمة لأي علاج مهما كان فعالا طالما بني على تشخيص خاطئ، علما أن الرجل الإداري الناجح يستطيع التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها ويستعد لها بقرارات مسبقة إذا ما ظهرت أعراضها.

كما يساعد تحديد نوعية المشكلة وطبيعتها في تحديد نوع القرار اللازم لحلها هل هو نهائي أم مؤقت أو مرحلي يمكن تنفيذه على مراحل أم يمكن تنفيذه دفعة واحدة.

وتصنف المشاكل الإدارية عادة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:[1]

- مشاكل تقليدية أو روتينية: وتتمثل في المشاكل التي ترتبط بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه وبنشاط المؤسسة ككل، وهذه المشاكل قد تكون روتينية يتكرر حدوثها بذات شكلها وموضوعها وقد تكون تتعلق بشؤون العمل وسير خطواته.

- مشاكل حيوية: وهي التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على نشاط المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ومستقبلها.

[1]- نواف كنعان، **مرجع سابق**، ص130.

– مشاكل طارئة: وقد تكون هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة، كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المؤسسة والتي يصعب التنبؤ بها.

ثانيا: المرحلة التطورية « تنامي القرار»: تتألف هذه المرحلة من خطوتين وهما: [1]

1- **تحديد البدائل:** البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام متخذ القرار لحل مشكلة معينة وتحقيق الأهداف المطلوبة، وعلى متخذ القرار القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته وعلى نتائج تجارب الآخرين.

عمليا يجب تحديد البدائل التي لها علاقة مباشرة بتحقيق النتائج المطلوبة على أن تكون هذه البدائل ضمن حدود الموارد المتاحة أمام متخذ القرار، لذا فإن عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:

- ✓ القدرة على تطوير الحلول البديلة والتصور في حقل إيجاد الحلول وخاصة الجديدة منها.
- ✓ الاعتماد الواسع على التجارب السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.

2- **تقييم البدائل:** يقصد بتقييم البدائل المتاحة وتلزم هذه الخطوة التنبؤ بالمستقبل لأن المزايا أو العيوب لن تظهر إلا في المستقبل، وتنطوي عملية التقييم على الأمور التالية:

- ✓ تحديد العوامل الإستراتيجية لكل بديل والتي سيتم تركيز الاهتمام عليها عند القيام بعملية التنبؤ.
- ✓ التنبؤ بالنتائج المتوقعة لكل بديل، ومحاولة التنبؤ بكل ما يتعلق بالبديل.

ثالثا: المرحلة النهائية« نضوج القرار»: وتتألف هذه المرحلة من الخطوات التالية: [2]

1- **اختيار أفضل بديل:** بعد الانتهاء من تحديد وتقييم كل بديل وتحديد نقاط القوة والضعف لكل بديل من البدائل المتاحة وعليه يستطيع متخذ القرار اختيار أفضل بديل يراه مناسبا وعموما يجب على متخذ القرار أن يقوم بمقارنة الإيجابيات والسلبيات للبدائل المتاحة بحيث تتضمن هذه المرحلة أربعة معايير لاختيار أفضل بديل وهذه المعايير هي:

- ✓ المخاطرة: بمعنى أن يقوم متخذ القرار بتقييم مخاطر كل تصرف مقابل المكاسب المتوقعة.

[1]– كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**، ص47.

[2] عدنان عواد الشوابكة، **مرجع سابق**، ص 238.

✓ الاقتصاد في الجهد: تحديد البديل الذي يمكنه إعطاء أفضل النتائج بأقل جهد.

✓ التوقيت: إذا كان الوقت يتصف بالعجلة فإن التصرف ينبغي أن يخدم ذلك الوقت، أو وجود حاجة إلى جهد طويل ودائم فإن البداية ستكون بطيئة لتجميع ما هو مطلوب، وفي بعض المواقف ينبغي أن يكون الحل نهائيا ويعمل على رفع رؤية المؤسسة نحو أهداف جديدة.

✓ قيود الموارد: يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي تنفذ القرارات وإن رؤيته وكفاءته ومهارته هي التي تحدد ما يمكن عمله وما يمكن تجنبه.

كما أن اختيار البديل المناسب يتطلب من متخذ القرار الاسترشاد بما يلي:[1]

- الموازنة بين الفوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة من اختيار أنسب بديل.
- اختيار البديل الأكثر كفاية من ناحية استغلال الموارد والسرعة المطلوبة والوقت المناسب.
- واقعية البديل وإمكانية تنفيذه اعتمادا على الموارد المتاحة.
- اختيار البديل الذي يحقق أهداف المؤسسة وتتماشى وسياساتها واستراتيجياتها.
- اختيار البديل الذي ينتج عنه أقل ما يمكن من ردود الأفعال لدى المنفذين.

2- **تنفيذ القرار**: تعد هذه المرحلة تابعة للمراحل السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعيا وملموسا لأن القرار في حد ذاته عديم القيمة ما لم يتم تنفيذه، وكثيرا ما ننفق الوقت والجهد والمال من أجل الوصول إلى قرار سليم ومنطقي، ثم بعد ذلك يذهب كل ذلك لفشلنا في تنفيذه، ولهذا بعد أن يتم اختيار البديل الأنسب لحل المشكلة المطروحة فإن القرار أو الحل يجب أن تكون له فاعلية في التنفيذ حتى يحقق الهدف المنتظر منه.[2]

فبعض متخذي القرار يعتقد بأن دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل الأفضل للحل، لكن هذا الاعتقاد خاطئ لأن البديل الأفضل يتطلب التنفيذ عن طريق تعاون الآخرين ومتابعة ورقابة التنفيذ للتأكد من سلامة التطبيق وفاعلية القرار، وقد يتطلب الأمر معرفة وإلمام من لهم علاقة بالتنفيذ كما أن شعور العاملين بمشاركتهم في صنع القرار يساهم بشكل كبير في حسن تحويل البديل " القرار" إلى عمل فعال، وهناك عدة طرق لتنفيذ القرار منها الخطي والشفهي، إلا أنه في جميع الحالات لا بد من تعميم

[1]- كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**، ص 48

[2]-**نفس المرجع**، ص49.

القرار والتركيز عليه بواسطة الترغيب أو الترهيب كما أنه من الأفضل أن يكون مرتبطا بجدول زمني ومالي لتسهيل عمليات الرقابة واستمراريتها والتأكد من التنفيذ في كل المراحل ليسير وفقا للقرار[1].

3- **متابعة تنفيذ القرار:** لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ القرار وإزالة ما يعترضه من عقبات والتأكد من أن إجراءات التنفيذ تسير نحو تحقيق هدف التوازن بين الحالة الواقعية الحاضرة وبين ما هو مستهدف، كما أن عملية متابعة القرار لا يقتصر فقط على متابعة نتائج التنفيذ ودوره في حل المشكلة بل لا بد أن تشمل تقييم لكافة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن تطبيق القرار أي متابعة لكل محتويات القرار وأجزائه وذلك من أجل تحقيق ما يلي: [2]

- ✓ الكشف عن العقبات التي تعترض التنفيذ السليم للقرار.
- ✓ معرفة مدى تقبل المنفذين للقرار وتعاونهم في ذلك ورد فعل من يهمهم القرار.
- ✓ تقييم القرار وتقويته بما يتلاءم وتحقيق الهدف منه.

وقد تستلزم عملية تنفيذ القرار إعادة النظر فيه بإلغائه أو التغيير في مضمونه وأجزائه وتقويمه في الاتجاه الصحيح فقد يتضح من خلال المتابعة عدم توفر الإمكانيات بالقدر المناسب أو ضعف مستوى الكفاءة الإدارية أو ضعف الاتصالات أو تدخل بعض الاعتبارات والمصالح الشخصية والتي تعيق عمليات التنفيذ وتتوقف درجة المتابعة والتقييم على أهمية وخطورة الآثار المترتبة على القرار.

المطلب الثالث: نماذج اتخاذ القرار

يرد ضمن الفكر الإداري أنواع مختلف من نماذج عملية اتخاذ القرارات، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم نماذج اتخاذ القرار، وكذا مختلف أنواع هذه نماذج.

الفرع الأول: مفهوم نموذج اتخاذ القرار

أولا: تعريف نموذج اتخاذ القرار: يعرف نموذج اتخاذ القرار بأنه:" الطريقة التي تتم بها عملية اتخاذ القرار وفي الحياة العملية نلاحظ نماذج متعددة لاتخاذ القرارات، كما أن كل نموذج له مؤيديه ومنتقديه"[3].

---

[1]- حسن علي مشرقي، **مرجع سابق**، ص27.

[2]- سيد صابر ثعلب، **مرجع سابق**، ص 308.

[3]- كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**، ص 41.

بمعنى أنه لا يوجد نموذج مثالي كامل لاتخاذ القرار، لأن النموذج الكامل الذي يمكن تطبيقه بصورة عالمية يجب أن يكون قادرا على وصف أقدم الحالات التي تصادف عملية اتخاذ القرار وأبسطها، كما يجب أن يكون قادرا على تمييز جميع الأبعاد الموجودة في حالات اختيار القرار المناسب وهذا ما لم يتوفر حتى الآن بنموذج محدد.

ثانيا: عناصر النموذج: يحتوي النموذج بشكل عام على ستة عناصر وهي:[1]

- حالات الطبيعة التي تتعلق بالظواهر الخاصة بظروف البيئة التي يتم اتخاذ القرار فيها والتي يكون لها تأثير مباشر في عملية اتخاذ القرار وتتمثل هذه الحالات بالعلاقات الموجودة بين النتائج والاختيار سواء كانت علاقات عشوائية أو احتمالية أو غير معروفة.
- متخذ القرار والذي يخضع لتأثير حالات الطبيعة ويتخذ القرار في ضوئها.
- الأهداف المراد تحقيقها من وراء القرار سواء كانت هذه الأهداف واضحة أو غير واضحة مستقرة أو غير مستقرة.
- البدائل وطرق العمل المتاحة أمام متخذ القرار والتي يجب عليه الاختيار منها.
- عملية ترتيب البدائل حسب الأولوية نتائجها وأهمية كل منها بالنسبة لمتخذ القرار.
- عملية الاختيار لبديل أو أكثر من البدائل المتاحة.

الفرع الثاني: أنواع النماذج: يرد ضمن الفكر الإداري أنواع مختلفة من نماذج عملية اتخاذ القرار وفيما يلي عرض لأهمها: [2]

أولا: **نموذج سايمون SIMON** : وفي هذا الصدد يميز سايمون بين طريقتين لاتخاذ القرارات وهي كما يلي:

1- الطريقة الرشيدة: تقوم هذه الطريقة على أن سلوك الإنسان الاقتصادي الرشيد، الذي يتحرى الدقة في الحصول على المعلومات وتشخيص المشكلات وحصر الحلول، حيث تستوجب دراسة كافة البدائل بشكل علمي ودقيق وتقييم كل منها بشكل موضوعي ثم اختيار أفضل هذه البدائل وهو الذي يحقق أقصى منفعة بأقل التكاليف، وقد قسم سايمون صور الرشد في القرارات إلى ستة أنواع كما يلي:

[1]- كاسر نصر منصور، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] - مؤيد الفضل، **مرجع سابق**، ص ص 35- 37.

– القرار الرشيد موضوعيا: هو ذلك القرار الصحيح الذي يهدف إلى تعظيم قيمة معينة في موقف معين.

– القرار الرشيد شكليا: هو ذلك القرار الذي يعظم طريقة التوصل إلى القيمة المعنية في إطار المعرفة والمعلومات.

– القرار الرشيد بطريقة واعية: وهو ذلك القرار الذي يقوم على عملية واعية لتطويع الوسائل لتلائم الغايات المرجوة.

– القرار الرشيد قصدا: هو ذلك القرار الذي يقوم على عملية مقصودة لجعل الوسائل ملائمة للغايات.

– القرار الرشيد تنظيما: هو ذلك القرار الذي يوجه تماما لتحقيق أهداف التنظيم.

– القرار الشخصي الرشيد: هو القرار الذي يوجه تماما لتحقيق الأهداف الشخصية للمدير متخذ القرار.

وفي هذا الإطار اعتبر "سايمون" أن القرار الرشيد هو ذلك القرار الذي يجمع بين صفتي الرشد التنظيمي والرشد الشخصي وأن يوازن متخذ القرار بين أهدافه الشخصية وأهداف المؤسسة التي يعمل بها.

2– الطريقة المعقولة أو المرضية: وهي التي يتوخى فيها متخذ القرار الوصول إلى قرار "مرضي وليس مثالي" ويتوقف في البحث عن البدائل عند وصوله إلى قرار مقبول على الرغم من احتمال وجود بدائل أفضل.

والجدير بالذكر هنا هو أن هذه الطريقة هي السائدة في اتخاذ القرارات الإدارية بسبب صعوبة حصر جميع البدائل الممكنة، وبسبب الوقت والجهد والذكاء الذي تتطلبه عملية اتخاذ القرارات مثلى بشكل رشيد، ومن بين المزايا التي تنفرد بها هذه الطرقة كونها تبرز المحددات العقلانية في الفرد، وتعكس صورا من عمليات صناعة القرارات المتعددة خلال ممارسة الأعمال اليومية في المؤسسة، كما أن هذه الطريقة تعكس ميل الأفراد إلى اختيار البديل الذي يوفر مستوى معين من الرضى.

والجدير بالذكر أن الرشد الكامل في عملية اتخاذ القرار يتحقق عند المستوى الأمثل وعندما تكون الظروف مثالية وعندما يكون الهدف من القرار هو تحقيق العائد الأقصى أو التكلفة الدنيا، أما المستوى المرضي من الرشد فهو الذي يتحقق عندما تتم عملية اتخاذ القرارات عند مستوى أقل من المستوى الأمثل يتلاءم مع الظروف المحيطة والإمكانيات المتاحة، والتي بدورها قد لا تكون مثالية

ويتحتم في حالة المثالية الجزئية أن يحدد متخذ القرار المستوى المرضي من النتائج قبل أن يبدأ عملية اتخاذ القرار ويستمر في العملية في تحديد البدائل واختيارها حتى يصل تدريجيا إلى القرار الذي يصل به إلى المستوى المقبول، ثم يتوقف بعد ذلك حتى ولو كان هناك احتمال للتوصل إلى الوضع المثالي وتحقيق الرشد الكامل وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- أن الواقع يتضمن معلومات غير كاملة وأن تكاليف الحصول على معلومات متكاملة قد تؤدي إلى الوصول إلى الحد الأعلى من التكاليف والجهد والوقت.
- ضغط العامل الزمني.
- أن القرار تتدخل فيه عوامل شخصية وتنظيمية وبيئية قد لا تكون مثالية دائما.

ثانيا:نموذج لندبلوم LINDBLOM : يرى لندبلوم أن هناك طريقتين رئيسيتين لاتخاذ القرارات في الإدارة وهي كما يلي:

1- الطريقة الرشيدة الشاملة أو الجذرية: هي التي ينظر فيها إلى المشكلة بشكل عقلاني رشيد وتدرس فيها كافة البدائل الممكنة دراسة جذرية شاملة تشمل جميع جوانبها وكافة أبعادها ثم يختار البديل الأمثل.

2- الطريقة الجزئية المتزايدة أو الفرعية: من خلال هذه الطريقة فإن متخذ القرار ينظر للمشكلة نظرة جزئية إذ يركز دراسته على الجوانب المهمة فقط، وعندما يتخذ القرار فإنه لا يدرسه من أساسه وإنما يولي عنايته للمتغيرات التي تحصل عليه، وهي الطريقة الأكثر شيوعا، فمثلا عند رصد المخصصات المالية في "ميزانية" موازنة المؤسسة، حيث تتركز الدراسة على الزيادة أو النقص في مخصصات كل وظيفة فرعية " إنتاج، تسويق،...الخ" وليس على دراسة هذه المخصصات دراسة جذرية شاملة.

ثالثا: نموذج اتزيوني ETZIONI : تعقيبا على نموذج لندبلوم وما تعرض له من نقد فإن "اتزيوني" يؤكد أن عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الواقع هي مزيج من الطريقتين الجذرية والجزئية التزايدية، وقد اقترح استخدام مصطلح " الفحص المختلط " لوصف هذه الطريقة المركبة فهو يقول أن عملية اتخاذ القرارات يتم التطرق فيها أولا إلى فحص عام للمشكلة ثم ينتقل إلى الاهتمام بالنواحي البارزة التي تلفت الانتباه، فمثلا اتخاذ القرارات المالية من قبل إدارة التمويل فإن القائمين يقومون عادة بعرض " الموازنة "ميزانية المؤسسة بشكل عام، ثم تجزئتها إلى فصول ويتم فحص مخصصات كل دائرة على حدى موليا اهتمامه بالمشروعات الجديدة والمخصصات المطلوبة لأشياء هامة.

المبحث الثالث: القرارات الأساسية بالمؤسسة الاقتصادية

تواجه المؤسسة كل يوم العديد من القرارات إلا أنها تختلف من حيث درجة الأهمية فهناك قرارات تعتبر أساسية وهامة كقرارات الاستثمار وقرارات التمويل فهما الركيزة الأساسية للمؤسسة حتى تحافظ على مكانتها في السوق وتضمن استقرارها واستمرارها، وعليه سنركز من خلال هذا المبحث على قرارات الاستثمار وقرارات التمويل والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: قرارات الاستثمار

تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات بالمؤسسة وأكثرها تعقيدا، وعليه سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم قرارات الاستثمار والمقومات الأساسية للقرار الاستثماري وكذا دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري.

الفرع الأول: مفهوم قرارات الاستثمار

أولا: تعريف قرارات الاستثمار:

تعتبر قرارات الاستثمار ومهما كان شكل الاستثمار من أصعب القرارات وأكثرها حساسية، حيث يمثل هذا القرار في جوهره عملية تخصيص للموارد.[1]

أما الاستثمار فيعرف بأنه: " تخصص للأموال في مجالات مختلفة بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد من الموارد المتاحة وتوجيه هذه الموارد في المجالات الأكثر منفعة. "[2]

يمكن تلخيص الاستثمارات في ثلاثة أنواع هي: [3]

1- الاستثمار في السلع والخدمات.
2- الاستثمار في الأصول الثابتة كالعقارات والآلات والمعدات.

---

[1]- طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، ط4، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص9.

[2]- خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص 294.

[3]- سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، 17.

3- الاستثمار في الأصول المالية كالأسهم والسندات.

وتنقسم المشروعات الاستثمارية إلى: [1]

- ✓ **مشروعات استثمارية جديدة:** وتظهر عند ممارسة نشاط استثماري جديد أو في حالة الرغبة في دخول أسواق جديدة محلية أو أجنبية في نفس النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.
- ✓ **مشروعات التوسع الاستثماري:** وتتميز عن المشروعات الجديدة في أنها امتدادا صناعيا أو خدميا لمؤسسة قائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج الذي تنتجه مصانع المستثمر القائمة.
- ✓ **مشروعات الإحلال:** وتتجسد حالة إحلال آلات ما بآلات أخرى جديدة تفوقها تكنولوجيا أو اقتصاديا أو إحلال إدارة المؤسسة بإدارة أخرى ذات كفاءة تشغيلية أفضل.

وكذا إحلال الطرق الآلية وأنظمة التحكم الميكانيكية والالكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج.

أما القرار الاستثماري فيعرف بأنه: " عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة." [2]

ويستند القرار الاستثماري على مفهوم المستثمر الرشيد الذي يعتمد الأسلوب العلمي في اتخاذ قرارات الاستثمارات الاقتصادية بمعنى أن يتسم القرار بالقدرة على الاستخدام الأمثل للموارد النادرة من خلال الحصول على أكبر عائد ممكن وبأقل درجة مخاطر، كما أن طبيعة القرار الاستثماري هو قرار لا يمكن تكراره أو إعادته ويمتد تأثيره لفترة طويلة وهو بذلك من القرارات الإستراتيجية حيث يمتد أثره إلى المستقبل، ويحيط به عدد من العناصر أو المشكلات بسبب ظروف عدم التأكد، وتغير قيمة النقود، وعدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي. [3]

---

[1]- أمين السيد، أحمد لطفي، **تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص29.

[2]- دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 36.

[3]- **نفس المرجع**، ص 37.

ثانيا: خصائص القرار الاستثماري: تتمثل في: [1]

- ✓ إن مقدار وحجم وتوقيت حدوث النفقات والعوائد المتعلقة بقرار الاستثمار يحيط تقديرها بدرجة عالية من عدم التأكد.
- ✓ هناك فاصل زمني واضح بين حدوث النفقة المبدئية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل، كما أن الحصول على تلك العوائد لا يتم دفعة واحدة بل على فترات زمنية.
- ✓ يتميز قرار الاستثمار بأنه أكثر قرارات الإدارة خطورة وأهمية وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير، ولا يمكن الرجوع فيه إلا بخسارة كبيرة.

ثالثا: أنواع القرارات الاستثمارية:

ينقسم القرار الاستثماري إلى ثلاثة أنواع أساسية تتمثل في: [2]

1- قرار الشراء: يتخذ المستثمر هذا القرار عندما يكون السعر السوقي اقل من قيمة الأداة الاستثمارية، مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلا.

2- قرار عدم التداول: يتم اتخاذ هذا القرار في النقطة التي يتساوى فيها السعر السوقي مع قيمة الأداة الاستثمارية، وهنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كانت لديهم حوافز للشراء التوقف عن الشراء، وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع التوقف عن البيع أيضا، فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول لأن المستثمر يكون في وضع تنتفي لديه الآمال تحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية، كما تنتفي لديه أيضا ولو مؤقتا المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب، إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

قرار البيع: يتخذ المستثمر هذا القرار عندما يرتفع السعر السوقي عن قيمة الأداة الاستثمارية، مولدا بالتالي حافزا لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار بيع.

---

[1]- أمين السيد، أحمد لطفي، **مرجع سابق**، ص22.

[2]- محمد مطر، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص18.

رابعا: محددات القرار الاستثماري: هناك مجموعة من المحددات تتحكم في القرار الاستثماري منها: [1]

✓ التوقعات ودرجة المخاطرة: إن التنبؤات والتوقعات سواء بالظروف الاقتصادية أو بالعوائد المتوقعة، الازدهار أو الانكماش من العوامل المؤثرة في تنفيذ الاستثمار وحجمه، لأن هذا الأمر مرتبط بمجموع المبالغ المستثمرة والعائدة للمستثمرين وكذلك ما ستؤول إليه العملية الاستثمارية .

✓ التطور التقني: يعتبر من أهم العوائق في تنفيذ المشاريع الاستثمارية خصوصا تلك الاستثمارات التي تتعلق بالمشاريع التقنية كالحاسوب والآلات المتقدمة.

✓ طبيعة المناخ الاستثماري: إن حجم السوق من العوامل التي تؤثر في حجم قرارا الاستثمار، حيث أن اتساع حجم السوق يساهم في زيادة حجم الاستثمارات وخلق فرص استثمارية متكاملة وجديدة أو مرتبطة مع بعضها البعض.

✓ الإجراءات القانونية: تعتبر التشريعات والتعليمات عاملا يشجع أو يعيق العمليات الاستثمارية والتي تؤثر على اتجاهات وطبيعة العوائد المتوقعة من الفرص الاستثمارية، كما أن القرارات الاستثمارية تعتمد درجة خطورتها على الظروف الاقتصادية والسياسية العامة للدولة.

الفرع الثاني: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

يقوم القرار الاستثماري الناجح على: [2]

☜إستراتيجية ملائمة الاستثمار: تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحنى تفضيلية الاستثمار الذي يختلف بالنسبة للمستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية التالية: الربحية، السيولة، الأمان، ويعبر عادة عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة، بينما يعبر عن ميله اتجاه العنصرين الآخرين " السيولة، الأمان " بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد على الاستثمار الذي يتوقعه.

---

[1]– خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص ص300، 301.

[2]– محمد مطر، فايز تيم، **مرجع سابق**، ص ص19، 20.

وعلى هذا الأساس فإن المنحنى التفضيلي لمستثمر ما هو ذلك المنحنى الذي تقع عليه جميع النقاط الممثلة بين العائد الذي يتوقعه من جهة والمخاطر التي يقبلها من جهة أخرى.

ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): منحنى التفضيل الاستثماري

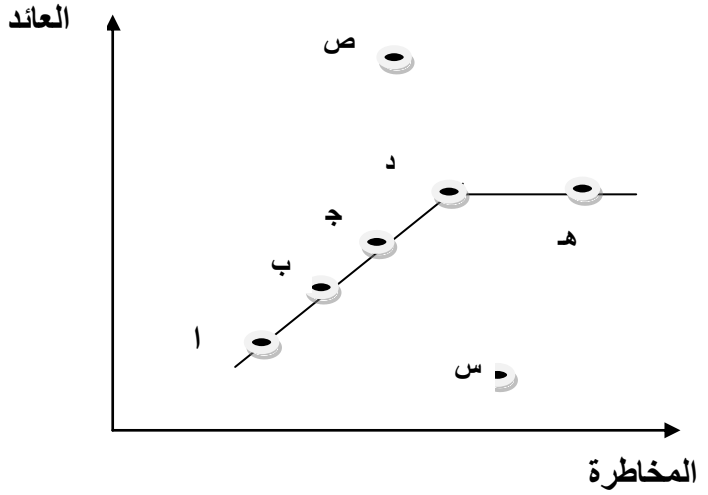

المصدر: سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص 16.

يتضح من الشكل أن الأدوات الاستثمارية (أ، ب ، جـ ، د) تعتبر مقبولة من المستثمر لأنها تقع على منحناه التفضيلي، أما بالنسبة للأداتين س، ص فالأولى غير مقبولة لأنها تحقق أقل عائد أما ص وإن كانت ستحقق أعلى عائد إلا أنها غير متاحة.

وحسب منحنى التفضيل الاستثماري يمكن تقسيم المستثمرون إلى ثلاثة أنماط:

✓ المستثمر المتحفظ: وهو مستثمر يعطي الأولوية لعنصر الأمان وبذلك يكون حساسا جدا لعنصر المخاطرة.

✓ المستثمر المضارب: وهو عكس سابقه يعطي الأولوية لعنصر الربحية لذا تكون حساسيته تجاه عنصر المخاطرة متدنية.

✓ المستثمر المتوازن: وهو مستثمر رشيد يوجه اهتماماته لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن.

☜الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري: عند اتخاذ القرار الاستثماري لا بد من أخذ عاملين بعين الاعتبار: [1]

– *العامل الأول: أن يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري على أسس علمية، ولتحقيق ذلك لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

– تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.

– تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.

– تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة.

– اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.

*العامل الثاني: يجب على متخذ القرارات أن يراعي بعض المبادئ عند اتخاذ القرار منها:

* مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الاستثمارية.

* مبدأ الخبرة والتأهيل.

* مبدأ الملائمة " أي اختيار المجال الاستثماري المناسب "

* مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية.

الفرع الثالث: دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري

نظرا لخطورة وأهمية القرار الاستثماري فإن أي خطأ في تقدير هذا القرار قد تكون نتائجه وخيمة وتزداد الخطورة كلما كانت المبالغ المطلوب استثمارها كبيرة ولذلك يتعين على الإدارة وقبل اتخاذ قرار الاستثمار القيام بدراسة علمية مسبقة تسمى بدراسة جدوى اقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري.

وتعرف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها: " أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع معين أو فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي وذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر."[2]

[1]– سيد سالم عرفة، **مرجع سابق**، ص ص16، 17.

[2]– صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، دار الفكر العربي، عمان، 2003، ص 19.

أولا: خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية:

تتسم دراسة الجدوى بمجموعة من الخصائص تتمثل في[1]:

✓ النظرة المستقبلية: بمعنى أنها تتعامل مع المستقبل، فدراسة الجدوى تهتم بدراسة مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد من السنوات.

✓ بما أن الدراسة تتعلق بالمستقبل فإن محتوياتها عبارة عن تقديرات احتمالية تحمل في طياتها احتمالات مطابقة للواقع أو الانحراف عنه، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدقة في هذه التقديرات .

✓ تعدد المراحل وترابطها: تتكون دراسة الجدوى لأي مشروع من عدة مراحل وخطوات مترابطة ومتداخلة ومتتابعة وأن نتائج كل مرحلة تمثل مدخلات للمرحلة التي تليها وفي نهاية كل مرحلة يتم اتخاذ قرار إما بالانتقال والبدء في المرحلة التالية أو التوقف، وأن أي خطأ في إعداد أي مرحلة ينعكس أثره بشكل مباشر في المرحلة التي بعدها.

✓ دراسة الجدوى لا يمكن إنجازها من قبل خبير واحد وإنما من قبل فريق من الخبراء كل حسب تخصصه.

ثانيا: مبررات دراسة الجدوى الاقتصادية:

إن دراسة الجدوى الاقتصادية تبرزها العديد من المبررات نوردها فيما يلي: [2]

* تمكن دراسة الجدوى الاقتصادية من تحقيق أفضل استخدام للموارد الاقتصادية والمحافظة عليها من الضياع أو التلف.

* تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم الأدوات التي تساعد في إنجاز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهدافها من خلال تقديم مشروع سليم.

* تمكن دراسة الجدوى الاقتصادية من ترشيد قرارات الاستثمار من خلال اختيار البديل الأفضل وتقديم معطيات موثوقة ومفيدة.

* تساعد دراسة الجدوى الاقتصادية من تجنيب المستثمرين الخسائر الضخمة التي قد يتعرضون لها.

* تسهل عملية تقييم أداء المشروعات من خلال مقارنة ما تحقق من أهداف المشروع مع ما خطط له من أهداف في دراسة الجدوى.

---

[1]– طلال الكيداوي، **إدارة المخاطر الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص16.

[2]– طلال الكيداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، مرجع سابق، ص ص29، 30.

ثالثا: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية:

لدراسة الجدوى الاقتصادية أهمية كبيرة فهي: [1]

* توضح العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي.

* تقدم منظومة كاملة عن بيانات المشروع وتحليلها بصورة تساعد المستثمر على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.

* توضح الاستثمارات المطلوبة للمشروع، وكذا العائد الاستثماري الذي يمكن أن يحققه المشروع.

* تساعد في الوصول إلى قرار بشأن الاستثمار أو عدمه.

* تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع، مما يجعل المخاطر المتوقعة دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد.

رابعا:أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية

تسعى دراسة الجدوى الاقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: [2]

* اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق للمجتمع أعلى منفعة صافية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التخصص الأمثل للموارد الاستثمارية النادرة .

* اختيار المشروعات التي تساعد حل المشكلات الاقتصادية في المجتمع مثل البطالة.

* من الأهداف الفرعية الأخرى، الحصول على ترخيص بإقامة المشروع من الجهات الحكومية المختصة.

* تقديم دراسة الجدوى للبنوك كمستند يثبت ربحية المشروع وجدارته الائتمانية مما يجعله تقبل تمويله.

---

[1]– سيد سالم عرفة، **مرجع سابق**، ص ص155، 156.

[2]– صلاح الدين حسن السيسي، **مرجع سابق**، ص ص25، 26.

خامسا: صعوبات دراسة الجدوى الاقتصادية:

تواجه دراسة الجدوى الاقتصادية العديد من الصعوبات أهمها: [1]

* عدم كفاية البيانات والمعلومات اللازم توافرها لإجراء الدراسات أو توفر المعلومات ولكنها غير كافية لإجرائها.

* نظرا للاتجاه العالمي نحو عولمة الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية والإنتاجية والتكنولوجية، تزايدت مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية والخارجية على صعيد الاقتصاد الوطني والعالمي.

* صعوبة دراسات الجدوى مع زيادة حجم المشروعات وتنوع أنشطتها ومنتجاتها.

* ارتفاع تكلفة دراسات الجدوى لذا يصعب على المشروعات الصغيرة القيام بها وتزداد هذه التكلفة كلما تعددت أوجه النشاط وازداد حجمه.

سادسا: أنواع دراسة الجدوى الاقتصادية:

تنقسم دراسة الجدوى الاقتصادية للقرار الاستثماري إلى نوعين رئيسيين: دراسة جدوى أولية ودراسة جدوى تفصيلية.

1- دراسة الجدوى الأولية: وهي عبارة عن دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العريضة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة، والتي من خلالها يمكن التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلا، وعليه ونتيجة لهذا يتم التخلي عن المشروع أو الانتقال إلى الدراسة التفصيلية. [2]

*وتكمن أهمية هذه الدراسة الأولية في: [3]

✓ تفادي الوقت الذي تستغرقه دراسات الجدوى التفصيلية مباشرة دون اللجوء إلى دراسة أولية للمشروعات الاستثمارية، والتي قد تثبت في نهاية صلاحية المشروع.

---

[1]- عاطف وليد أندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص39، 40.

[2]- سيد سالم عرفة، **مرجع سابق**، ص157.

[3]- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص129.

✓ تفادي التكاليف المرتفعة التي تتحملها دراسات الجدوى التفصيلية مباشرة دون اللجوء إلى دراسة الجدوى الأولية للمشروعات الاستثمارية والتي قد تثبت عدم قيام المشروع على دعائم الصلاحية الاقتصادية.

✓ تفادي الجهد الذي تتطلبه دراسة الجدوى التفصيلية دون القيام بدراسة الجدوى الأولية قد والتي تثبت في النهاية عدم ملاءمة المشروع.

*وتركز دراسة الجدوى الأولية على جملة من النقاط الأساسية مثل: [1]

- ✓ مدى الحاجة إلى منتجات المشروع.
- ✓ الموانع الجوهرية التي تقف في وجه المشروع كالموانع القانونية والتشريعية .
- ✓ مدى توفر المتطلبات الأساسية كالموارد الأولية واليد العاملة وغيرها.
- ✓ الوقوف على البيئة الاقتصادية والظروف البيئية والاجتماعية كالعادات والتقاليد الاجتماعية والمناخ الاستثماري.
- ✓ الوقوف على الظروف الصناعية بشكل عام والنشاط موضوع البحث بوجه خاص، وإمكانية توفر نوع التكنولوجيا المطلوبة للمشروع.
- ✓ إمكانية تحقيق مستويات مقبولة من الأرباح.

ويمكن أن تختص دراسة الجدوى الاقتصادية بجوانب مختلفة من النشاط الاستثماري ومنها:

- ✓ إنشاء مشروعات جديدة.
- ✓ التوسع في مشروعات قائمة.
- ✓ الإحلال والتجديد، ويقصد به استبدال آلة محل أخرى أو خط إنتاجي محل آخر.
- ✓ التطوير التكنولوجي وذلك باستخدام أسلوب جديد من الأساليب التكنولوجية.

[1]– مدحت القريشي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص28، 29.

2- **دراسة الجدوى الاقتصادية التفصيلية "النهائية"**: تعرف بأنها:

" دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وشمولا، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها تستطيع الإدارة العليا أن تتخذ قراراتها إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ." [1]

كما أن دراسات الجدوى الأولية والتفصيلية متكاملة ومتتالية، ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحدة حتى تكون بديلة عن الدراسة الأخرى أو معوضة لها وعليه ومن خلال الدراسة التفصيلية يتم إما التخلي عن المشروع أو البدء بالتنفيذ. [2]

وتهدف الدراسة التفصيلية إلى تشخيص جدوى إستثمار أو مشروع إنتاجي معين للتحقق النهائي من الربحية المتوقعة من الاستثمار من خلال تحليل مقارن للتدفقات الصافية من العوائد والتكاليف المتوقعة وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات ومعايير دقيقة للوصول إلى اتخاذ قرار محدد بشأن الاستثمار.

وتكمن أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية التفصيلية في أنه لا يمكن الاعتماد على نتائج الدراسة الأولية حتى وإن كانت إيجابية لأنها لا توضح إلا الخطوط العامة ولا بد من دراسة جدوى تفصيلية دقيقة وشاملة للتحقق النهائي واتخاذ القرار بتنفيذ المشروع، وينتج عن الدراسة التفصيلية إعداد جداول تفصيلية للتكاليف الاستثمارية المبدئية وتكاليف التشغيل السنوية المتوقعة وكذلك الإيرادات السنوية المتوقعة لكل سنوات عمر المشروع بالإضافة إلى مصادر التمويل، ويقوم بإعداد دراسات الجدوى التفصيلية مجموعة من الخبراء من مختلف الاختصاصات.[3]

تتناول دراسة الجدوى النهائية بالتفصيل كافة الجوانب الخاصة بالمشروع من خلال مجموعة من الدراسات التي تتعلق كل منها بجانب معين وهي كالآتي: [4]

---

[1]- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، إبراهيم محمد خريس، **دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص44.

[2]- سيد سالم عرفة، **مرجع سابق**، ص ص158، 159.

[3]- مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص30.

[4]- عاطف وليم أندراوس، **مرجع سابق**، ص ص51، 52.

* الدراسة البيئية: وتقوم بتحديد وقياس تأثير المشروع على البيئة كما تهتم برصد تأثيرات البيئة المحيطة بالمشروع.

* الدراسة القانونية: وتهتم بدراسة كافة التشريعات المؤثرة في المشروع وبتحديد الشكل القانوني المقترح للمشروع.

* دراسة الجدوى التسويقية: وتهدف إلى دراسة السوق وتحديد حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع ودرجة الاختراق المتوقعة للسوق.

* دراسة الجدوى الفنية: وتهتم بدراسة كافة الجوانب الفنية للمشروع كأساليب الإنتاج المتوقع استخدامها، موقع المشروع وكذا الاحتياجات الفنية للمشروع.

* دراسة الجدوى المالية والتجارية: ويهدف لقياس الربحية الخاصة المتوقعة للمشروع، وتحديد الهيكل المالي المتوقع له.

* دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية: وتقوم بدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للمشروع.

المطلب الثاني: قرارات التمويل

ترتبط قرارات الاستثمار بنوع آخر من القرارات لا يقل أهمية عنها آلا وهي قرارات التمويل التي تتعلق بتحديد صياغة هيكل التمويل الأمثل، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى قرارات التمويل.

الفرع الأول: مفهوم قرارات التمويل

أولا: تعريف قرارات التمويل

يعرف التمويل بأنه: " توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مؤسسة خاصة أو عامة." [1]

[1]– أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم، الجزائر، 2008، ص 24.

وتعرف قرارات التمويل بأنها: " تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لمؤسسة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم."[1]

وتهتم قرارات التمويل بكيفية الحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات ومن الضروري التأكيد على أن أشد اهتمامات المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن توفرها: [2]

* في الوقت المناسب
* خلال فترات زمنية مناسبة.
* بأقل تكلفة ممكنة.
* استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

كما أن هناك جملة من المتغيرات والتي تعتبر أساسية في اتخاذ قرارات التمويل والتي يجب على إدارة المالية أن تأخذها بعين الاعتبار عند ممارسة نشاطها التمويلي وهي تتمثل في:[3]

* هيكل التمويل المطلوب.
* المرونة.
* الكلفة.
* الزمن.

حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لاتخاذ القرار المالي.

ثانيا: العوامل المؤثرة في قرارات التمويل:

تحصل المؤسسات على الأموال اللازمة لتمويل أنشطتها من مصدرين إما مصادر خارجية عن طريق الديون والقروض، أو من مصادر داخلية عن طريق الملاك.

[1]– حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص72.

[2] – حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 19.

[3]– حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 73.

وللمفاضلة بين هذين النوعين من مصادر التمويل يجب أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار: [1]

✓ تكلفة التمويل، فالتمويل مهما كان مصدره داخليا أو خارجيا فله تكلفة يجب مراعاتها.

✓ ملاءمة التمويل للمجال الذي تستخدم فيه الأموال فإذا كان الهدف من التمويل هو التوسع الرأسمالي، فيستحسن في هذه الحالة أن يكون التمويل طويل الأجل، أما إذا كان الهدف هو تمويل رأس المال العامل فيكون التمويل قصير الأجل من أجل تخفيض تكلفة الأموال.

✓ السيولة النقدية في المؤسسة، وهنا يجب مراعاة وضع السيولة النقدية في المؤسسة التي ترغب في التمويل، فإذا كان الوضع حرجا على المؤسسة أن تغض النظر عن تكلفة هذا التمويل.

✓ الشروط والقيود التي تفرضها الجهة التي تقوم بالتمويل كالضمانات المقدمة وتوزيع الأرباح، وقدرة المؤسسة على طلب تمويل إضافي من مصادر أخرى.

✓ المزايا الضريبية والتي يحققها التمويل الخارجي في الوقت الذي لا يحققها التمويل الداخلي.

ثالثا: المعلومات الملائمة لقرارات التمويل:

يتوقف النجاح في اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر المعلومات الملائمة لهذا القرار، ومن ثم قدرة المدير المالي في استخدام هذه المعلومات وتتجسد في: [2]

أ/ في حالة التمويل الخارجي: تتمثل المعلومات الملائمة فيما يلي:

* معدل الفائدة للسند أو القرض.
* شروط السداد.
* القيمة الإسمية والقيمة السوقية، شروط الإصدار والقابلية للتحويل بالنسبة للسندات.
* نوع الضمانات والقيود الأخرى التي يفرضها المقرض على المؤسسة المقترضة.
* القيمة العادلة للأصل المستأجر بعقد إيجار رأسمالي، وكذلك القيمة المتبقاة أو غير المضمونة للأصل المستأجر.
* مخاطر الرفع المالي.

---

[1]– نعيم نمر داوود، **التحليل المالي "دراسة نظرية تطبيقية"**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص153، 154.

[2]– محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 289.

ب/حالة التمويل الداخلي من الملاك: تشمل المعلومات الملائمة ما يلي:

* القيمة الاسمية للسهم العادي أو الممتاز.
* القيمة السوقية للسهم العادي أو الممتاز.
* معدل الفائدة الذي يتم دفعه.
* السياسات المطبقة بشأن توزيع الأرباح.
* تكلفة الفرصة البديلة أي العائد على الاستثمار المتوقع في مجالات أخرى خارج المؤسسة.

الفرع الثاني: مصادر التمويل

مهما تعددت المؤسسات ومهما اختلفت أنواعها وأشكالها فإن هيكلها المالي يعتمد على مصدرين رئيسيين لا ثالث لهما فإما أن تكون مصادر التمويل داخلية أو خارجية.

أولا: التمويل الداخلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وكذا زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة، ويشمل التمويل الداخل على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية، وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة، ومع ذلك نستطيع التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي وذلك من خلال الهدف من التمويل وهي: [1]

النوع الأول: وهو التمويل الداخلي بهدف المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

النوع الثاني: وهو التمويل الداخلي يهدف التوسع في نشاط المؤسسة الاستثماري.

وتتمثل مصادر التمويل الداخلي في:

* مخصصات الاهتلاك.
* الاحتياطات.
* الأرباح المحتجزة.

[1]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص22.

* **مزايا وعيوب التمويل الداخلي:** وتتمثل في: [1]

- **مزايا التمويل الداخلي:**

- التمويل الداخلي يعطي للمؤسسة حرية الحركة وشبه استقلال كلى عن المالكين والغير، وقد يؤثر ذلك على الربحية عن طريق تخفيض الفوائد الواجبة الدفع على الديون الخارجية.

- تدعيم الأرباح المحتجزة عن طريق زيادة حقوق الملكية.

- **عيوب التمويل الداخلي:**

- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى البطئ في التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة .

- قد لا تهتم المؤسسة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلية) من نشاطها لاهتمامها بمصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى ضعف العائد المتحصل.

ثانيا: التمويل الخارجي: التمويل الخارجي ويقصد به تمويل الاستثمارات في المؤسسة بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وتحصل المؤسسة على تلك الأموال بشروط وإجراءات يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة وعليه تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي وذلك من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع من ذلك، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على: [2]

* الاحتياجات المالية للمؤسسة.
* حجم التمويل الداخلي المتاح.

وبما أن التمويل الخارجي هو مكمل للتمويل الداخلي وعادة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة فإنها تلجأ للتمويل الخارجي والذي يتمثل في:

1- منير شارك محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي** "مدخل صناعة القرارات "، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص289-291

2- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص ص25-26.

✓ زيادة رأس المال " إصدار أسهم جديدة عادية أو ممتازة كما في شركات المساهمة أو زيادة مبالغ الشركاء في شركات الأشخاص.

✓ الاقتراض: الحصول على قروض من البنوك أو إصدار سندات قرض.

الفرع الثالث: نظريات التمويل

تطورت نظريات التمويل وفق التغيرات في أهداف وفلسفة إدارة التمويل في المؤسسة.

وتتمثل أبرز هذه النظريات في: [1]

أولا: النظرية التقليدية للتمويل:

ترتكز هذه النظرية على إبراز كفاءة المؤسسة في تحقيق العائد ويكون دور الوظيفة المالية من خلال تحديد حجم ونوع وعمر الأصول التي تختارها وقيمتها ثم دراسة كيفية تمويل هذه الأصول بين مصادر التمويل المتاحة وهذا ما يوضح أن هذه النظرية تنطلق أساسا من وظيفة التمويل باعتبارها وظيفة الإدارة المالية.

ويقصد بوظيفة التمويل كل العناصر المؤثرة على أنشطة المؤسسة الأساسية فيما يتعلق بالتمويل والتي تركز على تحديد هيكل التمويل لضمان السيولة وتقليل أثر التعثر المالي واحتمالات الإفلاس وكذا تحديد هيكل التمويل وهيكل رأس المال والموازنة بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي وكيفية مواجهة حالات الكساد في الأعمال وتأثير ذلك على انخفاض قيمة الأصول وقيمة المؤسسة ممثل بقيمة أسهمها والنقص في التدفقات الداخلة والقدرة الدفاعية الأساسية للمؤسسة ودور الإدارة النقدية في حال وجود هذا الكساد وأهمية استخدام الميزانية التقديرية المالية والنقدية، وتفعيل الدور الرقابي للمدير المالي للسيطرة على النقدية المحدودة بالمؤسسة وتنمية وتنويع مصادر التمويل الخارجية، وهذا يعني إدارة الأصول الثابتة والمتداولة وفق اتجاه يوصلنا إلى تحقيق الأرباح وزيادة قيمة وثروة المؤسسة.

[1]– دريد كامل آل شبيب، **إدارة المالية** "**الشركات المتقدمة**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص ص49– 52.

ثانيا: النظرية الاقتصادية في تحليل المنظومات المالية للمؤسسة:

تعتمد هذه النظرية على فرضية وجود عرض وطلب على البضاعة في السوق و تأثير استخدام مفهوم الكلفة الحدية والإنتاج الحدي للمؤسسة واختيار أفضل مزيج من المدخلات التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف كركيزة لعمل المؤسسة.

وعليها أن تربط بين دالة الإنتاج ودوال مستلزمات الإنتاج، ومن خلال ذلك يتم تخفيض الكلفة من خلال اختيار أفضل مزيج من المدخلات وهذا يمكن تحديده من خلال الوصل إلى تعادل في معادلات الإحلال الحدية للمدخلات مع التكلفة أو الأسعار لكل نوع من أنواع المدخلات .

إن هذه النظرية تنظر إلى رأس المال كأحد المدخلات وليس جميعا، وينتقد البعض هذه النظرية لصعوبة فصل قرارات الموازنات التقديرية لرأس المال عن قرارات التمويل لأن النظرة الصحيحة تتطلب الحل الواحد لشرط التوازن لكل من الإنتاج والميزانيات التقديرية لرأس المال والتمويل في نفس الوقت.

ثالثا: نظرية منظومات التمويل:

هذه النظرية هي تطور للنظريات السابقة وهي تنظر للتدفقات النقدية والتدفقات المادية والتدفقات المعلوماتية الأساس الذي تقوم عليه نظرية التمويل.

فالتدفقات النقدية الناجمة عن عمليات البيع والتي هي عبارة عن تدفقات داخلة لها تأثير كبير على المؤسسة وتتفق مع مفاهيم الإدارة المالية التي تقوم على الأساس النقدي.

أما بالنسبة للتدفقات المادية والتي هي عبارة عن المواد والعمل ورأس المال فإن تمويل عوامل الإنتاج هذه لها أهمية كبيرة في الحصول على التدفقات السلعية.

أما بالنسبة للتدفقات المعلوماتية التي تأتي من عمليات المراقبة والمتابعة من خلال البيانات التي توفرها المؤسسة حول جودة الإنتاج وحجم المبيعات وهامش الربح والعائد على الاستثمار والتدفقات النقدية ومقارنة الأداء وكشف الانحرافات والقيام بتعديلها.

المطلب الثالث: العلاقة بين قرارات التمويل وقرارات الاستثمار

تتأثر قرارات الاستثمارات بقرارات التمويل وتؤثر عليها فكل منها مرتبط بالآخر ويمكن إبراز هذا الارتباط والتفاعل من خلال العلاقة الموجودة بين قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وهذا ما سنبرزه من خلال هذا المطلب

الفرع الأول: تأثير قرارات التمويل على قرارات الاستثمار:

تتفاوت مصادر التمويل من حيث التدفقات النقدية الإضافية المرتبطة على استخدامها حيث أنه لا يصاحب التمويل بالأرباح المحتجزة أي تدفقات نقدية، بينما التمويل بالأسهم العادية يترتب عليه تدفقات نقدية خارجة تتمثل في تكلفة الإصدار والخصومات التي قد يحصل عليها مشتروا تلك الأسهم، وعلى العكس من ذلك يتولد عن الأموال المقترضة وفرات ضريبية يمكن اعتبارها حكم التدفقات النقدية الداخلة.[1]

لنفرض أن لدى المؤسسة خيارين لتمويل اقتراح استثماري إما عن طريق الأرباح المحتجزة أو عن طريق الأسهم العادية. بمعنى أن الهيكل المالي للمؤسسة يتكون فقط من الأرباح المحتجزة أو يتكون فقط من الأسهم العادية ولكن لاختلاف تكلفة التمويل للعنصرين وذلك لوجود تكاليف إضافية بالنسبة للتمويل بالأسهم العادية والمتمثلة في الإصدار والخصومات الممنوحة في الأسهم فإن تكلفة التمويل بالأسهم العادية تصبح أكبر من تكلفة التمويل بالأرباح المحتجزة، وهذا يدل على أن هناك اقتراحات استثمارية قد يتم رفضها إذا استخدمنا تكلفة التمويل بالأسهم العادية كمعدل للخصم، ويتم قبول نفس الاقتراحات في حالة استخدام تكلفة الأرباح المحتجزة كمعدل للخصم.

قرار الاستثمار يتأثر بالتدفقات النقدية الإضافية التي تصاحب طريقة التمويل المستخدمة مما يظهر تأثير قرار التمويل على قرار الاستثمار غير أن هذا ليس هو النمط الوحيد للتفاعل بين القرارين حيث تلعب تكلفة الأموال دورا مهما في اتخاذ قرارات الاستثمار ويتمثل هذا الدور في: [2]

---

[1]– منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 405.

[2]– سليماني عبد الحكيم، **دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص61.

* تمثل معدل الخصم لإيجاد القيم الحالية للتدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية والتعريف على صافي القيمة لكل متغير ودليل ربحيته، أي حساب النسبة بين القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية، والتكلفة المبدئية للاستثمار .
* تستخدم بطريقة مباشرة في حساب القيم الحالية للتدفقات النقدية في طريقة صافي القيمة الحالية وبطريقة غير مباشرة كمعيار في طريقة معدل العائد الداخلي، حيث لا تقبل إلا الاقتراحات التي معدل عائدها الداخلي أكبر أو يساوي تكلفة الأموال.
* تشكل تكلفة الأموال حجر الزاوية بالنسبة للإدارة المالية فهي توجهها نحو تعظيم حقوق الملكية بقبول المشروعات التي عوائدها أكبر من تكلفة الأموال المستخدمة في تمويلها، وترشدها نحو التوصل إلى الهيكل المالي الأمثل لرأس المال.

الفرع الثاني: تأثير قرارات الاستثمار على قرارات التمويل

يجب الإشارة إلى ضرورة قيام المؤسسة بوضع سياسة لتحديد الهيكل المالي المستهدف، على أن تلتزم به عند تمويل الاقتراحات الاستثمارية المستقبلية. فإذا كان الهيكل المالي المستهدف يتكون من 40 % قروض، 60 % حقوق ملكية فينبغي تمويل أي اقتراح استثماري بنفس هذه التشكيلة من الأموال.

لنفرض أن مؤسسة ما يتكون هيكل رأسمالها من قروض وحقوق ملكية، ولقد اضطرت هذه المؤسسة – لسبب أو لآخر– الاعتماد بالكامل على إصدار أسهم عادية جديدة لتمويل اقتراح استثماري ونتيجة لتنفيذ هذا الاقتراح سوف تتغير التشكيلة التي يتكون منها هيكل رأس المال ولكي تحافظ المؤسسة على الخليط المستهدف، فإن عليها أن تقترض مبلغ إضافي عندما يكون هناك حاجة لذلك في المستقبل، وبهذا يكون الاقتراح الاستثماري قد خلق طاقة افتراضية إضافية.

وهكذا يمكن القول بأنه ترتب على تنفيذ اقتراح استثماري ما، تغير في تشكيلة الأموال التي يتكون منها رأس المال – بسبب زيادة نسبة حقوق الملكية– فسوف يترتب عن ذلك زيادة في الطاقة الاقتراضية، ويصبح من المتوقع قيام المؤسسة بالتخطيط للحصول على قرض إضافي، عندما تكون هناك حاجة مستقبلية لمزيد من الموارد المالية. [1]

[1]– منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، **مرجع سابق**، ص ص409، 409.

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية اتخاذ القرار إحدى الوظائف الرئيسية بالمؤسسة ويمكن اعتبارها من المهام الصعبة والمعقدة، وتتزايد صعوبة اتخاذ القرار بزيادة البدائل المتاحة، كما تتزايد أهمية وخطورة القرارات كلما كبر حجم المؤسسة وتشعبت نواحي نشاطها وقد تختلف هذه القرارات في درجة الأهمية فهناك قرارات تعتبر أساسية وجد مهمة كقرارات لاستثمار وقرارات التمويل فهما بمثابة الركيزة الأساسية للمؤسسة وضمان استمرارها حيث أن أي خطأ قد يؤدي بالمؤسسة إلى نتائج وخيمة قد تصل حتى إلى إفلاس لذلك فها من أهم وأصعب القرارات وأكثرها حساسية.

الفصل الثالث

مخرجات المحاسبة المالية

وتحسين اتخاذ قرارات

المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

من أهم المهام الأساسية التي تقوم بها إدارة المؤسسة الاقتصادية هي عملية اتخاذ القرارات غير أن هذه المهمة تتمتع بقدر من الصعوبة والتعقيد وهذا ما يدفع إلى الاعتماد على مدعمات من اجل الوصول إلى قرارات صائبة ورشيدة، ولعل من أهم العوامل المساعدة على تحسين اتخاذ القرارات هو توفر محاسبة مالية تسير بشكل جيد وفعال، كما أنه ومن ضمن مخرجات المحاسبة المالية نجد القوائم المالية التي تسمح بحساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وكذا المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى نظام المعلومات المحاسبية الذي يعتبر كأداة لتوفير المعلومات بالمؤسسة الاقتصادية.

فهل تساهم مخرجات المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية؟.
هذا ما سنحاول مناقشته ضمن محاور هذا الفصل.

المبحث الأول: القوائم المالية وتحسين اتخاذ القرارات

تلعب عملية اتخاذ القرارات دورا فعالا في تسيير المؤسسة واستمرارها، ولهذا يجب على متخذ القرار أن لا يعتمد على مكتسباته فحسب بل يجب أن تكون لديه نظرة مالية عن وضعية المؤسسة، من خلال تحليل للقوائم المالية حيث تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال قراءة النتائج المتحصل عنها وتفسير محتوى هذه القوائم ومن ثم اتخاذ القرارات الصائبة والمناسبة.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية وتحسين اتخاذ القرارات

يعتبر تحليل القوائم المالية أداة مهمة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وزادت أهميته كونه أداة تساهم في التنبؤ بمستقبل المؤسسة والمحافظة على استقرارها واستمرارها بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

الفرع الأول: تحليل القوائم المالية

يعرف التحليل المالي بأنه: "علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسات وإجراء التصنيفات اللازمة لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج المتوصل إليها والبحث عن أسبابها لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية، بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب. " [1]

فهو يتجسد في: " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه

[1]- سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 65.

المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة."[1]

فهو يقوم بدراسة القوائم المالية للمؤسسات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: دور تحليل القوائم المالية في تحسين اتخاذ القرارات

توفر القوائم المالية لمستخدميها جميع المعطيات من اجل تحسين اتخاذ القرارات، من خلال توصيل المعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة ولكي تساهم القوائم المالية في تحسين اتخاذ القرارات يجب القيام بتحليل هذه القوائم من اجل إعطاء صورة صادقة وشفافة تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

وتعتبر القوائم المالية انعكاسا رسميا وحتميا لأي نشاط اقتصادي، حيث يعتبر هذا الأخير نظام مترابط لحركة الموارد المالية التي يتم تفعيلها بقرارات إدارية، وتعكس القوائم المالية الأنشطة الاقتصادية في أي مؤسسة بصورة فعالة بلغة مالية، غير أن هذه القوائم المالية في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث أنها لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة.

وهنا يأتي دور المحلل المالي الذي يجب أن يبذل جهدا في عمليات تحليل القوائم المالية وتفسيرها بقصد التأكد من تطابق نتائج التحليل مع الأهداف المرغوبة.

وكما هو معروف فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة، هذه القرارات تتطلب أساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل، وهذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا إلى ثلاث مجالات أساسية تتمثل في: [2]

---

[1]- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 12.

[2]– **نفس المرجع**، ص ص25– 27.

- استثمار الموارد
- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد.
- تمويل الموارد المالية.

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة ومهما كان حجمها وشكلها القانوني فإن وظيفة الإدارة هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية من أجل استرجاع جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردود مقبول على هذه الموارد.

وفي النهاية فإن خلق قيم إضافية يعتمد أساسا على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة المذكورة وهي[1]:

- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم والإدارة الاقتصادية السليمة.
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة.
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة وتكاليف الاستخدام.

إن التوصل إلى هذه القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيمة، وعليه فإن الواجب وكذا التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة .

وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في تحسين اتخاذ القرارات المناسبة في المجالات الثلاثة المذكورة سابقا.

إن تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم بهدف استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كانوا داخلين أو خارجين من أجل تحسين اتخاذ القرارات المناسبة.

فتحليل القوائم المالية عبارة عن عملية معالجة منظمة ومنهجية للبيانات المالية المتاحة، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء الكيان، كما يساعد تحليل

[1] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، **مرجع سابق**، ص ص 28، 29.

القوائم المالية على معرفة مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها، وعلى نقاط الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية والكشوف المحاسبية الختامية وتحليلها[1].

- **أسباب الاعتماد على تحليل القوائم في اتخاذ القرار**

يحتاج متخذ القرار من أجل اتخاذ قراره إلى مجموعة كبيرة من المعلومات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية، إلا أن المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها متخذ القرار وذلك للأسباب التالية: [2]

- ✓ موضوعيتها، إذ تتحدث عن نتاج تاريخية فعلية.
- ✓ تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والاستنتاج منها.
- ✓ استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة.

المطلب الثاني: استخدام التوازنات المالية في تحسين اتخاذ القرارات

الفرع الأول: مفهوم التوازنات المالية

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها: " التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستغلالها واستعمالها من جهة أخرى." [3]

حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي توافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات في مدة تحقيقها والتي توافقت درجة ثبوتها وهكذا ينتج ثلاث مستويات من التوازنات المالية : رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل ، الخزينة.

---

[1]– شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث" طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** "، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 48.

[2]– مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 249.

[3]– ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين**، ط2، دار النشر العامة، الجزائر، 1998، ص 23.

أولا: رأس المال العامل

1- تعريف رأس المال العامل:" هو رأس المال الذي يستخدم من أجل تمويل العمليات اليومية لتسيير عجلة العمل في المؤسسة."[1]

ويعبر رأس المال العامل عن قيمة الأموال الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة ويدعى رأس المال الدائم أو الصافي. [2]

كما يعتبر رأس المال العامل من أدوات التحليل المالي المستعملة في تشخيص وتقييم السنة المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي وذلك بتاريخ معين وهذا مؤشر كثيرا ما تأخذ به البنوك كمقياس للموافقة على منح القروض للمؤسسة.

ويمكن حساب رأس المال العامل من أعلى أو من أسفل الميزانية كمايلي: [3]

☜ حسابه من أعلى الميزانية:

تحسب قيمة رأس المال العامل من أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الصول الثابتة

☜ حسابه من أسفل الميزانية:

هو ذلك الفرق الحاصل عن عملية طرح قيمة الديون قصيرة الأجل من قيمة الصول المتداولة.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

[1]– غسان السبلان، **التحليل المالي وآليات صنع القرار**، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2011، ص 105.

[2]– ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص 23.

[3]– Georges langlois, michele mollet, **manuel de gestion financiere,** edition foucher, vanves Paris, 2006, pp35,36.

2- تفسيرات « حالات» رأس المال العامل: في هذا الصدد نتوجه إلى دراسة حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور:

✓ **منظور أعلى الميزانية:** يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، وهناك ثلاث حالات لرأس المال العامل:[1]

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب « الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة »

يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، بمعنى أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا يتمثل في رأس المال العامل.

- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب « الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة»

أي أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يتطلب البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم « الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة»

وهي حالة نادرة الحدوث أي أنها تجسد حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع

الحالة I

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	FR
	ق.ق.أ

الحالة II

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
FR	ق.ق.أ
الأصول المتداولة	

الحالة III

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول الثابتة	ق.ق.أ

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي "الإدارة المالية دروس وتطبيقات"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص68، 69.

✓ **منظور أسفل الميزانية:** يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداول والقروض قصيرة الأجل، حيث يمثل رأس المال العامل من أسفل الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل من خلال تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة، يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، ونصادف ثلاث حالات لهذا المؤشر:[1]

•**الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب « الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل» بمعنى أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.

•**الحالة الثانية:** رأس المال العامل معدوم « الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل» في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

•**الحالة الثالثة:** رأس المال العامل سالب « الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل» في مثل هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل من الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

3- أنواع رأس المال العامل: هناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[2]

أ – رأس المال العامل الخاص: ويقصد به المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

أو: رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص ص69، 70.

[2]- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **مرجع سابق**، ص46.

ب- **رأس المال العامل الإجمالي:** يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وإن اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات « قيم استغلال» وحقوق « قيم قابلة للتحقق وجاهزة » وتسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة على عكس القيم الثابتة الممثلة في استثمارات وما يتبعها، ويظهر مدلول المقارنة أكثر في المؤسسات التجارية.

ويحسب رأس المال الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

أو: رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

إن الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة، وتحديد مسار المؤسسة هل هو في طريق النمو أو التدهور.

جـ- رأس المال العامل الخارجي: ويعني مجموع الأموال أو الديون الخارجية التي تستعملها المؤسسة أي ديونها المختلفة، ويحسب رأس المال العامل الخارجي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

أو: رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

والهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها.

كما يحدد أيضا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

إن احتياج رأس المال العامل يتغير خلال السنة المالية والدورة المالية تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة وعليه فهو يبين احتياج المؤسسة لرأس مال عامل في كل لحظة أو وقت على مدار دورة الاستغلال.

ويمكن حساب الحاجة لرأس المال العامل من خلال الفارق بين احتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ما عدا القروض البنكية)، حيث أن هذا المقياس لا يفيد عند مقارنته أداء المؤسسات مع بعضها وإنما مفيد لغايات الرقابة الداخلية للمؤسسة وعند الحصول على قرض طويل الأجل غالبا ما تتضمن اتفاقية القرض حد أدنى من صافي رأس المال العامل الذي يجب أن تحافظ عليه المؤسسة هذا الشرط يحمي الدائنين عن طريق إجبار المؤسسة بالاحتفاظ بالسيولة.[1] كما ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز، وهذا ما يصلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.[2]

والشكل التالي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج.

[1]- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص147.

[2]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص 84.

شكل رقم (03): الاحتياج في رأس المال العامل

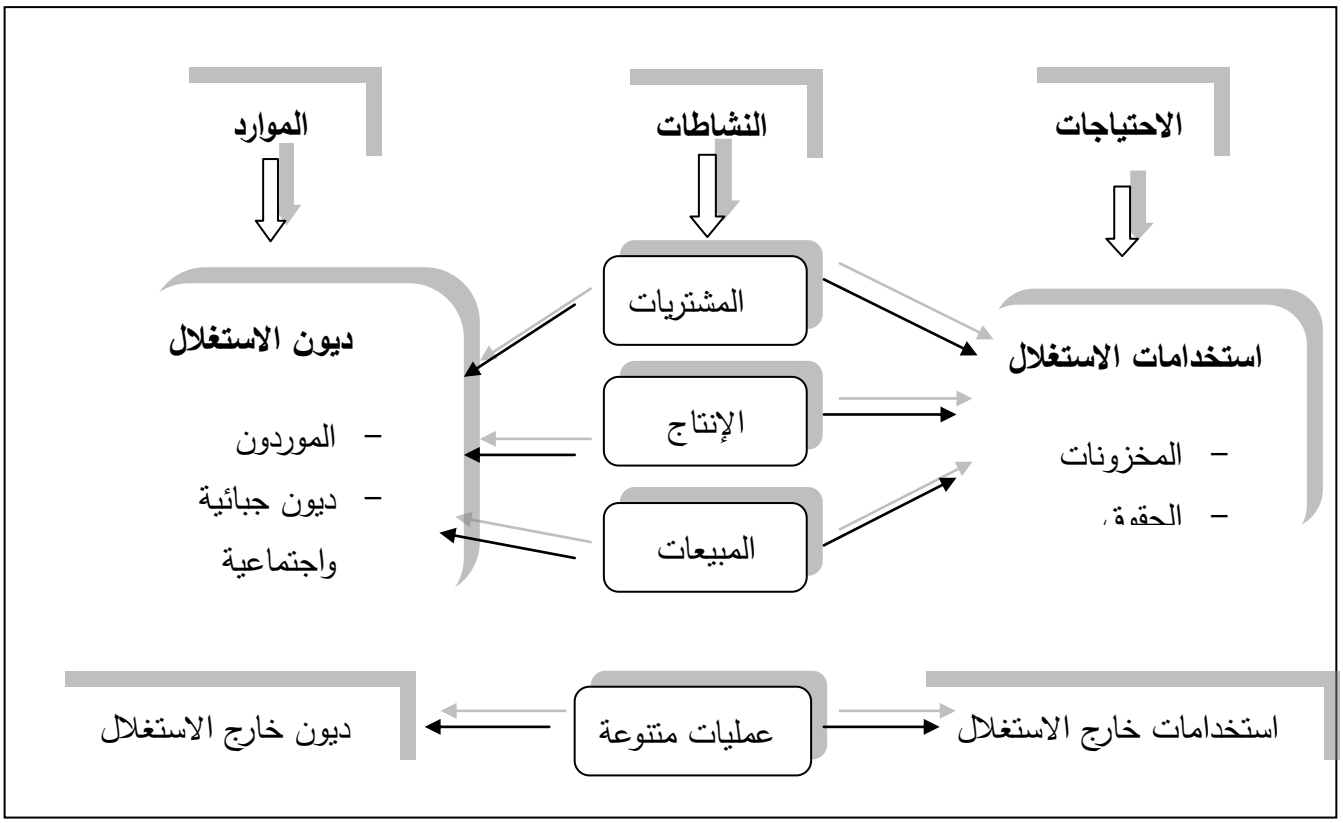

المصدر:إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي" الإدارة المالية" دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ، 2006، ص 84.

من خلال الشكل يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل وفقا لعلاقة عناصره المباشرة في النشاط أو عدمها: [1]

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.
- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: ويتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويمكن حسابه من الميزانية الوظيفية من خلال الفرق بين استخدامات استغلال وموارد خارج الاستغلال.
- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص85.

ثالثا: الخزينة:

نقصد بالخزينة أو الخزينة الصافية مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، بمعنى مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا، وللخزينة الصافية أهمية كبيرة إذ أنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة. [1]

وتحسب بالعلاقة التالية: [2]

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

أو: الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

ويمكن تميز ثلاث حالات للخزينة وهي:

- الخزينة موجبة أي أكبر من 0: وهذا يعني وجود فائض نقدي يجب إستغلاله بشكل عقلاني.
- الخزينة معدومة أي تساوي 0: وهذا يعني تشغيل كافة الأموال النقدية.
- الخزينة سالبة أي أقل من 0: أي وجود عجز وأن المؤسسة بحاجة للسيولة النقدية.

أسباب انخفاض الخزينة:

يمكن إظهار هذه الأسباب من خلال الشكل التالي: [3]

[1]– زغيب مليكة، بوشقير ميلود، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 53.

[2]– ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، التحليل المالي، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 51.

[3]– زغيب مليكة، بوشقير ميلود، **مرجع سابق**، ص 57.

شكل رقم (04): أسباب انخفاض الخزينة

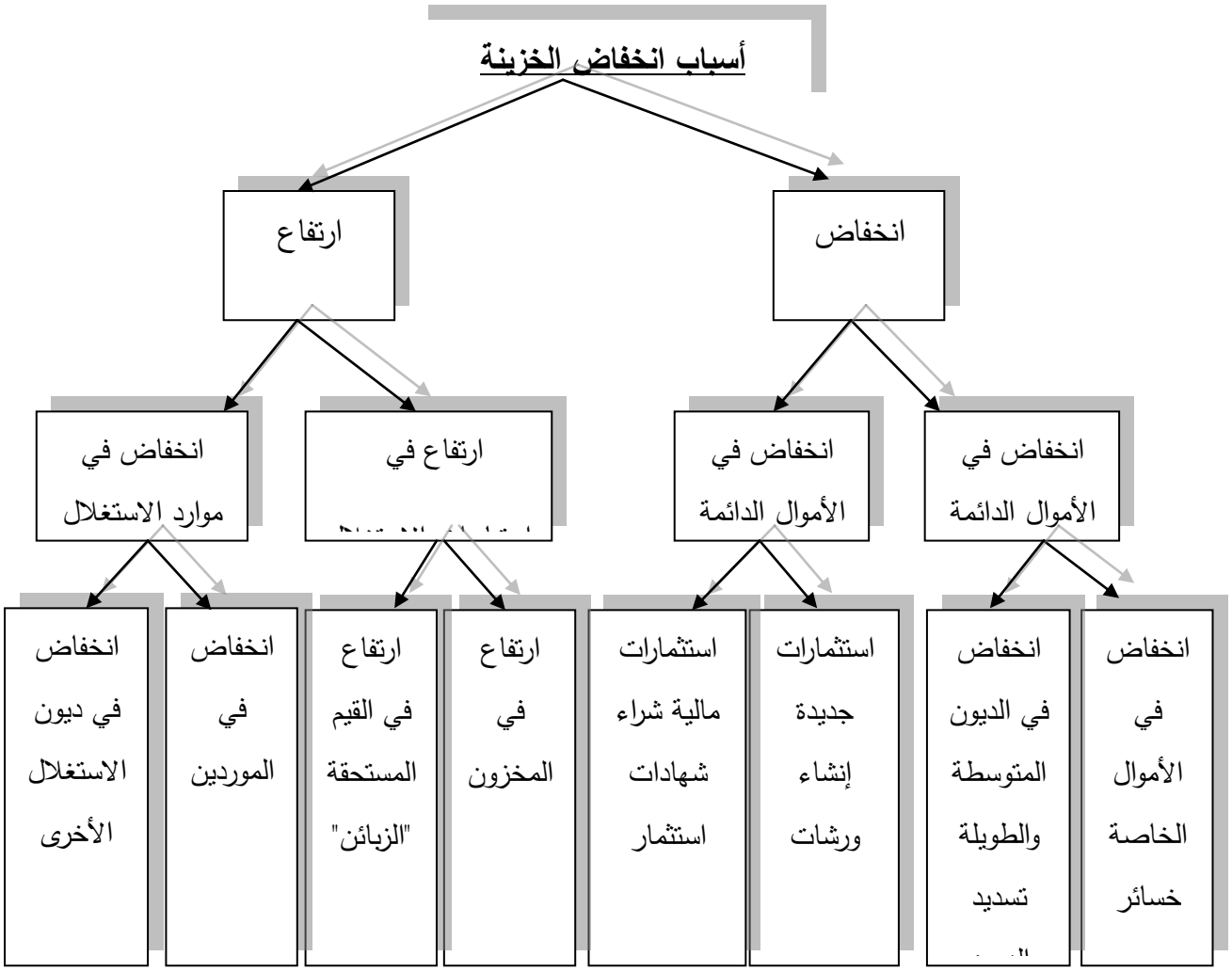

المصدر: زغيب مليكة، بوشقير ميلود، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 57.

الفرع الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في تحسين اتخاذ القرارات ومراحل تقييمها

أولا: دور مؤشرات التوازن المالي في تحسين اتخاذ القرارات

تمكن مؤشرات التوازن المالي من معرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتقييم أدائها وذلك من خلال ما توفره من معلومات لمتخذ القرار سواء كانت قرارات تتعلق بمصادر التمويل أو قرارات التخطيط، كما أنها توفر معلومات حول السيولة بالمؤسسة وهيكلها المالي، كما أنها تساعد على تحسين اتخاذ القرار الاستثماري وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (05): مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري

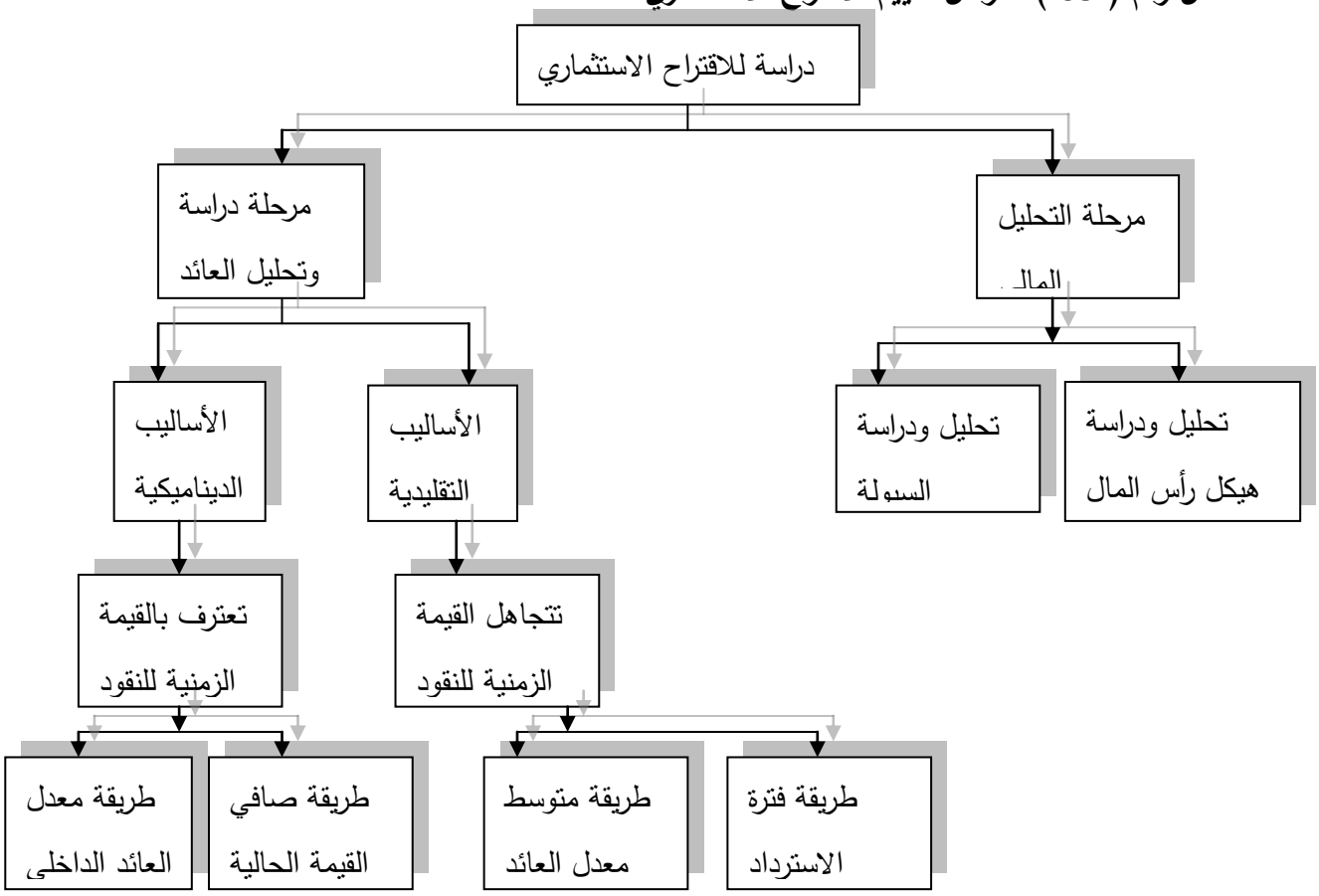

المصدر: عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص 270.

ثانيا: مراحل تقييمها:

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه، وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته، وتتضمن جانبين هما[1]:

1- تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ وتشغيل الاستثمار.

2- تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الموائمة بين الاستثمار والتمويل، أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة سواء بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل.

[1]- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 260.

المطلب الثالث: استخدام النسب المالية في تحسين اتخاذ القرارات

الفرع الأول: مفهوم النسب المالية

إن النسب المالية عبارة عن علاقات ما بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية، حيث تمكن النسب المالية عند قياسها ومقارنتها بالمعايير المتفق عليها من تقييم جوانب الأداء المختلفة بالمؤسسة، وبالتالي يستوجب وجود معيار للمقارنة، إذ أن نتائج قياس النسب لوحدها لا تمكن المحلل في العديد من الحالات من فهم أداء المؤسسة[1].

والنسب المالية تستمد أهميتها من قدرتها على قياس استخدام المؤسسة للأموال المتاحة بالشكل الأمثل وتحقيق أفضل أرباح ممكنة والحفاظ على الأموال المستثمرة وتنميتها.

والنسبة المالية الجيدة هي التي تتسم بالخصائص التالية:[2]

- ✓ سهولة استخراج عناصرها
- ✓ ذات دلالة واضحة
- ✓ يسهل تفسيرها.
- ✓ تساعد في الحكم على وضعية المؤسسة أو في اتخاذ القرارات.
- ✓ أن يكون لها علاقة وطيدة مع الغرض الذي احتسبت من أجله.
- ✓ الاستفادة من النسبة في وقت الحاجة إليها.
- ✓ أن يسهل تفسير التغير في النسبة وتحديد أسبابه

• **نقاط الضعف في النسب المالية:** تتخلل النسب المالية نقاط ضعف تتمثل في:[3]

1- النسب المالية تعبر عن علاقات بين ظواهر في حالة سكون، أي يوم إقفال قوائم المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنين.

---

[1]- غسان سبلان، **مرجع سابق**، ص 98.

[2]- عبد الناصر إبراهيم نور، وليد زكريا الصيام، حسام الدين مصطفى الخداش، **مرجع سابق**، ص 322.

[3]- عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص ص131، 132.

2- بعض النسب تعالج في شكل إجماليات وغالبا ما تكون مضللة لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها، وتاريخ استحقاقها كنسبة التداول مثلا، فالبسط والمقام إجمالي الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

3- تؤثر المعالجة المحاسبية لأي عنصر من عناصر الميزانية على نتيجة التحليل، فما قد يعتبر أصلا متداولا قد يعتبره البعض الآخر أصلا شبه ثابت، وبالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة.

4- المعالجة المحاسبية لأي عنصر يؤثر على الأرباح والخسائر من الممكن أن تغير النتائج، كما يحدث في تغيير معدلات الاهتلاك أو تقييم المخزون وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الأرباح.

5- لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا تمت مقارنتها بنسب معيارية حيث تساعد هذه الأخيرة في تقييم مركز المؤسسة.

6- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية ولكن الأهم هو التحليل على أساس الفرضية البديلة باعتبارها جوهر القرار الاقتصادي الرشيد.

7- تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود، والتحليل على هذا الأساس مضللا، خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود.

ويمكن تقسيم النسب المالية إلى أربعة مجموعات رئيسية كما يلي:

أولا: نسبة السيولة:

تستخدم نسبة السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. [1]

1- **نسبة التداول:** تقوم هذه النسبة على قياس توازن المؤسسة المالي من خلال إظهار درجة تغطية الأصول المتداولة في المؤسسة للخصوم المتداولة ويمكن حسابها كما يلي:[2]

[1]- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر،عمان ، 2006، ص 34.

[2]- نعيم نمر داوود، **التحليل المالي" دراسة نظرية وتطبيقية"**، دار البداية للنشر والتوزيع،عمان ، 2012، ص 60.

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

2- **نسبة السيولة السريعة:** نظرا لصعوبة بيع بضاعة المخزون في بعض الحالات يلجأ المحلل المالي إلى استبعاد المخزون من الأصول المتداولة، وتستعمل الأصول السريعة وتحسب كما يلي [1]:

$$\textbf{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وطالما أن النسبة لا تقل عن 1 فإن الوضع يكون سليما.

3- **نسبة النقدية:** قد يفضل بعض الدائنين الاعتماد على عنصر النقدية فقط عند حساب المقدرة واستبعاد بقية عناصر الأصول المتداولة الأخرى، ويستخرج هذا المعدل بقسمة رصيد النقدية (الصندوق، البنك) على الخصوم المتداولة وتكون بالشكل التالي[2]:

$$\textbf{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}} \times 100$$

ثانيا- نسب النشاط

يطلق عليها أيضا نسب إدارة الموجودات وتقيس هذه النسب كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر قدر من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن[3]، ويمكن حساب نسب النشاط من خلال:

---

[1]- غسان السبلاني، **مرجع سابق**، ص 105.

[2]- جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية** "**مدخل اتخاذ القرارات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 159.

[3]- مفلح محمد عقل، **مرجع سابق**، ص ص316، 317.

☜ نسب دوران المخزونات: من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، حيث أنه مكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، لذلك تعمل المؤسسة على زيادة سرعة الدوران مع العلم أن ارتفاع معدل دوران المخزونات ليس دليلا على المقدرة والكفاءة، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجارية أو صناعية كما يلي[1]:

أ- حالة مؤسسة تجارية:

✓ مدة دوران البضائع = (متوسط المخزون من البضائع / المشتريات السنوية من البضائع) X 360 يوم

وتمثل المدة المتوسطة التي تمكثها البضائع في المخزن أو هي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الشراء وتاريخ البيع.

✓ عدد دوران البضائع = المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون من البضائع

يمثل العدد المتوسط للطلبيات السنوية من البضائع.

ب- حالة مؤسسة صناعية:

- دوران مخزون المواد الأولية

✓ مدة دوران المواد الأولية = (متوسط المخزون من المواد واللوازم / المشتريات السنوية من المواد واللوازم) X 360 يوم

[1]- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص49، 50.

وتمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المواد الأولية في المخزن، وهي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الدخول إلى المخزن وتاريخ الدخول إلى ورشة التحويل.

✓ عدد دورات مخزون المواد واللوازم = المشتريات السنوية من المواد واللوازم / متوسط المخزون من المواد واللوازم

يمثل العدد المتوسط للطلبيات من المواد واللوازم التي تدخل للمخزن.

- دوران مخزون المنتجات التامة

✓ مدة دورة المنتجات التامة = متوسط المخزون المنتجات التامة / التكلفة السنوية للوحدات المنتجة X 360 يوم

ويقصد بها المدة المتوسطة التي تمكثها المنتجات التامة في المخزن وهي المدة المتوسطة التي تفصل بين تاريخ الخروج من ورشة الإنتاج وتاريخ البيع.

✓ عدد دورات المنتجات التامة = التكلفة السنوية للوحدات المنتجة / متوسط مخزون المنتجات التامة

وتمثل العدد المتوسط لعمليات البيع.

كما يمكننا دراسة نسب النشاط من خلال مهلة ائتمان الزبائن ومهلة تسديد الموردين كما يلي [1]:

✓ مهلة ائتمان الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض / المبيعات السنوية) X 360

تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها كي يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، ويجب أن لا تتجاوز عادة مدة 90 يوما، ويجب على العموم مقارنتها بنسبة مهلة تسديد الموردين.

✓ مهلة تسديد الموردين = (الموردين + أوراق الدفع / المشتريات السنوية متضمنة الرسم) X360

توضح لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من التزامات.

ونقوم بمقارنة مدة التحصيل من الزبائن ومدة التسديد للموردين، فكلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل للمؤسسة.

ويمكننا أيضا حساب[2]:

✓ عدد التحصيلات من الزبائن = (رقم الأعمال السنوي / الزبائن + أوراق القبض)

حيث يمثل العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات.

[1]– زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **مرجع سابق**، ص 40.

[2]– مبارك لسلوس، **مرجع سابق**، ص ص50، 51.

✓ عدد دورات الموردين = المشتريات السنوية / الموردين + أوراق الدفع

ثالثا: نسب التمويل

تمكننا النسب التمويلية من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة وهي تتمثل في[1]:

1- نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت النسبة أقل من 100 % فإن رأس المال العامل يكون سالبا، أي أن جزءا من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل، ولذلك تكون المؤسسة قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم ، وتكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

✓ نسبة التمويل الدائم = (الأموال الدائمة / الأصول الثابتة) X 100 %

2- نسبة التمويل الخاص:

ويقصد بها مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، كما يبين لنا النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمن، وتكتب هذه النسبة كما يلي:

[1]- مبارك لسلوس، **مرجع سابق**، ص ص 45، 46.

✓ نسبة التمويل الخاص = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$ X 100 %

3- نسبة الاستقلالية المالية:

إن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت نسبة الاستقلالية المالية صغيرة هذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية.

أما إذا كانت هذه النسبة كبيرة فهذا يدل على أنها تستطيع التعامل بكل مرونة مع الدائنين وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

✓ نسبة الاستقلالية المالية = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$ X 100 %

4- نسبة التمويل الخارجي:"القدرة على السداد"

وتسمى أيضا القدرة على الوفاء وتشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة، وكذا تكون لها فرصة أكبر في الحصول على القروض وتصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

✓ نسبة التمويل الخارجي = $\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$ X 100 %

خامسا: نسب الربحية "المردودية"

وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين[1]. كما تشير إلى مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها، وتتمثل نسب الربحية في [2]:

1- نسبة ربحية الأصول "المردودية الاقتصادية":

تشير هذه النسبة إلى ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، والغرض ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، تكتب نسبة ربحية الأصول كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

2- نسبة ربحية الأموال الخاصة "المردودية المالية":

تبين هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، بمعنى النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال "المساهمين" الملاك، أي ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، وهي تعتبر من أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق " المساهمين " الملاك، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في البورصة وتكتب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

[1]- عبد الحليم كراجة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 176.

[2]- مبارك لسلوس، **مرجع سابق**، ص 59.

3- نسبة ربحية النشاط "مرودية النشاط":

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال أو ما تقدمه الوحدة النقدية من ربح، فضخامة رقم الأعمال قد تكون أحيانا مضللة ، وبالتالي تبين هذه النسبة كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية وتكتب هذه النسبة كما يلي:

✓	نسبة ربحية النشاط =	النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال السنوي	X 100

الفرع الثاني: دور النسب المالية واستخداماتها في تحسين اتخاذ القرارات

أولا: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات

تتمتع النسب المالية بالقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها البيانات المالية العادية، حيث تعتبر النسب المالية أداة رئيسية مستعملة في تفسير وتقييم القوائم المالية لما تتمتع به من صفات تساعد على تحسين اتخاذ القرارات، فالنسب المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حين يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضلا عندما يكون بشكل منفرد.

بالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى نتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة[1].

كما أن تحليل نسبة واحدة لا يعطي معلومات كافية لتحسين اتخاذ القرارات، بل يجب تحليل مجموعة من النسب على نحو يكفي لتزويد متخذ القرار بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار، فنسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان، أما نسب الربحية فتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.

[1]- مبارك لسلوس، **مرجع سابق**، ص 44.

بينما نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا: استخدام النسب المالية التي تؤثر على تحسين اتخاذ قرارات:

إنه ومن خلال أهداف المحلل المالي والقرار المراد اتخاذه وتحسينه تكون بعض الأرقام والنسب المالية أكثر أهمية من غيرها فإن كنت بنك ستقرض مؤسسة فإنك تهتم بنسب السيولة، وإن كنت تفكر في شراء أسهم فإن المحلل المالي يهتم بنسب الربحية ونسب القيمة السوقية أكثر من النسب الأخرى، وإن كنت تقوم بمقارنة مؤسستك بالمنافسين فإنك تهتم بمعظم النسب.

وعليه فلا يجب تحليل جميع الأرقام وجميع النسب وإنما يتم تحليل الأرقام والنسب ذات العلاقة حسب القرار الذي يهدف المحلل المالي لاتخاذه، وما هي الأطراف التي تقوم بالتحليل المالي، هل هي أطراف خارجية كالبنوك أو مؤسسات منافسة، أم أطراف داخلية كإدارة المؤسسة مثلا[1].

المبحث الثاني: المعلومات المحاسبية وتحسين اتخاذ القرارات

تعتبر عملية اتخاذ القرارات جوهر الإدارة والمحرك الأساسي للعملية الإدارية، لذلك فلا يمكن اتخاذ القرار انطلاقا من الحدس أو عشوائيا خاصة في ظل بيئة الأعمال المعاصرة والتي تتميز بشدة المنافسة ومن هنا تظهر أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وعليه لا بد أن يستند هذا الأخير على المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تقوم المؤسسة بالإفصاح عنها بكل صدق وشفافية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

تزايد الاهتمام بالمعلومات المحاسبية وبجودتها نظرا للتطورات التكنولوجية والاقتصادية كما ساهمت العولمة في جعل العالم أكثر ارتباطا، لذلك لابد من توفير معلومات محاسبية تتميز بمجموعة من الخصائص وهذا ما سنركز عليه من خلال هذا المطلب.

[1]– شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث" طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS** "، مرجع سابق، ص 55.

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا."[1]

وهناك نوعان من المعلومات المحاسبية: [2]

- ✓ المعلومات المحاسبية الإجبارية: مطلوبة بقوة القانون الذي أجبر المؤسسات بمسك الدفاتر وحفظ السجلات والمستندات وإنتاج التقارير المالية، كما أن هناك معلومات محاسبية إجبارية تستلزمها طبيعة العمل في المؤسسات مثل: معلومات محاسبية عن الأجور، العملاء...الخ.
- ✓ المعلومات المحاسبية الاختيارية: مثل أنظمة الموازنات والتقارير الخاصة التي تقدم للإدارة.

أما بالنسبة لإعداد وعرض المعلومات المحاسبية تقوم جل المؤسسات في مختلف أنحاء العالم بإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، بالرغم من أن تلك البيانات قد تبدو متشابهة بين بلد وأخر، إلا أن هناك اختلافات بينها، هذه الاختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر، كما قد ترجع تلك الاختلافات إلى أن كل دولة تأخذ في اعتبارها احتياجات مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية عند وضع متطلبات إعداد البيانات المالية محليا.[3]

---

[1]- زياد هاشم يحي السقا، قاسم إبراهيم الحبيطي، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 27.

[2]- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 48.

[3]- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS**، مرجع سابق، ص34.

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية:

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها وسيلة أساسية وأداة فعالة بيد الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد الحاجة إليها نتيجة لمجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والتي تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ الثورة العلمية والتكنولوجية: وقد انعكست آثارها على المؤسسات الاقتصادية المنتجة للمعلومات، وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها بالمساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة؛
- ✓ العوامل الاقتصادية: لقد أدى كبر حجم المؤسسات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الإلكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجة للمعلومات المحاسبية الملائمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات وهذا لاستمرار بقاء المؤسسات.
- ✓ العوامل البيئية والاجتماعية: أدى كبر حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها إلى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات ودورها في حماية البيئة وتحقق أهداف المجتمع مما زادت الحاجة إلى معلومات ملائمة تعبر عن هذا الدور.
- ✓ العوامل القانونية والتشريعية: تفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.
- ✓ العوامل الجغرافية: أدى وجود المؤسسات الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.
- ✓ العوامل الثقافية: تعبر نظم المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة طريقة تفكيرها والتي تستند على المعرفة الجماعية في صنع القرار.
- ✓ العوامل الإدارية: تواجه إدارة المؤسسات أنواعا من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور وأهمية المعلومات المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

---

[1]- رياض زلاسي، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال 2009– 2010، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص36.

ثالثا: مستخدموا المعلومات المحاسبية: إن استخدام المعلومات المحاسبية يختلف من مستخدم إلى آخر حسب الجهة التي تطلب هذه المعلومات وقد تم تصنيفهم إلى:[1]

- **مستخدمين خارجيين:** ويمكن تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات:

1- المستثمرون الحاليون والمتوقعون والبنوك الذين يمثلون مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة.

2- المدينون والدائنون الذين يساهمون في عمليات التشغيل اليومي للمؤسسة.

3- الهيئات التجارية والرسمية والحكومية التي تؤثر قراراتها على المؤسسة مثل وزارة المالية ومصلحة الضرائب.

- **مستخدمين داخليين:** تعتبر المعلومات المحاسبية كأداة مساعدة على اتخاذ القرار بالنسبة للمسيرين والإدارة وتتميز هذه المعلومات بخصائص مختلفة حسب درجة القرار " تشغيلي أو استراتيجي" والذي يتخذ بشأنها.

وتوفر المحاسبة خلال السنة المالية معلومات محاسبية لمسيري المؤسسة والمتعاملين معها وهي ضرورية من أجل:[2]

- تقييم مصادر المؤسسة.
- تقييم الهيكل المالي للمؤسسة.
- تحليل الأداء الاقتصادي للمؤسسة ونتائجها.
- القيام بالتقديرات والتوقعات.

فالمحاسبة تسمح بتقديم معلومات للمستخدمين الداخليين فهي بذلك تساعد على التسيير وتقديم معلومات للمستخدمين الخارجيين لتستجيب لاحتياجاتهم القانونية.[3]

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

حتى تساهم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار فإنها يجب أن تتسم بمجموعة من الخصائص يمكن تقسيمها إلى:[4]

---

[1] -Eric tort, **organisation et management des systèmes comptabilité**, Dunod Paris, 2003, PP 9, 10.

[2] -Rober Obert, Marie-Pierre Mairesse, **Comptabilité Approfondie "**Manuel et Application **",** Dunod, France,2014/2015, pp 9,10.

[3]- Philippe Dessertine, Patrick Provillard ,**Comptabilité,** Person Education, France, 2004,p 31.

[4]- حيدر محمد بني عطا، **مرجع سابق**، ص ص 96-99.

أولا: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: وهي تتعلق بفائدة المعلومة المحاسبية في عملية اتخاذ القرار ويمكن أن تتحقق هذه الفائدة من خلال توفير الخاصيتين التاليتين:

1- ملائمة: وتعني قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات فالمعلومة المحاسبية الملائمة التي لها قدرة على إحداث تغير بالنسبة لمتخذ القرار وبالتالي إيجاد القرارات، وحتى تكون المعلومة المحاسبية ملائمة يجب أن تتحقق فيها الشروط التالية:

- ✓ القدرة التنبؤية: ويقصد بالقدرة التنبؤية قدرة المعلومة المحاسبية على مساعدة متخذ القرار من التنبؤ بالنتائج وتخفيض درجة عدم التأكد والقدرة التنبؤية في المعلومة المحاسبية تساهم في عمل تغذية أمامية لمنع الاختلالات في المستقبل.
- ✓ التغذية العكسية: أي أن المعلومة المحاسبية مفيدة في تصحيح التوقعات أو تأكيدها.
- ✓ التوقيت الملائم: يقصد به توفر المعلومة المحاسبية بالنسبة لمستخدميها في وقت الحاجة إليها وأن عدم توفرها في الوقت المناسب فقد يكون له تأثير كبير بحيث تفقد منفعتها وفاعليتها في اتخاذ القرارات.

2- الاعتماد أو الموثوقية: أي إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق بها وحتى تتوفر خاصية الاعتمادية لا بد أن تتمتع المعلومة المحاسبية بقدر كاف من الموضوعية وأن تعكس الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، وحتى تكون المعلومة المحاسبية موثوق بها يجب أن تتميز بالخصائص التالية:

- ✓ قابلية الصحة والتحقق: أي أن النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام المعلومات المحاسبية من قبل مستخدم معين وباستخدام أساليب وطرق معينة أن يتوصل إليها مستخدم آخر بعيدا عن التحيز وإذا كانت النتائج التي يتم التوصل إليها مختلفة فإن ذلك يعني عدم تمتع المعلومات المحاسبية بخاصية الصحة والتحقق.
- ✓ العرض الصادق: تكون المعلومة المحاسبية صادقة إذا كان هناك توافق وتطابق بين مصادر الأحداث التي تعكس هذه المعلومة، وهذا ما يزيد من درجة الاعتماد عليها.
- ✓ الحياد أو الموضوعية: تعني هذه الخاصية أن لا تكون المعلومات المحاسبية لمستخدم من مستخدمي القوائم المالية على حساب مستخدم آخر وأنها تعبر عن الأحداث الاقتصادية بموضوعية والمعلومات المحاسبية تكون حيادية إذا لم تسقط أي من الظواهر الهامة عند إعدادها، وهذا ما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها.

ثانيا: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية: تعتبر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية مكملة للخصائص الأساسية وتتفاعل معها من أجل توليد معلومة مفيدة وذات معنى وهي تتمثل في:[1]

1- القابلية للمقارنة: أي أن المعلومة المحاسبية تمكن مستخدميها من إجراء مقارنة بين سنة وأخرى كما يمكن له أن يقارن نتائج المؤسسة مع مؤسسة أخرى تعمل في نفس المجال الاقتصادي.

2- الشمول: يقصد بهذه الخاصية أن تتضمن كافة المعلومات حقوق المؤسسة والتزاماتها ومواردها ...الخ.

3- الدقة: أي خلو المعلومة الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية من الأخطاء.

4- الوضوح: أي خلوها من الغموض والتعقيد.

5- قابلية القياس: أي إمكانية إعطاء تعبير كمي للمعلومات، وفي العادة فإن المعلومات المحاسبية كمية بطبيعتها، ولكن يمكن إرفاقها بتقارير عن معلومات كيفية مهمة تساعد متخذ القرار أثناء قيامه بعملية اتخاذ القرار.

6- الثبات: أي الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المتبعة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية.

ولكي تفي المعلومات المحاسبية بأغراضها بالنسبة لمستعمليها فيجب أن تكون دقيقة من حيث ارتباطها بالماضي وأن تكون متوافقة من حيث ارتباطها بالحاضر، وأن تكون ملائمة من حيث ارتباطها بالمستقبل، وفي هذه الحالة فإنها تنطوي على تنبؤات وتبريرات مختلفة[2].

ثالثا: مشاكل ومحددات استخدام خصائص المعلومات المحاسبية: تواجه المعلومات المحاسبية مجموعة من المشاكل نذكر منها: [3]

---

[1]- كردودي سهام، **المعلومة المحاسبية والرقابة الجبائية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2008 – 2009 ، ص 58.

[2]- كمال خليفة أبو زيد، عطية عبد الحي مرعي، **مبادئ المحاسبة الإدارية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص18.

[3]- أحمد قايد نور الدين، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني**، الملتقى الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق أهراس،25/ 26 ماي2010.

- احتمال التعارض بين الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية أي (الملاءمة والموثوقية) إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومات معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها، ولكن غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملائمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع .

- احتمال التعارض بين الخصائص الفرعية، كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك القدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك أن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية نذكر (اختبار الأهمية النسبية) حيث تعتبر المعلومات مفيدة وذات أهمية نسبية إذا أدى حذفها أو الإفصاح عنها بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها:

« اختبار التكلفة / العائد »: فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعى إلى الإفصاح عنها.

إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختيار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن المؤسسة تتكبد خسارة عن الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

الفرع الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

أولا: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

- جودة المعلومة المحاسبية هي: " تلك الخصائص التي تتسم بها العملية المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد التقارير المالية من جهة وفي تقييم المعلومة المحاسبية التي تنتج عن تطبيقات محاسبية بديلة وفي التمييز بين ما يعد ضروري وما يعد كذلك من جهة أخرى."[1]
- كما تعرف بأنها: " ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقق الهدف من استخدامها "[2].

ثانيا: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار يجب أن تكون على مستوى من الجودة ويمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في[3]:

- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية من خلال درجة الدقة التي تتصف بها أي درجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.
- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

– المنفعة الشكلية: ويقصد بها أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.

---

[1]- محمد أحمد إبراهيم الخليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، العدد الأول، مصر، 2005، ص 26.

[2]- محمد أحمد إبراهيم الخليل، **مرجع سابق**، ص 26.

[3]- أحمد عبد الهادي بشير، **دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة غزة، 2006، ص ص55، 56.

- المنفعة الزمنية: أي كلما ارتفعت قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة وفي الوقت المناسب.
- المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: تعبر الفاعلية عن مدى ودرجة تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعليه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة ومن ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات.
- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

ومن المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ كنماذج التنبؤ بالمراكز المالية أو كمدخلات لنماذج الاختبار من بين بدائل القرارات الإدارية.

- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، وضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جود المعلومات بأقل التكاليف بحيث لا تزيد عن قيمة المعلومات.

إذن وعليه فإن توفر معايير عامة لقياس جودة المعلومات له أهمية كبيرة لأن المعلومات بدون توفر هذه المعايير التي تتحكم في عملها وتجعلها مفيدة في عملية اتخاذ القرارات فإن هذه المعلومات تفقد أهميتها.

ثالثا: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية:

تتأثر المعلومات المحاسبة بعدة عوامل منها ما يتعلق ببيئة المحاسبة ومنها ما يتعلق بالمعلومات في حد ذاتها: [1]

[1]- رياض زلاسي، **مرجع سابق**، ص42

☜ العوامل البيئية (بيئة محاسبية): من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

✓ العوامل الاقتصادية: تختلف المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي ففي الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة إذ يتم التركيز على ضرورة توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين بينما في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

✓ العوامل الاجتماعية: تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت...الخ، فالسرية تؤثر على نشر المعلومات المحاسبية.

✓ العوامل القانونية: إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد والقوانين تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى خضوعها لتشريعات قانونية وضريبية منذ بدأ تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية.

✓ العوامل الثقافية: وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات بشكل خاص.

☜ العوامل المتعلقة بالمعلومات: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توفير عدد الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، كما أن استخدام الحاسوب في الوقت الحاضر أثر على المعلومات المحاسبية وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت مما أدى إلى انخفاض كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات وزيادة كمية المعلومات التي تلبي احتياجات المؤسسة والمستخدمين وزيادة عدد المستخدمين للمعلومات في العالم وفي الوقت المناسب.

☜ تقرير مدقق الحسابات « المدقق الخارجي» : يعتبر تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال تدقيق التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها.

المطلب الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن للإفصاح المحاسبي دور هام في أي مؤسسة، فهو يوفر جوا من الثقة بين المؤسسة والأطراف المتعاملة معها و ذلك من خلال توفير المعلومات والحقائق الهامة والملائمة والمتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

أولا: طبيعة الإفصاح المحاسبي

تطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبية، من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف ذات المصالح، مما استوجب وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية.[1]

*يقصد بالإفصاح نشر البيانات والتقارير والإعلان عنها وإيصالها للمساهمين والمستثمرين والقائمين على سوق الأوراق المالية وغيرهم، والإعلام عنها بالوسائل المختلفة التي تمكنهم من الإطلاع عليها، بصفة دورية، ويجب على الشركات الإفصاح عن المعلومات الهامة والتي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغير واختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية ولذلك اهتمت الجهات التي تضع المعايير المحاسبية الدولية بموضوع الإفصاح ووضعت المعايير الكفيلة بتحقيق الحد الأدنى والضروري من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها مع تطور ذلك باستمرار ليناسب التغيرات المتلاحقة[2].

كما يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة، ويعتبر الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية،

---

[1]– زغدار أحمد، سفير محمد، **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة، 2009 –2010، ص 83.

[2]– أحمد الباز، **الالتزام بالشفافية والإصلاح عن المعلومات في بورصة الأوراق المالية دراسة مقارنة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2015، ص105.

وهذا يعني أن تتضمن القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة لتجنب تضليل الأطراف ذات العلاقة[1] .

من خلال ما سبق نستنتج أن الإفصاح هو نشر البيانات والمعلومات المالية من خلال القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها، وكذا الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيرات تطرأ لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمؤسسة والتي تعتمد على المعلومات التي تم الإفصاح عنها في اتخاذ قراراتهم.

ثانيا: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

*تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المشار إليها بصفة عامة في توفير كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها.

ويلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين و بالتالي كبر حجم السوق رأس المال متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل (عمليات الشراء والبيع) لهذه الأسهم، وهذا يؤدي إلى إمكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المؤسسات عن الأرباح المستقبلية، ونشر معلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم وإذا تحققت كفاءة سوق المال فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة[2].

*أما الهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي: [3]

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتظليل في هذه القوائم.
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.

[1]– طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص55.

[2]– زلاسي رياض، **مرجع سابق**، ص 48.

[3]– **نفس المرجع**، ص49.

ثالثا: أسباب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن الإفصاح ليس غاية في حد ذاته تهدف للوصول إليها بمجرد حصول عملية الإفصاح نفسها، بل هو وسيلة لنشر وعرض المعلومات والبيانات المرتبطة بنشاط المؤسسة وإيصالها للجهات المستفيدة في الوقت المحدد، لذا قد تختلف أسباب تقديم وعرض البيانات حسب حاجة الجهات المستفيدة منها، وذلك كما يلي: [1]

- فقد تختلف حاجة الجهات الحكومية من البيانات والمعلومات عن حاجة البنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بعمليات تمويل المؤسسات الاقتصادية.
- أما العمال فهم بحاجة للإفصاح عن المعلومات الداخلية للقيام بواجباتهم على أحسن وجه وكذا توظيف هذه المعلومات لرفع مستوى الإنتاج وبالتالي تحقيق الربحية المخطط لها، وقد يكون لهذه المعلومات المفصح عنها دور في تعديل الخطط والبرامج وفق المعطيات الجديدة المفصح عنها.
- أما بالنسبة للمستثمر وصاحب الأسهم فإن ما يهمه هو معلومات عن المردود الاقتصادي أي الريع الموزع للسهم الواحد الذي يحصل عليه من استثماراته بالمؤسسة المعنية.
- وهكذا بالنسبة لبقية المستفيدين من عملية الإفصاح عن المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات المؤسسة.

رابعا: متطلبات الإفصاح المحاسبي: تتجسد متطلبات الإفصاح المحاسبي فيما يلي:[2]

- السياسات المحاسبية: تقاس عناصر القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية تختلف من مؤسسة لأخرى فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وبالتالي فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

[1]- إبراهيم جابر السيد، **الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية والعربية داخل البلاد الأجنبية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص57.

[2]- طارق عبد العال حمادة، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، مرجع سابق، ص ص56، 57.

- الأطراف والصفات الهامة: يجب أن تشمل ملاحظات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي أبرمت بين المؤسسة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة التي تربط المؤسسة وأطراف خارجية أخرى كالعلاقة بين الشركة القابضة والشركات التابعة.

- الأحداث اللاحقة: إن القوائم المالية تغطي فترة محدد من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية وغالبا ما تنشر بعد الفترة المالية بشهور وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم المالية بالفترة اللاحقة، وخلال الفترة اللاحقة قد تحدث بعض الأحداث الهامة أو تتوفر معلومات جديدة متعلقة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة في القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

- الشكوك حول استمرار المؤسسة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض استمرارية المؤسسة، ففي حالة غياب أي معلومات عن فشل المؤسسة أو عدم استمرارها فإنه يفترض أن تستمر المؤسسة إلى ما لانهاية، أما في حالة توفر معلومات بعدم استمرار المؤسسة أو أن هناك شكوكا حول استمرارها عندئذ يجب الإفصاح عن تلك في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

- الالتزامات المحتملة: ويقصد بها الالتزامات غير المؤكد حدوثها أو مبالغها وتتمثل عادة في القضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو منازعات مع أطراف أخرى، والتي قد تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي حالة تأكد هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمي من القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى درجة الموضوعية اللازمة لإدراجها ضمن القوائم المالية.

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه

أولا: أنواع الإفصاح: يظهر من خلال تطور الفكر المحاسبي اتجاها متزايدا نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته (إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل الأحداث غير المالية لا يمكن التعبير عنها بالأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار في تذليل العقبات)

ولابد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا للأهداف من خلال ما يلي:[1]

✓ الإفصاح الكامل: يدل على مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ويتم التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من خلال أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي يكون لها تأثير جوهري على مستخدمي القوائم المالية.

✓ الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

✓ الإفصاح الملائم: يقصد به الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، فليس المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لمستخدميها.

✓ الإفصاح التثقيفي « الإعلامي»: ويقصد به الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات كالإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية حيث يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

✓ الإفصاح الوقائي: يعتمد هذا الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مظللة وهذا بهدف حماية المجتمع المالي « المستثمر العادي » ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة حتى تكون غير مظللة للمستثمرين الخارجيين.

---

[1]– ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب GMSUD بسكرة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص96، 97.

✓ الإفصاح التفاضلي: إن التسمية في حد ذاتها تفصح عن المضمون حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على " التفاضل " أو التفاوت بين عناصر من خلال المقارنة لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو « التفاضل» بمعنى أن مؤيدي «الإفصاح التفاضلي» يفترضون مستثمرا أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة.

وبصفة عامة فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة مازال محل خلاف وهو إجراء غير مقبول عموما.

وفي الواقع العملي وبعيدا عن التحيز لا بد من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية دون تبني وجهة نظر معينة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

تعتبر القوانين والتشريعات والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق عوامل مؤثرة على الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية على النحو التالي: [1]

✓ العوامل التي لها علاقة بالبيئة: تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المؤسسة من أجل مقارنتها مع المؤسسات وتحديد المسؤوليات الاجتماعية لكل منها.

✓ العوامل التي لها علاقة بالمعلومات: إن للمعلومات تأثيرا كبيرا على درجة الإفصاح وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات، بالإضافة إلى قابلية التحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد « اقتصادية المعلومات» وتحديد تكلفة المعلومات ومستوى الإفصاح المتوفر بالقوائم المالية، بمعنى أن تكون منفعة الحصول على المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها.

✓ العوامل التي لها علاقة بالمؤسسة:

أ- عدد المساهمين: اتضح أن هناك علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح .

[1]- رياض زلاسي، **مرجع سابق**، ص ص52، 53.

ب- تسجيل المؤسسة بسوق الأوراق المالية: لهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح، بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق .

جـ- المدقق الخارجي: حيث يقوم المدقق الخارجي بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات المؤسسة، للوقوف على مدى التزامها بالأسس والقواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة.

- ✓ العوامل الأخرى: من أهمها صافي الربح، ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات المساهمة.
- ✓ العوامل التي لها علاقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد كثيرا من الدول خاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.
- ✓ العوامل التي لها علاقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحاسبية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خل إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية.

المطلب الثالث: أهمية المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات

نتيجة لتزايد استخدام المعلومات المحاسبية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية كان لابد من استخدامها والاستفادة منها عند اتخاذ القرارات، حيث تستمد المعلومات المحاسبية أهميتها ومكانتها من خلال مساهمتها في تحسين اتخاذ القرارات وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: المعلومات المحاسبية كأساس لتحسين اتخاذ القرارات

يرتبط تحسين اتخاذ القرار بشكل كبير على مدى جودة المعلومات التي يتخذ على أساسها، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة أو خاطئة أو غير دقيقة فمن الطبيعي توقع صدور قرار غير سليم، كما أنه كلما تحسنت جودة المعلومات كلما ازدادت فاعلية وتحسين اتخاذ القرار.

فالإدارة تحتاج إلى المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، من خلال سلطة ممارسة اتخاذ القرارات المختلفة وفي مختلف المواقف الإدارة.

ومما لاشك فيه أن النظام المحاسبي يعد المصدر الرئيسي للحصول على هذه المعلومات ذات الطابع المالي والاقتصادي وغيرها، والتي تستخرج من البيانات العديدة التي يسجلها المحاسب يوميا.

كما أن المعلومات المحاسبية شأنها شأن أي معلومات أخرى، حيث تمثل زيادة في المعرفة وتخفيض مخاطر عدم التأكد لدى متخذي القرار، وعلى عكس المعلومات الوصفية أو الشخصية، فالمعلومات المحاسبية عادة ما تكون كمية أو موضوعية، حيث تساعد هذه الأخيرة متخذ القرار بصورة أكثر فعالية مما لو كانت وصفية أو شخصية[1].

كما تبرز أهمية المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات من خلال ما يلي:[2]

- ✓ إن درجة الجودة في المعلومات المتوفرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة القرار المتخذة، فكلما زادت درجة الجودة في تلك المعلومات، كلما كان اختيار متخذ القرار من بين أفضل البدائل، أي أن المعلومات الجيدة تزيد من معرفة متخذ القرار، وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات.
- ✓ إن المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير في توقعات صانع القرار بالنسبة للأحداث القادمة بحيث يصبح العائد المتوقع من قرار أكبر ما يمكن، كما تساعد المعلومات المحاسبية أيضا في توضيح الرؤية لصانع القرار، وتحسين وتنمية إدراكه وزيادة فعالية صانع القرار وتحفيزه لاتخاذ القرار بصورة مباشرة من خلال الاختيار الجيد من بين البدائل المتاحة، وبالتالي صدور قرار رشيد.
- ✓ إن هناك اختلافا في المستويات الإدارية الثلاثة، ومن ثم تأثير ذلك على طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية اللازم توفرها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات الإدارة في كل مستوى.
- ✓ الاهتمام بتوجيه البحوث المحاسبية نحو الجوانب السلوكية المتعلقة بالكشف عن تأثير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تصرفات متخذي القرارات. أي معرفة سلوكيات متخذي

---

[1]– فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011، ص 211.

[2]– **نفس المرجع**، ص 213.

القرار حيال استخدام المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بدورية وسرعة التقارير المحاسبية وكذلك السرعة المطلوبة في إعداد هذه التقارير وتسليمها في الوقت المناسب عند الطلب.

✓ أخيرا يتضح من خلال ما سبق أهمية المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات، كما أن المؤسسات أصبحت تعتمد وبشكل كبير على المعلومات المحاسبية، وهذا ما يفسر التزايد المستمر في الطلب على هذه المعلومات المحاسبية في السنوات الأخيرة.

ومن العوامل الهامة التي ساعدت على هذا التزايد انخفاض تكلفة استخدام أجهزة الحاسوب، وبالتالي أصبح متخذ القرار اليوم أكثر استخداما للمعلومات المحاسبية واسترشادا بها في قراراته من نظيره في الأمس.

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المطلوبة لتحسين اتخاذ القرارات

هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في المعلومات المقدمة لمتخذ القرار والتي تكون ذات قيمة لمستخدميها، حيث سيتم عرضها وفق ثلاثة أبعاد رئيسية كما يلي:[1]

1- **البعد الزمني:** يتضمن هذا البعد الجوانب التالية:

✓ التوقيت: ويقصد به توفير المعلومات في الوقت المناسب لمتخذ القرار، وقد تكون المعلومة مفيدة في الوقت الحضر ولكن قد تفقد أهميتها بعد زمن قليل لذا على متخذ القرار أن يكون قادرا على الحصول على المعلومات في وقت الحاجة إليها.

✓ الحداثة: يجب أن تكون المعلومات متجددة وحديثة للاستفادة منها عند تقديمها لمتخذ القرار حيث تلعب الحداثة دورا مهما في جودة المعلومات حيث تقل قيمة المعلومات بتقادمها.

✓ الفترة الزمنية: يقصد بها الفترة الزمنية المطلوب توفير المعلومات عنها، فالمعلومات الملائمة هي التي تغطي الفترة الزمنية المطلوب الاستعلام عنها.

2- **بعد المضمون (المحتوى):** ويتضمن هذا البعد الجوانب التالية

✓ الدقة: أي خلو المعلومات من الأخطاء إذ أن دقة المعلومات تساهم في جودة القرارات، كما تعمل على تجنب القرارات الخاطئة والتقليل من التكلفة وإهدار الوقت ويختلف مدى الدقة في المعلومات المطلوبة حسب الحاجة إلى الاستخدام وطبيعة المشكلة، كما أن دقة النظام المعلوماتي

[1]-عبد اللاه إبراهيم الفقي، **نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 136- 139.

يؤدي إلى زيادة تكلفة المعلومات لذا لا بد من الموازنة بين كلفة المعلومات والعائد المتوقع الحصول عليه في حالة دقة المعلومات.

✓ الصدق والثبات: أي إعطاء المعلومات نفس النتائج التي أعطتها في كل مرة استخدمت فيها وأن تكون المعلومات التي يقدمها النظام تمتاز بالصدق والواقعية وتتطابق مع معطيات الواقع شكلا ومضمونا وتوجها.

✓ الملاءمة: أي أن تكون المعلومات ملائمة ووثيقة الصلة ولها دور في تحسين عملية اتخاذ القرار، ولا بد أن تكون ملائمة للموضوع ولها علاقة بالمشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها.

✓ الشمولية: ويقصد بها قدرة المعلومات على إعطاء صورة كاملة عن المشكلة أو عن الحقائق الظاهرة لموضوع الدراسة مع تقديم كل بدائل الحلول حتى يتمكن متخذ القرار من تأدية وظائفه المختلفة، وعلى متخذ القرار أن يقدر كمية المعلومات اللازمة لحل المشكلة حتى يتجنب الوقوع في بحر من المعلومات ما يسمى « بالإغراق» .

✓ الإيجاز: أي تقديم المعلومات اللازمة للأنواع المختلفة من القرارات حيث أنه لكل قرار وما يتطلبه من معلومات، إذ لا بد من إيجاز في المستوى أنه لكل قرار وما يتطلبه من معلومات، إذ لا بد من الإيجاز في المستوى الإستراتيجي دون الخوض في كم كبير من المعلومات عن الموضوع، ويمكن لمحلل النظم أن يساعد متخذ القرار على تحقيق هذه المهمة بطريقة منطقية.

3- **البعد الشكلي:** يتعلق البعد الشكلي بكيف تقدم المعلومة وتكون حاضرة لمن يطلبها، فهي تتعلق بالإجابة عن التساؤل « كيف » ويتضمن الجوانب التالية:

✓ الوضوح: أي تقديم المعلومات بطريقة وشكل يسهل فهمها من قبل المستخدم كلما أمكن ذلك، بحيث تكون المعلومات واضحة وخالية من الغموض حتى يتمكن متخذ القرار من الوصول إلى قرار صائب.

✓ التنظيم: ويقصد به أن تقدم المعلومات بشكل مرتب ومنسق ضمن معايير محددة مسبقا يتم تعظيم الاستفادة منها.

✓ المرونة: يقصد بها قابلية المعلومات على التكيف لأكثر من مستخدم وأكثر من تطبيق لذا يجب أن تكون المعلومات متوفرة بشكل مرن يمكن استخدامها مع الأنواع المختلفة للقرارات بفاعلية.

✓ العرض: ويقصد به طريقة عرض المعلومات، كأن تقدم بشكل مناسب كأن تكون مختصرة أو تفصيلية بشكل كمي أو وصفي أو أن تعرض على شكل جداول توضيحية.

الفرع الثالث: استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرار

إن الهدف الأساسي من أي نظام محاسبي يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لتحسين اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وبالشكل المناسب وبالمضمون المناسب، وبالتكلفة المناسبة وللشخص المناسب، كما تعتبر المعلومات المحاسبية احد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات على مستوى أي مؤسسة اقتصادية، بل إن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات إذ يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء للأطراف الداخلية بالمؤسسة أو للأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات[1].

وتتمثل أهم الوظائف التي تقدمها المعلومات لتحسين اتخاذ القرارات فيما يلي:[2]

- وصف المواقف والأحداث المختلفة والمؤثرة على اتخاذ القرار والتي تمثل المناخ الذي يتم في إطاره تحسين اتخاذ القرار.
- تحليل المواقف والأحداث السابقة وتفسيرها للوصول إلى العوامل والمتغيرات الأساسية المحددة لها، وكذلك للوصول إلى العلاقات التي تربط العوامل وتحركها.
- مساعدة متخذ القرار في تحسين اتخاذ القرارات من خلال توفير أسس المقارنة والمفاضلة بين الحلول والإجراءات البديلة لاختيار أفضلها.
- توفير المعلومات عن الأحداث والظواهر المستقبلية « التنبؤات» الأمر الذي يمكن متخذ القرار من الإعداد لها والتخطيط لمواجهتها.
- تقييم السياسات والقرارات لبيان مدى فعاليتها وكفاءتها لتوفير المعلومة اللازمة لمتخذ القرار.

كما تتمثل المنافع التي يمكن أن تتحقق من استخدام وتوفر المعلومات لمتخذ القرار فيما يلي[3]:

- تنمية قدرات متخذ القرار من خلال الاستفادة من المعلومات المتاحة .
- ترشيد وتنسيق ما يبذله متخذ القرار من جهد في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات.
- اكتساب قاعدة معرفية عرضية لحل المشكلات.

---

[1]– ماهر سالم أبو هداف، **تقيم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص 41.

[2]– عبد اللاه إبراهيم الفقي، **مرجع سابق**، ص 116.

[3]– محمد عبد الفتاح ياغي، **اتخاذ القرارات التنظيمية**، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ، 2010، ص ص175، 176.

- توفير بدائل وأساليب حديثة لحل المشكلات واختيارات تكفل الحد من هذه المشكلات في المستقبل.
- رفع مستوى وكفاءة النشاطات التي تقوم بها المؤسسات.
- والأهم من كل ما سبق ضمان القرارات السليمة في جميع أقسام المؤسسة وعلى مختلف مستويات المسؤولين فيها.

أما بالنسبة للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في عملية تحسين اتخاذ القرار فمرتبط بشكل أساسي بالأفق الزمني، فمن المعلوم أن المعلومات المحاسبية تلعب دورا أكبر في القرارات ذات المدى القصير عن الدور الذي تلعبه في القرارات ذات المدى الطويل[1].

الفرع الرابع: العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحسين اتخاذ القرارات

تعتبر المحاسبة أسلوب لغوي وأداة للاتصال باعتبارها نظاما للمعلومات الواجب إيصالها إلى المستخدمين للاستفادة منها في اتخاذ القرارات لذا إن هناك علاقة بين اتخاذ القرار والمعلومات المحاسبية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (06): العلاقة بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرار

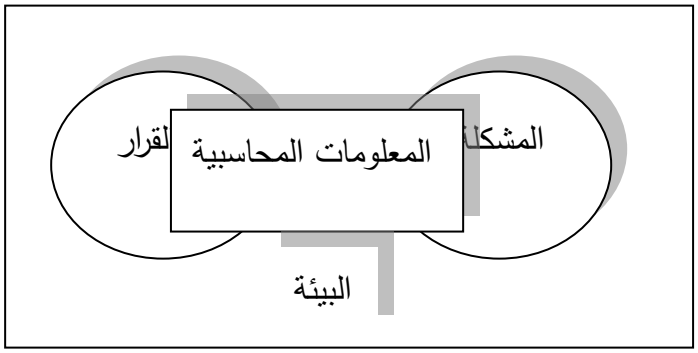

المصدر: مشري حسناء، **دور، وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرار**، مذكرة ماجستير تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، 2007– 2008، ص143.

[1]– سليمان سفيان، مجيد الشرع، **المحاسبة الإدارية** " **اتخاذ قرارات ورقابة** "، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 44.

يتضح من خلال الشكل طبيعة المشاكل التي نواجهها في ظل بيئة محددة والتي تستوجب أن تجمع حولها بعض المعلومات المحاسبية والتي تشكل المصدر الأساسي لصنع واتخاذ القرار بمعنى آخر يجب أن تكون هذه المعلومات صالحة لاتخاذ القرار.

إن نظام المعلومات المحاسبية جزء من نظام المعلومات الرئيسي للمؤسسة حيث يقوم بالحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات تكون صالحة للمستخدم في عملية اتخاذ القرارات، وبهذا الصدد ظهرت نظرية تسمى " نظرية الصلاحية ".

ولقد ظهرت نظرية الصلاحية في سنوات الستينات محدثة تغييرا هاما في الطرح المحاسبي حيث ترى أن مصطلح " معلومات محاسبية لم يعد كافيا لوصف الحقيقة ولا بد أنه في كثير من الأحوال استبدال هذا المصطلح بمصطلح " معلومات مالية " تعبيرا عن الطبيعة الاتصالية التي تقوم عليها هذه النظرية، وإذ أنه من أهدافها تزويد متخذي القرارات الاقتصادية بالمعلومات اللازمة ، وكما تحاول طرح مجموعة من الأسئلة من حيث مفهوم مستخدم المعلومات المحاسبية وأهداف وخصائص المعلومات المحاسبية وكمية المعلومات المحاسبية الواجب توفيرها وتطوير الفكر المحاسبي والبحث التطبيقي المحاسبي، كما أن تأثير المعلومات المحاسبية على القرارات الإدارية ينقسم إلى درجتين:[1]

الأولى: تقوم على أن المعلومات المحاسبية تسهل عملية اتخاذ القرار من خلال تزويد متخذ القرار بأكبر قدر من المعلومات حول موضوع القرار.

الثانية: تعتمد على قيام متخذ القرار باستخدام المعلومات المتاحة.

وعليه يمكن القول بأن الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات يتوقف على صلاحية هذه المعلومات ودرجة الصلاحية هنا تعتمد على عدة عوامل ننجزها كما يلي:

- الهدف من استخدام المعلومات.
- توقيت إصدار المعلومات.
- الطرف الموجه إليه المعلومات.
- إلى أي مدى تشبع هذه المعلومات احتياجات المستخدم.
- ما هي البدائل المتاحة لهذه المعلومات.

[1]– مشري حسناء، **مرجع سابق**، ص ص143– 144.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبية وتحسين اتخاذ القرارات

يعتبر نظام المعلومات بشكل عام ونظام المعلومات المحاسبية بشكل خاص من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها المؤسسات في توفير المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية وكذا الجهات الخارجية، من خلال معالجة كم هائل من البيانات في إطار وظيفتها الأساسية ألا وهي عكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة، بالإضافة لاستخدام نظام المعلومات المحاسبية كأداة لاتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما سيكون محور اهتمامنا من خلال هذا المبحث كالتالي:

المطلب الأول: طبيعة نظام المعلومات المحاسبة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبة في الوقت الحالي الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات للإدارة والأطراف الخارجية الأخرى وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم نظام المعلومات ووظائفه وكذا الأنظمة الفرعية المكونة له.

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبة

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبية

ويعرف بأنه: "أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية"[1]

وبالتالي فنظام المعلومات المحاسبية يعتبر جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية، كما أن نظام المعلومات المحاسبية لا يعتبر بديلا لنظام المعلومات الإدارية أو منفصلا عنه وإنما يعتبر من النظام الفرعية المكونة له وينحصر الفرق بينهما أن الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية، بينما الثاني يختص بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المؤسسة[2]

[1]– أحمد حلمي جمعة، عصام فهذ العربيد، زياد أحمد الزعبي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 14.

[2]– ستيفن أ.موسكوف، مارك.ج.سيمكن، **نظم المعلومات الحسابية لاتخاذ القرارات**،دار المريخ للنشر، السعودية،2000، ص25 .

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبية

يجب أن يتميز النظام المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها: [1]

1-اقتصادية التشغيل: أي ضرورة أن تكون منافع وعوائد النظام المعلومات المحاسبية أكبر من أو تساوي تكلفة تشغيله حتى يمكن أن نصفه بأنه اقتصادي.

2-بساطة الهيكل: كلما زادت بساطة نظام المعلومات المحاسبية زادت منافعه وعوائده بحيث تزداد قدرة المحاسبين على فهمه وإستعابه والتعامل معه والاستفادة منه، ويصعب على محاسبي المؤسسة من إستعاب مكوناته وهيكله كلما تشابكت وتعقدت مما يحد من إمكانيات استخدامه وبالتالي كلما كان النظام بسيطا زادت فاعليته في تحقيق الأهداف المرجوة منه .

3-المرونة: يجب أن يتسم النظام المعلومات المحاسبية بالمرونة حتى تزيد مقدرته على التكيف مع أي تغيرات قد تحدث في احتياجات مستخدميه أو الأهداف المرجوة منه نظرا لأن هؤلاء المستخدمين يعملون في بيئة داخلية أو خارجية متغيرة ومتقلبة باستمرار.

4- الملاءمة: يجب أن تتسم المعلومة التي يوفرها النظام بالملائمة وتكون ملائمة إذا كانت دقيقة وتناسب إحتياجات مستخدميها وتصلهم في الوقت المناسب وهذا بدوره يتطلب الدقة والثقة في المدخلات لأن حدوث أي خطأ في المدخلات يؤدي حتما إلى إنتاج معلومات خاطئة.

كما انه من خصائصه: [2]

5-أن يسهل عملية التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة.

6-أن يتضمن نظام المعلومات المحاسبية نظام مراقبة وتدقيق داخلي وخارجي.

ثالثا: مقومات نظام المعلومات المحاسبية

- يقوم نظام المعلومات المحاسبي على العناصر التالية: [3]

أ- مجموعة من المستندات الممثلة لأوجه النشاط المختلفة للمؤسسة: فالمستندات هي أساس المحاسبة ودقتها تتوقف على دقة النتائج التي تؤدي إليها.

ب- دفاتر اليومية: ويتم القيد فيها من واقع المستندات

---

[1]- طه الطاهر إبراهيم، وأخرون، **تصميم النظم المحاسبة**، مطبعة مركز التعليم المفتوح جامعة القاهرة،1997، ص ص13،14.

[2]- عقيلة محمد يوسف المبيضين، **النظام المحاسبي الحكومي وإدارته**، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص34.

[3]- صلاح الدين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الرسام، لبنان، 1998، ص11.

ج- دفاتر الأستاذ: بواسطتها تبويب الحاسبات في دفاتر اليومية، وتعتبر محور المحاسبة وعن طريقها يمكن تحقيق أهداف النظام المحاسبي.

د- مجموعة من التقارير أو الكشوفات، موازين المراجعة، قوائم نتائج الأعمال وقوائم المركز المالي.

هـ- إستخدام الأجهزة الحديثة والمتطورة حيث تساعد على دقة وسرعة وإنجاز عملية القيد والترحيل وتعمل في نفس الوقت على تقليل الأخطاء والتكلفة.

رابعا: مكونات نظام المعلومات المحاسبية

يشتمل نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المكونات يمكن عرضها بإختصار على النحو التالي: [1]

-وحدة تجميع البيانات: يقوم هذا الجزء بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل ، كما أن لأهداف المؤسسة وطبيعة المخروجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي تجمعها وتسجلها في النظام.

-وحدة المعالجة: تمثل الوسيلة المادية التي يتم من خلالها تحويل البيانات الأولية بحيث تكون قابلة للإستخدام، وقد تتم من خلال المحاسب أو من خلال التسجيل بالدفاتر المحاسبة.

-وحدة التخزين واستخراج البيانات أو المعلومات: تختص هذه الوحدة بتخزين البيانات والمعلومات المحاسبية والحفاظ عليها لغرض الرجوع إليها عند الحاجة سواء كان هذا التخزين آليا أو يدويا.

-وحدة توصل المعلومات: وهي الوسيلة التي بها يتم نقل وتوصيل البيانات والمعلومات المحاسبية وقد تكون هذه الوسيلة آلية على شاشات أو يدوية على الورق حسب الغرض.

الفرع الثاني: وظائف نظام المعلومات المحاسبية وأهدافه

أولا: وظائف نظام المعلومات المحاسبية: يؤدي نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف تتمثل فيما يلي: [2]

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المؤسسة بكفاءة وفعالية.
- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص ...إلخ.
- إنتاج معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وتوفيرها للمستفيدين.

[1] – كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص49 .

[2]- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة، عمان، 2006، ص ص45، 46.

– تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة، وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المؤسسة الأخرى

ويمكن تقديم شرح مختصر لهذه الوظائف كما يلي:

1- عملية الإدخال : تتضمن هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الحصول على البيانات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية للمؤسسة وقد تكون هذه الأحداث داخلية أو خارجية وتسجل في المستندات والوثائق الملائمة، التحقق من صحة البيانات والتأكد من شمولية المستندات وكمالها، يقوم نظام المعلومات المحاسبية بإستلام المستندات الأساسية الناجمة عن نظام العمليات مثل الفاتورة أمر البيع وثيقة الشحن ....إلخ.

ومن خلال مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات، كما أن الترقيم المسبق لكل مستند أو وثيقة يؤدي إلى تسهيل العمل وتحسين الرقابة.

2-المعالجة: يتم من خلالها إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

– تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا مثل: ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الدفع ...إلخ

– نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الدفع، الذي يتضمن نقل محتويات فاتورة الشراء، وصل الاستلام، أمر الشراء إلى المستند الجديد.

– ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة مثلا ترحيل فواتير المبيعات لأجله إلى حسابات المدينين ذات العلاقة وتسجيل العملية في اليومية وترحيل إلى دفتر الاستاذ.

– إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة بغرض حساب أرصدة الحسابات، ومجموعة العمليات المسجلة في اليومية ...إلج

– إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة لتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة

3-المخرجات: وهي الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبية وتتمثل في إنجاز التقارير والقوائم المحاسبية وهي بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية وذلك من خلال توفير معلومات مفيدة للإدارة والأطراف الخارجية.

4-رقابة البيانات: وتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي من أجل فرض الرقابة على البيانات.

ويمكن تجسيد هذه الوظائف من خلال الدورة المحاسبية لنظام المعلومات المحاسبية وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (07): الدورة المحاسبية لنظام المعلومات المحاسبية

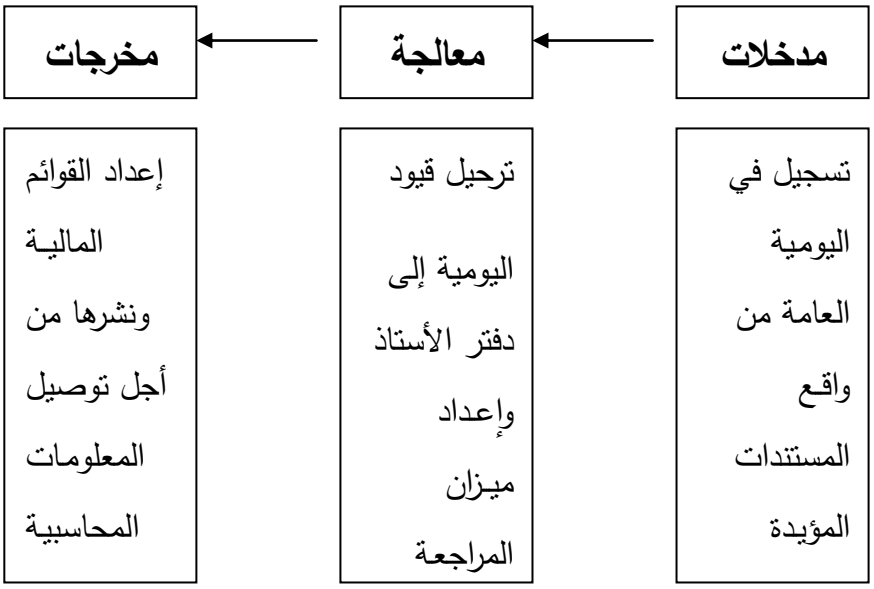

المصدر: مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة العامة**، مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، 2009، ص235.

ثانيا: أهداف نظام المعلومات المحاسبية: يسعى نظام المعلومات المحاسبية في أي مؤسسة لتحقيق الأهداف التالي:[1]

- توفير المعلومات والتي تمثل مخرجات النظام في صورة تقارير محاسبية بحيث تكون هذه التقارير ذات أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات
- يوفر نظام المعلومات المحاسبية الكثير من المدخلات للنظم الفرعية المعتمدة على الحاسب
- يجب أن تتوافر في بياناته وتقاريره الدقة في الإعداد والنتائج
- يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب
- يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة.

[1] – السيد عبد المقصود بيان، **تصميم النظام المحاسبي**، مؤسسة الشباب للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1987، ص ص11، 12.

كما تتجلى أهدافه في:[1]

- مصداقية العمليات المالية .
- المحافظة على ممتلكات النشاط الاقتصادي .
- المحافظة على المعلومات المدونة بشكل ثابت ومفهوم لدى مختلف العاملين بحقل المحاسبة .

الفرع الثالث: الأنظمة المكونة لنظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من مجموعة من الأنظمة الفرعية تتمثل في:

1-نظام أوامر الشراء: وتشتمل عملية الشراء على الخطوتين رئيسيتين :

تتمثل الأولى في تحديد ما هو المطلوب شراؤه ؟، وما هي الكمية المطلوبة ؟، ومن أين ؟، في حين تتعلق الثانية بآلية الطلب والاستلام ، والموافقة على الدفع للموردين

وبذاك يشتمل نظام الشراء على الوظائف الأساسية التالية: [2]

- إعداد طلب الشراء والحصول على موافقة عليه.
- إختيار الموردين وإصدار أمر الشراء.
- إستلام المواد أو البضاعة وإعداد محضر الاستلام، ثم المرافقة على الدفع.
- إعداد شيك الدفع وتسليمه للمورد.

2-نظام أوامر البيع: يختص بمعالجة طلبيات العملاء وينتج فاتورة العميل والبيانات الضرورية لتحليل المبيعات والرقابة على المخزون وفي كثير من المؤسسات تختص هذه النظم بتتبع طلبيات العملاء حتى تشحن المنتجات إليهم، ويقوم هذا النظام بتسجيل وفرز طلبيات العملاء وصفقات البيع، كما أنه يقدم معلومات عن الطلبيات المقبولة من نظام مراقبة المخزون بحيث تعالج هذه الأخيرة بأكبر سرعة ممكنة.

ويقوم نظام أوامر البيع بالوظائف الرئيسية التالية:[3]

- تلقي طلب العميل ومعالجته في نظام المعلومات
- إعداد البضاعة وشحنها للعميل
- إرسال الفاتورة له لسداد قيمة البضاعة

---

[1] – عبد اللطيف محمد حمزة، **النظم المحاسبية**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000، ص 24.

[2] – أحمد حسين على حسين، **مرجع سابق**، ص 118

[3] – عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة** ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 39.

– إستلام مبلغ البضاعة وإيداعه في حساب المؤسسة .

3–نظام المدفوعات النقدية: تشكل المدفوعات النقدية أحد أهم النظم وغالبا ما يفضل التعامل بالشيكات بدلا من التعامل بالنقد، وتعد حماية النقدية من أهم إجراءات الرقابة الداخلية كما أن نظام المعلومات النقدية يقدم معلومات تساهم في العديد من القرارات الإدارية من أهمها:[1]

– التسديد في الوقت المناسب من أجل الاستفادة من الخصم

– المساهمة في وضع الموازنة النقدية

– الرقابة على عمليات سداد الالتزامات والمدفوعات النقدية سواء كانت شيكات خاصة بالموردين أو شيكات خاصة بأجور العاملين.

4–نظام المقبوضات النقدية: للنقدية أهمية خاصة وتخضع لأشد متابعة ورقابة على عملياتها، وتوجد مجموعة أساسية من الإجراءات لحماية هذا الأصل الهام والحساس ومنها: [2]

– الإيداع الفوري للنقدية المقبوضة .

– الإحتفاظ بالحد الأدنى من الأرصدة النقدية في المؤسسة .

– وجود سجلات للنقدية .

– التسجيل الفوري للعمليات النقدية .

– دخول محدود إلى مناطق حفظ النقدية .

5–نظام الحسابات الدائنة: يحتفظ قسم الحسابات الدائنة بدفتر أستاذ الموردين حيث تسجل فيه عمليات الشراء الآجلة وعمليات السداد الخاصة بكل مورد، كما يحتفظ هذا القسم أيضا بملف للفواتير المصادقة التي لم يحن موعد سدادها، وملف للفواتير التي سددت بالفعل وبمجرد إستلام فاتورة المورد مصادق عليها من قسم المشتريات تتم مطابقتها مع المستندات التالية :(طلب الشراء، أمر شراء، محضر إستلام) وبعد التحقق من مصداقيتها ودقة بياناتها، يقوم قسم الحسابات الدائنة بإعداد الشيكات بقيم الفواتير المستحقة بعد إستبعاد الخصومات المستحقة ويرسلها مع المستندات الأخرى إلى قسم المدفوعات النقدية للتوقيع، ثم تسجل المدفوعات النقدية في حساب المورد وفي دفتر أستاذ الموردين[3]

[1] - عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سابق**، ص 194 .

[2] - عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سابق**، ص 195

[3] – أحمد حسين علي حسين، **مرجع سابق**، ص 136

6-نظام الحسابات المدينة: تمثل الحسابات المدينة حق المؤسسة على العملاء مقابل البضاعة المباعة أو الخدمات التي تم تقديمها للعملاء، ويحتوي دفتر أستاذ العملاء على حساب مستقل لكل عميل يظهر فيه حركة المبيعات الآجلة والمقبوضات من العملاء.[1]

7-نظام دفتر الأستاذ: يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة من حسابات العملاء، حسابات الموردين، ونظم المعلومات المحاسبية الأخرى، وفي نهاية كل فترة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة، وإعداد ميزان المراجعة، وجدول حسابات النتائج وميزانية المؤسسة إلى جانب عدة تقارير عن الإرادات ومصاريف المسيرين، كما أن النظام المحوسب لدفتر الأستاذ يساعد المؤسسة على القيام بهذه الأعمال بطريقة مرتبة ودقيقة ويقلل من عدد الأفراد والتكاليف مقارنة بالطرق اليدوية.[2]

المطلب الثاني: تدفق البيانات المحاسبية وخرائط التدفق

إن عمل نظام المعلومات المحاسبية يعتمد أساسا على تدفق البيانات التي يتحصل عليها من كافة إدارات وأقسام المؤسسة ومن الضروري أن يخضع تدفق البيانات هذا لإدارة ورقابة سليمة للتحقق من مصداقيتها ودقتها، ولهذا سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى:

الفرع الأول: تدفق البيانات المحاسبية

تشكل العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة من خلال ممارستها لنشاطها المصدر الأساسي للبيانات التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبية، وتتكون إما من عمليات اقتصادية داخلية أو من خلال علاقة المؤسسة مع محيطها.

أولا: تعريف تدفق البيانات المحاسبية

يعرف تدفق البيانات بأنه: " عرض وتصوير لمصادر البيانات وعمليات المعالجة التي تخضع لها، والجهات التي ستوجه إليها نتائج المعالجة من دون التعرض إلى البناء المادي للنظام مثل وسائل التخزين، البرمجيات المستخدمة والتنظيم المادي للبيانات على وسائط التخزين."[3]

---

[1] – أحمد حسين علي حسين، **مرجع سابق**، ص 137

[2] – عيادي محمد لمين، **مرجع سابق**، ص40 .

[3] – عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سابق**، ص69.

وتعتبر المستندات نقطة بداية تدفق البيانات المحاسبية إلى نظام المعلومات المحاسبية ويتم تسجيل البيانات التي تتضمنها المستندات في اليومية أولا ثم ترحل إلى دفتر الأستاذ أين يتم حساب الأرصدة النهائية ثم تنقل إلى ميزان المراجعة بهدف التحقق من صحتها ودقتها ومنه إعداد القوائم المالية.[1]

ثانيا: تصنيفات البيانات المحاسبية

تصنف البيانات المحاسبية إلي الصنفين الرئيسيين التاليين:[(2)]

1- بيانات مالية: وتتمثل في كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث بالمؤسسة ويتبعها أثرا ماليا، بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وهي تشمل كافة الأحداث الرئيسية الآتية:

أ- الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي.

ب- الأحداث الرأسمالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة واندثارها ومجالات التصرف فيها (بيع أو إستبدال).

ج- الأحداث الإيرادية المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح النشاط.

2- بيانات غير مالية: وتتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة ولا يتبعها أثرا ماليا، وهي نوعان:

أ- بيانات كمية: وهي تلك البيانات التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية، مثل عدد العمال، عدد الأسهم، ساعات العمل، ...إلخ.

ب- بيانات غير كمية: وهي تلك البيانات التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية، مثل مدى الاستفادة من البرامج التدريبية للعاملين، أذواق المستهلكين،...إلخ.

الفرع الثاني: خرائط التدفق

تعتبر الأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة الأساس في الحصول على البيانات المحاسبية والتي يتم انتقالها وتدفقها من خلال خرائط التدفق.

[1]- عيادى محمد لمين، **مرجع سابق**، ص66.

[2]- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، **مرجع سابق**، ص ص26،27.

أولا: تعريف خرائط التدفق

تعرف خرائط التدفق بأنها:" رسم تصوري باستخدام مجموعة من الرموز المتعارف عليها دوليا، إذ يوضح بيانيا تدفق البيانات والمعلومات وتتابع العمليات والأنشطة داخل نظام معين"[1].

خصائص خرائط تدفق البيانات: تتجلى أهم خصائص خرائط تدفق البيانات فيما يلي:[2]

1- بيانية: بمعنى أنها تستخدم العرض البياني بدل الوصف بالعبارات.

2- مجزأة: أي أنها تساعد في تبسيط العمل الكلي وتقسمه إلى أجزاء.

3- متعددة الأبعاد: بمعنى تبيان تفاصيل الكل ثم تفاصيل مرحلة الأولى من التفاصيل... الخ.

4- تركز على تدفق البيانات: تركز على المدخلات والمخرجات لكل عملية من العمليات التي يتضمنها النظام.

كما أن استخدام خرائط تدفق البيانات يحقق الآتي: [3]

1- عرض جميع مكونات النظام.

2- تتبع تدفق المعلومات والعمل.

3- عرض الوسائل المادية لإدخال وإخراج وتخزين البيانات.

4- إظهار العمليات الأساسية ونقاط القرار.

ثانيا: أنواع خرائط التدفق:

تظهر أنواع خرائط التدفق في أربعة مجموعات هي:

1-**خرائط تدفق النظام:** تركز على الأجزاء الرئيسية التي تهم مستخدم هذه الخرائط فعادة ما تتضمن خرائط تدفق العناصر الأساسية لمعالجة العمليات داخل نظام المعلومات المحاسبية كما توضح أيضا الأفراد والأقسام

التي تقوم بتنفيذ الأنشطة المختلفة داخل النظام، بحيث يتمكن القارئ لهذه الخريطة أن يتعرف بسهولة ويسر على الإجابة على الأسئلة الخاصة بالعناصر الأساسية للمعالجة وهي:[4]

- ✓ ما هي مدخلات النظام ؟

---

[1]- كمال السيد غراب، فادية محمد حجازي، **نظم المعلومات الإدارية**، جامعة الملك سعود للنشر والطباعة، السعودية،1997، ص121

[2] - **نفس المرجع**، ص103.

[3]- إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص287.

[4]- أحمد حسين علي حسين، **مرجع سابق**، ص158.

- ✓ ماهي الموارد المستخدمة في النظام ؟
- ✓ ما هو تتابع أو تسلسل العمليات وتدفق الأنشطة داخل النظام؟
- ✓ ما هي الملفات والدفاتر وطرق ووسائل التخزين المستخدمة في النظام؟
- ✓ ما هي مخرجات النظام؟
- ✓ ما هي إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في النظام؟

2- **خرائط تدفق المستندات:** تركز على تدفق المستندات بين المؤسسات أو داخل المؤسسة في حد ذاتها، تتكون هذه الخريطة من عدة أعمدة بحيث يظهر كل عمود وظيفة أو قسم ما داخل المؤسسة مثل: قسم المشتريات، المخازن، الحسابات...الخ، ويستخدم المدققين هذه الخرائط بغرض توثيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ،كما توضح مراحل إنشاء وتدفق وحفظ المستندات بالنظام وكذا تدفق الإجراءات التي تتم على هذه المستندات أي تحديد نقاط نشأة المستند ومسارات توزيعه داخل أقسام النظام إلى أن يصل إلى مقره الأخير.[1]

3- **خرائط تدفق البرامج:** من اجل تحويل البيانات إلى مخرجات هناك عدة خطوات للمعالجة، وكل خطوة تحتاج إلى برنامج مكتوب بلغة الحاسوب لتنفيذ عملية المعالجة كما يقوم المحاسبين بفحص خريطة تدفق البرامج عند تقييم نظام الرقابة الداخلية لنظام الحاسب الآلي وكذلك يستخدمها مصممي ومحللي النظم عند تصميم نظام محاسبي جديد فهو يوضح التتابع المنطقي للعمليات التي يجب أن تنفذ من قبل الحاسب أثناء تنفيذ البرنامج.[2]

4- **خرائط تدفق النظم:** عبارة عن تمثيل بياني يوضح العلاقة بين مكونات النظام وإجراءات تشغيله، ويستخدم المحاسبون خرائط النظم لتوصيف الإجراءات الآلية والعمليات اليدوية وحركة المدخلات والمخرجات من والى النظام[3]

---

[1]- كمال الدين الدهراوي، **مرجع سابق**، ص120.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص 123-125.

[3]- السيد عبد المقصود دبيان، وآخرون، **مرجع سابق**، ص257.

ثالثا: العناصر الأساسية لتمثيل خرائط التدفق:

هناك ثلاث رموز أساسية لتمثيل مختلف أشكال التدفقات الفعلية للمعلومات والعمليات وهي:

1-الرموز: تم التوصل إلى مجموعة من الرموز النمطية التي تستخدم في تمثيل الأنشطة والعمليات والإجراءات المختلفة التي يمكن التعبير عنها من خلال خرائط التدفق[1] ويمكن تصنيفها إلى:

- **رموز خاصة بالمدخلات والمخرجات:** ويمكن تجسيدها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم :(02) الرموز خاصة بالمدخلات والمخرجات

الرمز	اسم الرمز	الشـــــرح
	مستند أو وثيقة	مستند أو وثيقة معدة بشكل يدوي أو بواسطة الحاسوب.
	الإدخال و الإخراج	أي عملية ادخل بيانات إلى النظام أو الحصول على معلومات من النظام تمثل بهذا الرمز.
	العرض	المعلومات التي يجب أن تعرض على احد وسائط الإخراج المباشر مثل الشاشة.
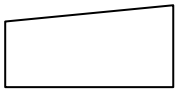	إدخال يدوي	يتم إدخال البيانات إلى النظام الحاسوبي عبر وحدات إدخال البيانات المباشرة.

المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة، عمان،2006، ص83.

[1]- ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006-2007، ص317.

- **رموز خاصة بالمعالجة:** ويمكن تمثيلها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03) :الرموز الخاصة بالمعالجة

الرمز	اسم الرمز	الشـــــرح
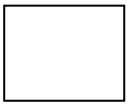	المعالجة	عملية المعالجة المنفذة بواسطة الحاسوب.
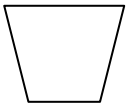	عملية يدوية	عملية معالجة تنفذ بشكل يدوي.
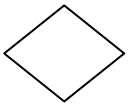	عملية القرار	يمثل الحاجة إلى اتخاذ قرار للتحويل من موقف لأخر أو من بديل للآخر.
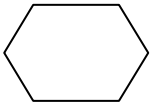	إعداد وتحضير	تشير إلى الانتقال من برنامج إلى آخر أو تعديل تعليمة معينة.

المصدر: السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص226.

- **رموزخاصة التخزين:** ويمكن تجسيدها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الرموز الخاصة بالتخزين

الرمز	اسم الرمز	الشـــــرح
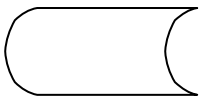	تخزين متصل بالحاسوب	يستخدم لتمثيل وظيفة مدخلات /مخرجات لأي نوع من أنواع التخزين المتصل بالحاسوب.
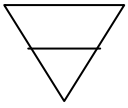	ملف تخزين منقل عن الحاسوب	يستخدم لتمثيل وظيفة مدخلات /مخرجات للأي نوع من أنواع التخزين المنفصل عن الحاسوب.

المصدر: أحمد حسين على حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، الدار الجامعية،الإسكندرية، ص162.

2 -**خطوط التدفق:** تستخدم لربط الرموز بخريطة تدفق المستندات ومن المفترض أن يكون الاتجاه في خرائط التدفق من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين، وإذ تم إتباع هذا الشرط فلا داعي إلى رسم رأس السهم، ولكن لابد من رسم رأس السهم إذا كان التدفق عكس ذلك.[1]

- **رموز خطوط التدفق:** ويمكن تمثيل أهم أنواع خطوط التدفق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): رموز خطوط التدفق

الرمز	اسم الرمز	الشـــرح
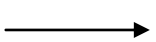	سير المستند أوالمعالجة	اتجاه سير عمليات المعالجة أو المستندات.
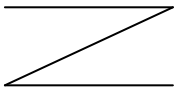	خطوط الاتصال	تحويل المبيانات. من مكان. إلى آخر بواسطة خطوط الاتصال.
	إيضاح	يستخدم هذا الرمز لتمثيل الملاحظات الإضافية.

المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، **مرجع سابق**، ص84.

4- **مجالات المسؤولية:** وهي تستخدم لتساعد قارئ خريطة التدفق أن يحدد التغيرات في المسؤوليات وقد تكون مجالات المسؤولية أقسام بالمشروع أو أجزاء داخل الأقسام أو موظف بالقسم.

رابعا: مستخدمي خرائط التدفق: هناك أربع فئات رئيسية تعتبر بمثابة المستخدم الرئيسي لخرائط التدفق هي: [2]

1- **المدير:** يواجه المدير العديد من المشاكل أثناء أداء العمل والتي يمكن استخدام خرائط التدفق للمساعدة على حلها، فيمكن للمدير الخبير بخرائط التدفق أن يستخدمها في اختبار بعض التغيرات من خلال طرح السؤال "ماذا لو..؟" ثم يختار من أحسن البدائل المقترحة كحلول لمشكلة معينة.

[1]- ثناء علي قباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 -2003، ص50.

[2] - أحمد حسين علي حسين، **مرجع سابق**، ص178.

2- **المحاسب:** يحتاج المحاسب كذلك إلى استخدام خرائط التدفق وذلك من خلال مشاركته في تحليل وتصميم النظم وعلى وجه الخصوص نظام الرقابة الداخلية المحاسبية ، كما تستخدم خرائط التدفق في هذا المجال في توثيق النظام وتقيمه من فترة إلى أخرى.

3- **المختصون في معالجة البيانات:** يتحمل المختصون في قسم معالجة البيانات المسؤولية الكبيرة في تحسين النظام القائم أو تطويره أو تصميم نظام جديد، وتعتبر خرائط التدفق من أدوات أساسية لتحليل وتصميم وتطوير النظم.

4- **المدقق:** تعتبر خرائط التدفق من الأدوات الضرورية و الأساسية لعمليات الفحص و التقييم التي يقوم بها المدققون في الوقت الحالي، ويقوموا بإعدادها بأنفسهم في حالة عدم توفرها من اجل الحصول على فهم كامل لكيفية العمل في هذا النظام، كما تعتبر أداة أساسية لتحليل وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه.

خامسا: مزايا وعيوب خرائط التدفق:

يمكن إبراز مزايا وعيوب خرائط التدفق من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06) : مزايا وعيوب خرائط التدفق

المزايا	العيوب
- توضح التسلسل المنطقي الذي تحدث به العمليات المعقدة - المساعدة في تصور الموارد المطلوبة التي تحدث خلال العمليات - تصف عن طريق الرسم ماذا يمكن ان يحدث وتتبعه كنتيجة لاتخاذ قرار معين - من أسهل أشكال التوثيق في الفهم لكل من الإدارة والعملاء - غالبا ما تستخدم من طرف المدقيقين لفهم إجراءات الرقابة بالمؤسسة وبالنظام .	- لا تمد المحلل بالتفاصيل اللازمة لبيان كيفية أداء العمل - لا تعطى تفاصيل عن عمل البرامج من خلال النظام - ارتباطها بتدفق المعلومات التي قد تخفى وراءها إجراءات هامة للنظام

المصدر: ابراهيم سلطان، **نظم المعلومات الادارية**، مرجع سابق، ص 289

المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم الوسائل التي تستخدم في تحسين اتخاذ القرارات، حيث أن له دور كبير في تسهيل عملية اتخاذ القرارات كما أن توفره بالمؤسسة له فوائد كبيرة إذ أنه يؤثر على مختلف مراحل اتخاذ القرار وهذا وسنحاول التركيز عليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: إستخدام نظام المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات

يمكن اعتبار نظم المعلومات في المؤسسة على أنها وسائل لاكتشاف الحقائق ذات الصلة بالقرارات، فصاحب المؤسسة الفردية الصغيرة يعتمد عند اتخاذه للقرارات على ذاكرته ومشاهدته الشخصية، لأن ذاكرته تحوي ما قد يحتاج إليه من بيانات، ولكن قدرة ذاكرة الفرد محدودة، وكلما ازداد عدد ونوع الخبرات التي يود متخذ القرار أن يعتمد عليها لاتخاذ قراره كلما ظهرت الحاجة إلى وسائل أخرى لاستكمال احتياجاته.

وتزداد المشكلة تعقيدا مع تزايد حجم المؤسسة، حيث لا توجد ذاكرة طبيعية للمؤسسة، بل ذاكرة الموظفين الذين يعملون بأقسامه المختلفة، وقد تتعرض المؤسسة إلى فقدان ما تجمع من بيانات في ذاكرة موظفيه لو قرروا ترك العمل، لهذا ظهرت حاجة ماسة إلى نظم للمعلومات تقوم بتجميع وحفظ البيانات.

ويقوم جامع البيانات بملاحظة الأحداث الاقتصادية في المؤسسة، وإرسال إرشادات عنها إلى متخذ القرار الذي يقوم بدوره بتفسيرها في ضوء المعلومات السابق تخزينها في ذاكرته، وما يشاهده في مناخ العمل، فإذا كان الاتصال فعالا، فإن الإرشادات التي يرسلها جامع البيانات، سوف تحدث نفس الأثر في متخذ القرار كما لو شاهد الأحداث بنفسه.

وفي دراسة تحليلية نظرية عن العلاقة بين البيانات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات في المؤسسة، حيث يقوم التحليل على تميز عملية اتخاذ القرار بثلاثة عوامل رئيسية هي:

أ/ مدخلات القرارات

ب / مخرجات القرارات

ج/ نماذج اتخاذ القرارات.

فمدخلات القرار عبارة عن العوامل التي يعتمد عليها متخذ القرار لاتخاذ القرار ومخرجات القرار عبارة عن القرار الذي قوم باتخاذه مدير المؤسسة، أما نماذج القرارات فهي تمثل العلاقة التي تربط بين القرار ومجموعة من مدخلات القرار.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأغراض الرئيسية لإعداد وتوزيع البيانات المحاسبية هو مساعدة متخذ القرار في عملية التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرار التي يقوم باستناد إليها، حيث أن مثل هذا التنبؤ بقيمة المتغيرات يعتبر ركنا أساسيا في عملية اتخاذ القرار، لذلك يمكن القول بأن مساهمة نظام المعلومات المحاسبية تنحصر في توليد البيانات ذات الطابع الاقتصادي التي يستند إليها متخذ القرار في التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات التي يقوم بإتباعها في الاختيار من بين استعمالات الموارد الاقتصادية المحدودة لإدارة المؤسسة [1].

الفرع الثاني: فوائد نظام المعلومات في اتخاذ القرار

تقدم نظم المعلومات العديد من الفوائد لمتخذي القرار كما تساعد العاملين في المؤسسة على أدائهم لوظائفهم، ومن أهم الفوائد التي يمكن أن تقدمها نظم المعلومات ما يلي:[2]

- تقديم المعلومات لمساعدة القائمين على اتخاذ القرار في تحسين اتخاذ القرار.
- تقديم المعلومات لجميع العاملين لمساعدتهم في أداء أنشطتهم الوظيفية.
- المساعدة في تقييم أنشطة المؤسسة وإجراء عملية الرقابة.
- مساعدة متخذي القرار على التنبؤ بالمستقبل بالنسبة لجميع أنشطة المؤسسة.
- تحديد قنوات الاتصال الأفقية والعمودية بين الوحدات المختلفة بالمؤسسة لتسهيل عملية استرجاع البيانات .
- حفظ البيانات لغرض إتاحتها عند الحاجة لمستخدميها.

فنظم المعلومات في اتخاذ القرار بدأت تشهد توسعا بشكل ملفت للنظر، ومنجزات هذه النظم اتسمت بخصائص جديدة فاقت أهمية ما شهده العالم خلال العقود الماضية، بمعنى تزايد معدل نمو المعلومات والتقنية في عصرنا الحاضر.

---

[1]– منذر يحي الداية، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

[2]– عبد اللاه إبراهيم الفقي، **مرجع سابق**، ص ص125 –127.

لقد اكتسبت نظم المعلومات صفة الأداء الفعالة في التخطيط وتحسين اتخاذ القرار، وتنوعت فوائد استخداماتها في العديد من الاستخدامات التخطيطية والتنموية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- توافر معلومات متعددة الأشكال والأحجام بتقنية عالية فضلا عن السرعة في معالجة المعلومات.
- إمكانية الحصول على معلومات حديثة متجددة عن المجال الذي يتخذ فيه القرار.
- إمكانية تحليل ومعالجة كم كبير من البيانات للبحث عن المعلومات المطلوب الحصول عليها بدقة عالية.
- تمنح معلومات موضوعية تساهم في مساعدة متخذ القرار بدقة وسرعة والإجابة عن أسئلة كثيرة.
- معالجة المعلومات التي تعتمد بدورها على كفاءة الأجهزة والبرامج المستخدمة.
- توفر زمن لإعداد ودقة المخرجات، وتقليص حجم الإنفاق والكلفة مما يوفر موارد مالية وفيرة.
- يتعامل مع كافة النشاطات المختلفة التي لها علاقة بإدارة المعلومات واتخاذ أفضل القرارات.
- تنفرد نظم المعلومات بقدرتها على تحليل المعلومات الكمية والوصفية معا، وفهم العمليات المختلفة وعرضها بصورة رقمية، وهذا بدوره مؤشر واضح على استيعاب مجال اتخاذ القرار للتكنولوجيا المتقدمة.

الفرع الثالث: دور نظام المعلومات في تحسين مراحل عملية اتخاذ القرار

إن الهدف الأساسي من نظام المعلومات المحاسبية هو خدمة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات ولهذا سنحاول إظهار طبيعة الدور الذي تلعبه نظم المعلومات في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار كمايلي:[1]

1- دور نظام المعلومات في مرحلة تحديد المشكلة: أهم ما تحتاجه هذه المرحلة هو القيام بعملية مسح للمحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة وبالتالي فإن لنظام المعلومات وخاصة المبني على الحاسوب أن يفيد متخذ القرار في هذه المرحلة خاصة من خلال المعلومات المخزنة مسبقا، وكذا من خلال ما يقدمه من تقارير تساهم في عملية البحث عن المشكلة وذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.

2- دور نظام المعلومات في مرحلة وضع الحلول البديلة: يفترض في مرحلة وضع الحلول البديلة توفر كل البيانات اللازمة لإجراء المزيد من التحليل، فمن المتوقع أن يتضمن نظام المعلومات في هذه

[1]- إبراهيم سلطان، **مرجع سابق**، ص ص82، 83.

المرحلة على نماذج للتخطيط والتنبؤ وبالتالي توفير العديد من النماذج الكمية والرياضية التي تساعد في التعرف على بدائل الحلول المختلفة وتقيمها .

كما أن النظم الخبيرة يمكن أن تساعد في إظهار بدائل الحل بالنسبة للمشكلات المعقدة كما يمكن أن تساهم في إجراء عمليات التنبؤ بنتائج البدائل.

3- دور نظام المعلومات في مرحلة الاختيار: يمكن أن يساهم هذا النظام في مرحلة الاختيار من خلال إجراء عمليات التقييم الكمي للبدائل، وأيضا من خلال إجراء تحليل الحساسية وتقديم الإجابات السليمة فيما يخص أسئلة " ماذا – لو "ومن ثم يمكن تحديد الحلول البديلة لحل المشكلات .

4- دور نظام المعلومات في مرحلة التنفيذ :في مرحلة التنفيذ فإن الأمر يتطلب إقناع الأطراف المشاركة والتي سوف تقوم بالتنفيذ، وعليه فإن الأمر يحتاج إلى عمليات اتصال بين العديد من الأطراف المعنية بالقرار وبالتالي فإن استخدام نظم المعلومات يسهل هذه الاتصالات من خلال شبكات الإعلام الآلي وكذا تسهيل عمليات التفسير والتبرير المصاحبة للقرار الذي تم اتخاذه حتى يسهل تنفيذه[1].

الفرع الرابع: التغيرات الرئيسية لنظم المعلومات في اتخاذ القرار

أحدثت نظم المعلومات تغيرات رئيسية في اتخاذ القرار تتمثل فيما يلي:[2]

- جعلت نظم المعلومات القرار أكثر تبسيطا وأقل تعقيدا، وأحدث تغييرات في إجراءات تحسين اتخاذ القرار، فالمؤسسات غير المتطورة التي لا تستعمل نظم المعلومات والحواسيب هي في الغالب غير كفؤة وبطيئة، وأقل تنافسية من المؤسسات التي وجدت حديثا.

- فصل العمل عن الموقع " المحل " Separating work from location حيث إن تكنولوجيا الاتصالات المرتبطة بنظم المعلومات المحوسبة، قد حدت وقصرت المسافات لكل متخذي القرار بالإضافة إلى الحداثة في المعلومات.

- إعادة التنظيم في انسيابية العمل Reorganizing work flows فنظم المعلومات قد حلت محل إجراء العمل اليدوي بشكل متقدم باستخدام إجراءات محوسبة وبالتالي التقليل من تكلفة العمليات في العديد من مواقع اتخاذ القرار التي كانت تستخدم الأساليب الورقية والطرق اليدوية التقليدية كما أن

---

[1]- أحمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 117.

[2]- عبد اللاه إبراهيم الفقي، **مرجع سابق**، ص ص165- 167.

إنسيابية العمل قد مكنت العديد من متخذي القرار ليس في تقليل التكلفة فقط بل في تحسين القرارات في حد ذاتها.

- زيادة المرونة في اتخاذ القرار، حيث يستطيع متخذ القرار استخدام التكنولوجيا في التنظيم بطرق أكثر مرونة وزيادة قدراته بتلمس وتحسس المتغيرات والتجاوب معها ونظم المعلومات تستطيع أن تعطي للمؤسسات مرونة لمعالجة بعض المحددات التي تفرض عليها وكيفية التعامل معها.
- إيجاد طرق جديدة حيث أن السمة الرئيسية لمتخذ القرار المعاصر هي القدرة على القيام بعمله عبر حدود المكان وبنفس الكفاءة تقريبا، وكما أنه يؤدي عمله عبر الشبكات التي تسمح بالتنسيق مع الآخرين عبر مسافات بعيدة.

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية لذلك فان نجاح أو فشل أي مؤسسة يعتمد على جودة القرارات التي يتخذونها، ومن اجل الوصول إلى تحسين اتخاذ القرار فان الأمر يتطلب الاعتماد على مخرجات المحاسبة المالية حيث:

ـ تعتبر القوائم المالية انعكاسا للنشاط الاقتصادي بالمؤسسة وحتى تساهم في تحسين اتخاذ القرارات لبد من تحليل هذه القوائم المالية من أجل إعطاء صورة صادقة وشفافة عن وضعية هذه القوائم لاتخاذ القرارات المناسبة.

ـ تسمح مؤشرات التوازن المالي من معرفة وضعية المؤسسة وتقييم أدائها وتوفير معلومات تساعد في تحسين اتخاذ القرارات.

ـ إن للنسب المالية القدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية لتفسير وتقييم القوائم المالية، وتتميز بمجموعة من الصفات تحسن من اتخاذ القرارات.

ـ تتمتع المعلومات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والتي تساهم وبشكل كبير في تحسين اتخاذ القرارات.

ـ للمعلومات المحاسبية أهمية كبيرة في تحسين اتخاذ القرارات.

ـ يعتبر نظام المعلومات المحاسبية بمثابة المرآة التي تعكس واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة فهو أداة دعم وإسناد بالنسبة لمتخذ القرار.

الفصل الرابع

المحاسبة المالية وتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–

تمهيد:

بغرض المساهمة في تجسيد الجانب النظري في الميدان التطبيقي وإسقاطه على أرض الواقع تم اختيار إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ألا وهي مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– وذلك من خلال التعرف على المؤسسة، ووصف وفهم أسس تدفق البيانات المحاسبية المالية وكيف يتم تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة محل الدراسة، وعليه ما هو واقع المحاسبة المالية وتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–؟ وهل المؤسسة تعتمد على مخرجات المحاسبة المالية في اتخاذ قراراتها؟ هذا ما سيتجلى ضمن محاور الفصل.

المبحث الأول: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة– من أهم وأنجح المؤسسات الاقتصادية خاصة على المستوى المحلي، ولذلك سوف يتم من خلال هذا المبحث تقديم لهذه المؤسسة من خلال تعريفها ونشأتها وأهدافها وعرض مختلف مراحل الإنتاج بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: تقديم لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة– من خلال تعريفها وأهم الوحدات التي تتضمنها بالإضافة إلى أهميتها في المجال الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة–

هي مؤسسة خاصة، أنشئت في إطار الشراكة بين مستثمر وطني ومجموعة العزيز الإماراتية المختصة في الصناعات الغذائية والفلاحية، وقد تأسست كشركة ذات مسؤولية محدودة "SARL" برأس مال قدره 135 مليون دينار جزائري، تقع ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة، يجتازها الطريق الوطني رقم 03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها الشرقي وكذا خط السكة الحديدية الرابط بين الشمال والجنوب الشرقي وبالمحاذاة من مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعيه " اللين والصلب". لقد تم إقامة المشروع بالمنطقة الصناعية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الاعتبارات الجبائية حيث أن المؤسسة استفادت من الاعفاءات الضريبية المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم (12– 93) كون أوماش ضمن المناطق الخاصة.

في 04 جوان 2007 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة إلى شركة ذات أسهم " SPA " حيث رفع رأسمالها الاجتماعي إلى 300 مليون دينار جزائري تتربع مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب على مساحة تبلغ 54225 م^2 ، منها 4920 م^2 مغطاة موزعة على وحدة الفرينة والدقيق بمساحة تقدر بـ 2850 م^2، ووحدة الكسكسي بـ 2070 م2.

تتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أربع وحدات هي:

- ✓ وحدة إنتاج الدقيق والفرينة وهي الوحدة الرئيسية.
- ✓ وحدة إنتاج الكسكسي بنوعيه المتوسط والرقيق.
- ✓ وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام بميناء جن جن بجيجل لكنها ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه القمح اللين والصلب وذلك من أجل :
  - التنازل عن طريق الوحدات لوحدة السميد والفرينة.
  - بيعه في السوق الجزائرية.
- ✓ وحدة صوامع تخزين الحبوب وهي في طور الإنجاز تقع بميناء " جن جن " بولاية جيجل.

مرت عملية إنجاز المؤسسة بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في مرحلة الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد والتصدير العمل في سنة 2000 باستيراد القمح بنوعيه وبيعه في السوق الوطنية ولتحقيق فوائض تساعدها في تمويل إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق والفرينة كانت في شهر أكتوبر عام 2000 ونهاية الأشغال في جويلية 2002 ، والانتاج الفعلي كان في شهر مارس من سنة 2003 .

أما فيما يتعلق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر عام 2001 وانتهت في ديسمبر 2002 ، ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003 .

وبذلك تنتج المؤسسة الفرينة والدقيق والكسكسي وغيرها بأحجام مختلفة وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): منتجات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

المنتج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية " الخبز"	50/ 25 كلغ
	ممتازة	50/ 25/ 10/ 02/ 01 كلغ
الدقيق	خشن	25 كلغ
	عادي درجة ثانية	25 كلغ
	ممتاز	25/ 10/ 05 كلغ
	رفيع	25/ 10 كلغ
	سمولات (SSSF)	25 كلغ
الكسكسي	متوسط	01/ 05 كلغ
	رقيق	01/ 05 كلغ
النخالة		40 كلغ

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: التعريف بالجانب القانوني لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي مؤسسة إنتاجية مندرجة قانونا ضمن شركات الأموال حيث بدأت نشاطها في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة " SARL " برأس مال قدره 135 مليون دينار، ثم تحولت إلى شركة مساهمة " SPA " برأس مال قدره 300 مليون دينار جزائري في جوان 2007 . تتمنع بالشخصية المعنوية وتخضع لأحكام القانون التجاري الجزائرى، كما أنها تخضع للنظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي.

من الناحية الجبائية فإن المؤسسة تخضع لجميع الالتزامات الجبائية والنظام الضريبي المتعلق بالأشخاص المعنويين وتتمثل هذه الضرائب في:

- ✓ الضريبة على أرباح الشركات (I.B.S) على أساس الربح المحقق.
- ✓ الرسم على القيمة المضافة (T.V.A) بمعدل 9 % على جميع عمليات البيع" فرينة، نخالة، كسكسى".
- ✓ الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (T.A.P) على أساس رقم الأعمال المحقق بمعدل 2% .
- ✓ الدفع الجزافي (V.F) على أساس كتلة الأجور والمعاشات الممنوحة للعمال والموظفين بالمؤسسة.
- ✓ الرسم العقاري (T.F) على أساس جميع الممتلكات العقارية للمؤسسة سواء كانت مبنية أو غير مبنية.

كما استفادت المؤسسة من الامتيازات الضريبية المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم (93-12) في إطار النظام الخاص باعتبار أن بلدية أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

الفرع الثالث: أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–

تعتبر المؤسسة محل الدراسة ذات أهمية اقتصادية كبيرة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، وتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة، ومن هنا تكمن أهمية المؤسسة في:

- ✓ تعتبر منتجات أساسية وضرورية للمستهلك.
- ✓ تغطي جزءا كبيرا من احتياجات السوق.
- ✓ توفير مناصب شغل وامتصاص جزء كبير من البطالة.
- ✓ الموقع الجغرافي والإستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بالمناطق الأخرى.

الفرع الرابع: أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

تسعى المؤسسة لتحقيق ميزة تنافسية خاصة بها، وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن لذلك سطرت مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- ✓ جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتغطية رغباتهم.
- ✓ العمل على توفير احتياجات السوق من المنتجات الغذائية " دقيق، فرينة ، كسكسي.
- ✓ وضع سياسات إنتاجية تتماشى ومتطلبات السوق.
- ✓ وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- ✓ توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل.
- ✓ تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

تنقسم المؤسسة محل الدراسة إلى عدة مديريات ومصالح من أجل التسيير الحسن، وتسهيل عمليات الرقابة، ويوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة بين مكونات المؤسسة.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–

ويتجسد الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة– فيما يلي:

الشكل رقم (08) الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة –

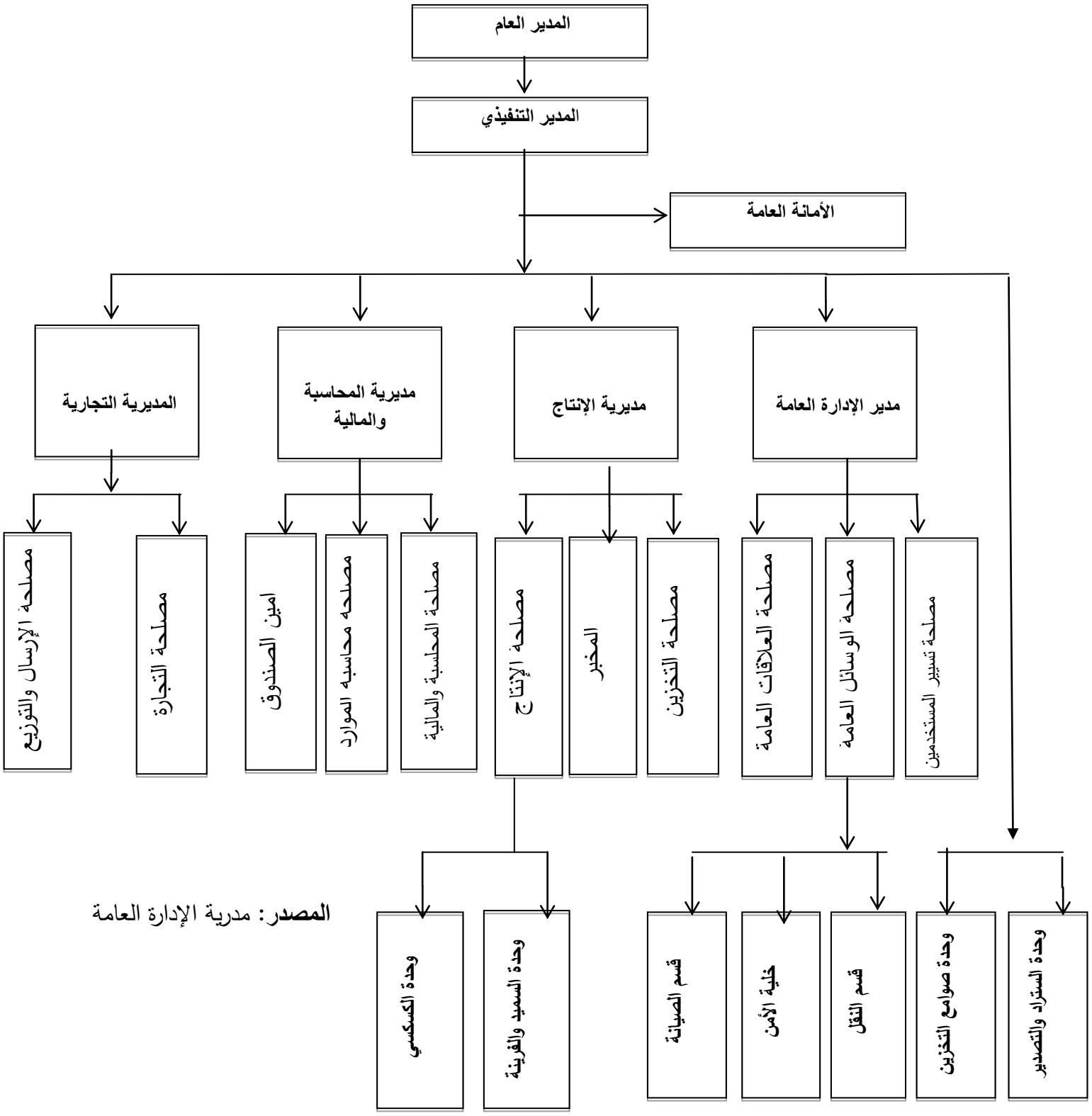

المصدر: مدرية الإدارة العامة

الفرع الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

يظم الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب مايلي:

1- **المدير العام للمؤسسة:** ويقوم بترؤس مجلس المراقبة الذي يتكون من المالكين (05 جزائريين و3 إماراتيين)، هذا المجلس الذي يعمل على مراقبة العمل وتطور المؤسسة، بالإضافة إلى إنشاء علاقات مع المؤسسات الأخرى، إلا أنه لا يتدخل في سير العمل.

2- **الأمانة العامة:** حيث تقوم بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد كذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمدير، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديريات والمصالح وتبليغ المعلومات لهذه الأخيرة، استقبال الفاكس والإرسال عبر متابعة البريد الإلكتروني.

3- **المدير التنفيذي:** ومن مهام المدير التنفيذي تسيير المؤسسة إداريا وتنفيذيا واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة والتنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة التالية:

❖ **مديرية الإدارة العامة:** تهتم هذه المديرية بتطبيق القوانين وضبطها، حيث تتفرع إلى المصالح التالية:

- **مصلحة تسيير المستخدمين:** تحرص هذه المصلحة على تسيير شؤون الموظفين من بداية العمل إلى نهايته من خلال تسيير الأجور، العطل، حركة الموظفين الخاصة بالنقل والترقية والتسريح، حوادث العمل وغير ذلك من الأعمال التي تخص الموظفين.
- **مصلحة العلاقات العامة:** وتعمل على القيام بالعمليات الخارجية المتعلقة بالعلاقات العامة للمؤسسة مثل التعاملات مع صندوق الضمان الاجتماعي، مصلحة السجل التجاري.
- **مصلحة الوسائل العامة:** تعمل على تأمين طلبات واحتياجات مختلف مصالح المؤسسة وكذا القيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة، وتندرج تحتها الأقسام التالية:

- **قسم النقل:** ويقوم هذا القسم بتسيير حظيرة المؤسسة من توفير وسائل النقل والاهتمام بالنقل اليومي الموظفين بالإضافة إلى إيصال الطلبيات للزبائن والمواد الأولية إلى المؤسسة.
- **خلية الأمن:** تسهر على توفير الأمن للمؤسسة بالإضافة إلى تسجيل دخول وخروج الشاحنات.
- **قسم الصيانة:** وتهتم بصيانة ومراقبة كل تجهيزات المؤسسة سواء الخاصة بالإنتاج أو وسائل النقل أو غيرها حيث تقوم بعمليات الصيانة الوقائية والعلاجية.

❖ **مديرية الإنتاج:** تشرف على عمليات الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة، مراقبة نوعية المنتوج...وتندرج تحت هذه المديرية الصالح التالية:

– **مصلحة الإنتاج:** تشرف هذه المصلحة على وحدة السميد والفرينة ووحدة الكسكسي وتتمثل مهامها في استقبال المادة الأولية والأكياس، الصيانة الوقائية والفنية، تحضير وتنظيف القمح بنوعيه لطحنه، تخزين المنتوج وتحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة.

– **المخبر:** للمؤسسة مخبرين حيث أن كل مخبر مخصص للقيام بتحاليل معينة، فمن مهامها مراقبة المواد الأولية والمنتوج النهائي وذلك بتحديد الخصائص التحليلية من أجل احترام المواصفات مراقبة الجودة، متابعة المادة الأولية عند وصولها، إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة وكذا إمكانية التخزين. بالإضافة إلى توفر المخبر على مطحنة تجريبية تضمن اختيار عينات القمح المقترحة من طرف المورد والتحاليل الأساسية المنجزة على مستوى المخبرين هي نسبة الرطوبة، الوزن النوعي للقمح بنوعيه، نسبة المواد المعدنية، نسبة الشوائب، مؤشر السقوط بالنسبة للقمح، وأخيرا يقوم المخبر بإعداد تقارير يومية يتم فيها تحديد النتائج النهائية المتوصل إليها لإعطاء منتوج ذو جودة عالية. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تتعامل مع مخبرين آخرين أحدهما في قسنطينة والآخر في باتنة وذلك للقيام بالتحاليل الخاصة بالبكتيريا والفطريات، إضافة للتأكد من التحاليل التي قام بها مخبريها.

– **مصلحة التخزين:** تقوم هذه المصلحة بتخزين كل ما تحتاجه المؤسسة لضمان السير العادي حيث هناك ثلاث أنواع للمخزون أولهم ويتمثل في مخزون المادة الأولية والمنتوج النهائي وهو الخاص بوحدات الإنتاج، والمخزون الثاني خاص بقطع الغيار والوسائل الكهربائية والميكانيكية الخاصة بالمؤسسة ككل، أما المخزون الثالث فيخص التجهيزات المكتبية ويتعلق بالجانب الإداري للمؤسسة.

❖ **مديرية المحاسبة والمالية:** تقوم هذه المديرية بجميع العمليات المتعلقة بالتسجيل المحاسبي ومعالجة البيانات المحاسبية وكل العمليات التي من شأنها التأثير على المركز المالي. حيث أن هذه المديرية تتفرع عنها المصالح التالي:

– **مصلحة المحاسبة العامة والمالية:** تقوم بتسيير الحسابات اليومية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة وإعداد الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى إعداد التقارير الشهرية الخاصة بالمالية توضح من خلالها الوضعية المالية للمؤسسة.

- **مصلحة محاسبة المواد:** تهتم بالمتابعة اليومية لتحركات المواد وإعداد كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع والحالة التجارية للمبيعات.
- **أمين الصندوق:** يقوم بتسديد كل المصاريف وأعباء المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى قبض المداخيل النقدية.

❖ **مديرية التجارة:** يتسم التنسيق بين هذه المصلحة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة ليتم توزيعها حسب الأولوية كون أن الطلب أكبر من الإنتاج حيث تقوم هذه المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية، حيث توضع في دفتر الطلبات، هذا الأخير يتضمن تاريخ الطلبية، حجم المعاملات بالنسبة للزبون، حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزونات وحجم الطلبيات.

يشرف على العمليات السابقة رئيس مصلحة التجارة، كما يشرف أعوان هذه المصلحة على عمليات تسجيل البيع ومتابعة حقوق المؤسسة الخاصة لكل زبون هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى متابعة الفوترة ليتم بعدها إرسال الفواتير إلى مصلحة المحاسبة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم تصريح شهري إلى مصلحة الضرائب.

المطلب الثالث: مراحل الإنتاج بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–.

قبل القيام بعملية الإنتاج تقوم المؤسسة بتوفير المادة الأولية القمح بنوعية، حيث كانت في السنوات 2003 إلى 2006 تفضل استيراد المادة الأولية من الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية، ألماني، فرنسا، سوريا) لاعتبارات السعر والجودة حيث للمؤسسة إمكانية اختيار المادة الأولية ذات جودة والسعر المناسب .

وبعد تغير المعطيات الدولية وغلاء أسعار القمح في الأسواق الدولية مما دفع المؤسسة إلى حصر شراء المادة الأولية من الدولة عن طريق تعاونية الحبوب والخضر الجافة التي تتبع نظام الحصص حيث تزود المؤسسة بقيمة 50% من طاقتها الإنتاجية فقط.

وبعد جلب المادة الأولية سواء عن طريق وسائل نقل المؤسسة أو عن طريق وسائل نقل الممون فيتم وزن الشاحنة في مدخل المؤسسة المزود بالجسر الوازن ثم يفرغ القمح في ألة الاستقبال التي تحتوي

على قنوات تأخذ المادة الأولية للتصفية الأولية وبعد ذلك جزء منها يوجه للتخزين والجزاء الأخر يمر بمراحل الإنتاج التي سنوضحها في ما يلي :

الفرع الأول: مراحل إنتاج السميد والفرينة: من أجل الحصول على منتوج الدقيق أو الفرينة فإنه يمر عبر المراحل التالية :

مرحلة 1: بعد ما يتم استقبال القمح الصلب أو اللبن على مستوى المخازن تنظيفه تنظيفا أوليا ثم تخزينه حيث يتم في هذه المرحلة التخلص من الأوساخ الكبيرة والشوائب وتخزينها في الخلايا " تخزين أولى " الخلايا الموجودة على مستوى المطاحن.

مرحلة 2: ثم تأتي مرحلة التنظيف التكميلي " تنظيف ثاني " حيث يعاد تنظيفه حيث يستخدم في هذه المرحلة عدة ألاتِ متطورة للتنظيف من أجل تصفية، ثم يضاف إليه الماء ويترك لبعض الوقت ليأخذ درجة رطوبة معينة " فترة راحة " حتى يتم نزع القشرة عن اللب لتسهيل عملية الطحن.

مرحلة 3: ثم تأتي مرحلة الطحن باستخدام آلات تسمى " الدار افيل " وتتم عملية الطحن عدة مرات حتى الحصول على النوعية المطلوبة وفي الأخير تتم الغربلة حيث يتم فيها فصل الفرينة عن النخالة بواسطة استعمال ألات تسمى plansichter ثم تخزين المنتوجين.

يتم وضح المنتوج في أكياس خاصة

ويمكن توضيح مراحل العملية الإنتاجية بالمؤسسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (09): مراحل إنتاج السميد والفرينة بالمؤسسة محل الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على معلومات من مصلحة الإنتاج

الفرع الثاني: مراحل إنتاج الكسكسى بالمؤسسة محل الدراسة

إن المادة أولية للإنتاج الكسكسى هي السميد، ويتم الحصول على هذا الأخير من وحدة إنتاج السميد، حيث يتجمع السميد في مجمع لتقديره، ومن جهة أخرى هناك مجمع لتقدير الماء ثم يتم خلط السميد والماء في خلاط لينتقل الخليط إلى مجمع الإنتاج ثم ينتقل الكسكسى إلى الفرن المزود بالبخار ثم إلى المجفف ومنه إلى المبرد وبعده إلى الغربال حيث يتم فيه تصفية المنتجات التامة وتحويلها إلى مخزن خاص بها ومن ثم تغليفها في أكياس مختلفة لأحجام، ومن جهة أخرى يتم عودة السميد من الغربال ومن مجفف لإنتاج إلى الخلاط وهناك كذلك طاحنة بعد الغربلة تقوم بطحن المواد الخشينة لتعود إلى المجفف وتمر مرة أخرى بالمراحل السابقة ويمكن توضيح هذه العملية أكثر من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (10): مراحل إنتاج الكسكسي بالمؤسسة محل الدراسة

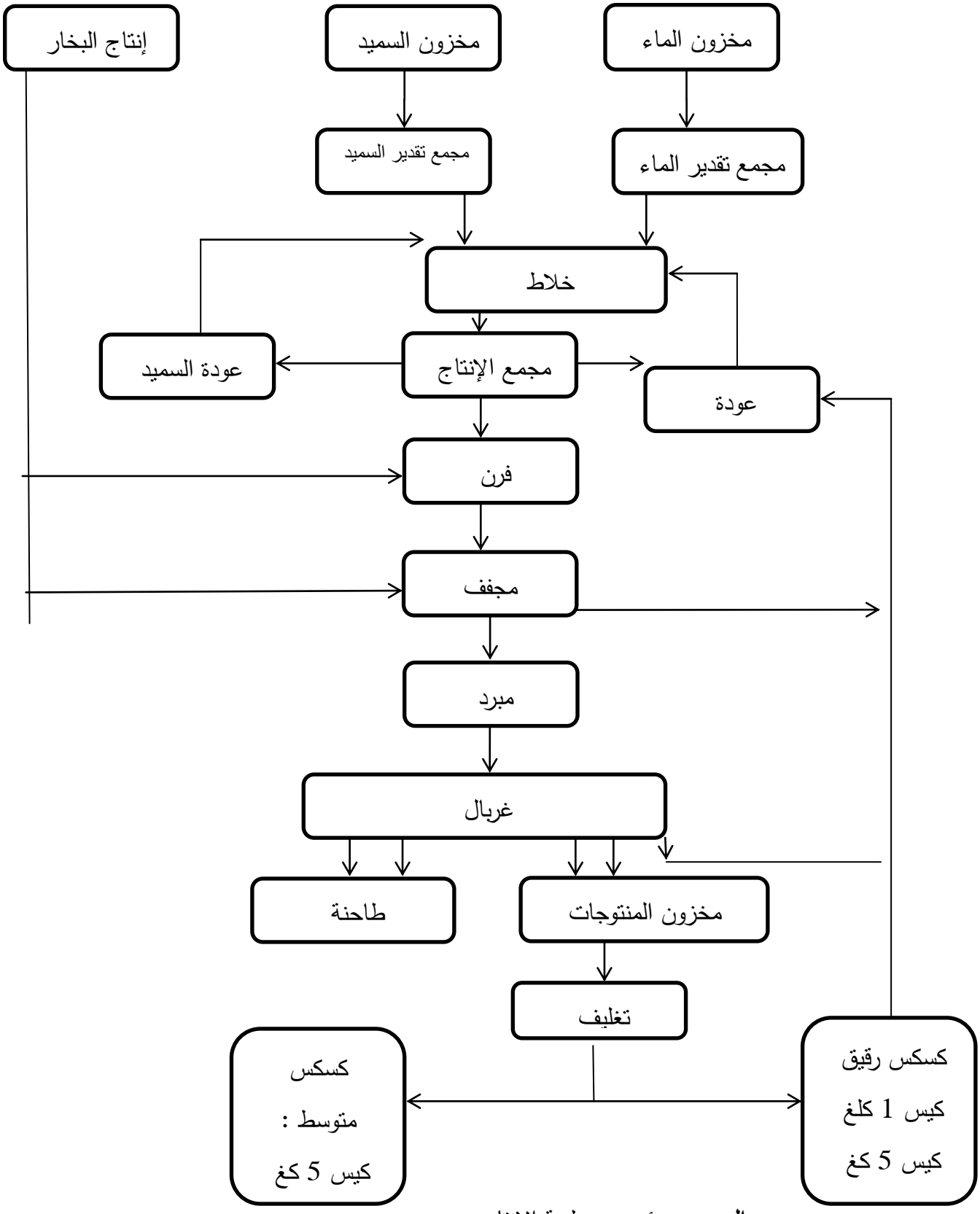

المصدر: رئيس مصلحة الإنتاج

الفرع الثالث: الجانب التسويقي لمنتجات المؤسسة محل الدراسة .

تقوم مديرية التجارة ضمنيا بكامل المهام التسويقية، فهي تسعى إلى تحديد المزيج التسويقي المناسب الذي يحقق للمؤسسة زيادة حصتها السوقية وتحسين أدائها وتنحصر السياسة التسويقية للمؤسسة محل الدراسة في.

1- **سياسة المنتج:** تنتج المؤسسة السميد، الفرينة والكسكسي إضافة غلى منتوج ثانوي يتمثل في النخالة، وكل نوع من هذه المنتجات يضم عدة أنواع أخرى ومن أجل تحقيق نوعية من هذه المنتجات قامت المؤسسة بإنشاء مخبر يساعد في المحافظة على مستوى الجودة المرغوبة، فكلما كانت النوعية جيدة زاد لإقبال على المنتجات وبالتالي تسهيل عملية التوزيع، كما تستخدم المؤسسة محل الدراسة تجهيزات تتصف بالحداثة ومواكبة التكنولوجيا حيث تعتمد على نظام ألي عبر كافة مراحل لإنتاج.

2- **سياسة التسعير:** يعتبر هذا الأخير من أهم عناصر المزيج التسويقي، ويتم تحديده عن طريق حصر كل التكاليف التي دخلت في العملية الإنتاجية، ثم يضاف إليها هامش ربح يحدد على أساس التكلفة الإجمالية، ويشكل السعر أهم العوامل التي تؤثر على توزيع المنتجات حيث أن أي تغير يطرأ عليه ينتج عنه تغير في الكميات المباعة أي هناك علاقة عكسية بين السعر والكميات المباعة.

3- **سياسة الترويج:** رغم أن حصتها السوقية في السوق المحلى معتبرة فإنها تقوم بعملية الإشهار لمنتوجاتها من خلال العلامة التجارية على جميع وسائل النقل التابعة لها، وكذلك المشاركة في المعارض المقامة على مستوى التراب الوطني ،كما أنها لجأت للإشهار خاصة لمنتوج الفرينة عبر المؤسسات التالية: قناة سميرة tv، 4 fifty، allégorie..

4- **سياسة التوزيع:** تتجسد سياسة التوزيع بالمؤسسة في الطرق التالية .

-**الطريقة المباشرة:** بمعنى وجود علاقة مباشرة بين العملاء والمؤسسة دون وسيط وتتعامل المؤسسة وفق هذه الطريقة مع المؤسسات التابعة للدولة وتجار الجملة، والمستهلكين الصناعيين.

-**الطريقة غير المباشرة:** وفق هذه الطريقة يتم لاستعانة بالوسطاء لتعريف المنتجات وهم تجار الجملة والتجزئة ونقاط البيع التابعة للمؤسسة.

المبحث الثاني: واقع استخدام المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على استخدام المحاسبة المالية بالمؤسسة محل الدراسة وواقع اتخاذ القرارات بالمؤسسة حيث تعتبر المحاسبة المالية من أهم مصادر الحصول على المعلومات والتي تستخدم في اتخاذ القرارات، وعليه سنحاول من خلال المبحث التركيز على المحاسبة المالية واتخاذ القرارات بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: المحاسبة المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–

منذ تأسيس مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة– وهي تستخدم المحاسبة التي تعتمد على الإعلام الآلي وهي مضبوطة ومحكمة وتخضع لكل القوانين المنصوص عليها قانونا .

وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الوثائق المساعدة على تطبيق المحاسبة المالية وكيفية تدفق البيانات المحاسبية بالمؤسسة محل الدراسة وكذا أهم مخرجات المحاسبة المالية بالمؤسسة.

الفرع الأول: الوثائق المساعدة على تطبيق المحاسبة المالية بالمؤسسة محل الدراسة

سنحاول الإلمام والتعرف على مختلف الوثائق التي تستعمل في تطبيق المحاسبة المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

أولا: الوثائق المستعملة في عملية الشراء

- ✓ وصل طلب الشراء " Bon de comande" يتم إرسال هذا الوصل من طرف المؤسسة ويقدم للمورد ويحرر من طرف الجهة الطالبة للمواد الأولية واللوازم (ملحق رقم 01).
- ✓ وصل الاستلام " Bon de Reception " يثبت هذا الوصل دخول المواد الأولية واللوازم إلى مخازن المؤسسة (ملحق رقم 02).

- ✓ فاتورة الشراء: يتم استلام هذه الوثيقة من المورد، وهي وثيقة تتضمن كل المعلومات الشخصية عن المورد والكمية المشتراة وسعرها والمبلغ الإجمالي للفاتورة (ملحق رقم 03).
- ✓ طلب التسديد " Demande de paiement " يحرر هذا الطلب من طرف مصلحة المحاسبة والمالية بعد استلام كل الوثائق السابقة الذكر وهو أمر بتسديد مبلغ الطلبية للمورد، ويكون التسديد بطريقتين:

– إما بطلب شيك " Demande de cheque ": تحرر هذه الوثيقة من أجل تسديد المورد عن طريق تحرير شيك بنكي (الملحق رقم 04).

– أو بطلب تحويل " Ordre de verment ": من خلال هذه الوثيقة يتم تسديد مستحقات المورد مباشرة بالتحويل إلى حسابه (الملحق رقم 05).

ثانيا: الوثائق المستعملة في عملية البيع

- ✓ طلبية الشراء " Demande D'achat " تقدم هذه الوثيقة من طرف الزبون إلى مصلحة التجارة تتضمن الكمية المطلوبة نوعها...الخ(الملحق رقم 06).
- ✓ وصل التسديد يحرر من طرف أمين الصندوق عند تسديد الزبون لمبلغ الطلبية.
- ✓ وصل التحميل " Bon D'enlevement " يحرر من طرف مصلحة التجارة من أجل السماح للزبون بتحميل المنتوجات المباعة. (ملحق رقم 07).
- ✓ وصل التسليم " Bon de livraison ": يقدم للزبون عندما يتم شحن البضاعة يتم إعداده من طرف مصلحة التوزيع. (ملحق رقم 08).
- ✓ مراقبة حالة التسبيقات التجارية " Etat suivi des avances commerciales" : وهي وثيقة خاصة بالمراقبة وتسيير المعاملات المالية التجارية مع الزبون وهي مقيدة في جهاز الحاسوب بمصلحة التجارة.
- ✓ فاتورة البيع: بعد إتمام عملية البيع يتم نقل ملكية البضاعة إلى الزبون، وتحتوي هذه الوثيقة على بيانات عن كمية البضاعة المباعة، مبلغ الفاتورة، مبلغ الضريبة، تاريخ الفاتورة، رقم الفاتورة، بالإضافة إلى معلومات شخصية عن المؤسسة كالسجل التجاري، العنوان، رقم الهاتف...الخ (الملحق رقم 09).

ثالثا: خصائص الوثائق المستعملة: من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في الوثائق هي:

- ✓ أن تصدر من الجهة المخولة وأن تكون أصلية.
- ✓ أن تكون مرقمة وتتضمن توقيع الأشخاص والمسؤولين.
- ✓ أن تكون واضحة ومحددة حيث تسهل قراءتها وفهمها.
- ✓ أن تأخذ شكلا نظاميا يتماشى مع العرف وتحقق الغاية من وجودها.

الفرع الثاني: أسس تدفق بيانات المحاسبة المالية بالمؤسسة محل الدراسة

أولا: أسس نشاط التموين " الشراء" بالمؤسسة محل الدراسة

تعتبر عملية الشراء من أهم العمليات التي تقوم بها مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة– من أجل توفير المستلزمات الأساسية التي تحتاجها، وتنحصر عملية الشراء أساسا في: شراء المواد الأولية واللوازم.

– **عملية شراء المواد الأولية واللوازم:** بالنسبة للمواد الأولية واللوازم التي تقوم المؤسسة بشرائها فهي تتمثل في: القمح بنوعيه اللين والصلب، الأكياس، الخيوط، الماء، بطاقات خاصة بالمنتج ومستلزمات أخرى، ويتم شراء هذه المواد من خلال:

– أمر بالشراء: يتم إعداده من طرف مصلحة التخزين ويتم إرسال نسخة لكل من مصلحة الإنتاج و المحاسبة والمصلحة التجارية.

– إعداد وصل طلب الشراء " Bon de commande " يصدر من طرف المصلحة التجارية حسب حاجة المؤسسة ويرسل للموارد ويتم ذلك بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج ومصلحة التخزين وكذا مصلحة المحاسبة والمالية، حيث يتضمن هذا الوصل على كل تفاصيل المواد واللوازم المراد شراؤها من حيث المواصفات التقنية والكميات...الخ.

– وصل الاستلام " Bon de réception ": ويتم إعداده من طرف غرفة التحكم والمراقبة "مصلحة الاستلام" الموجودة عند مدخل المؤسسة حيث يثبت استلام المواد الأولية واللوازم

وتتضمن مختلف البيانات كالكمية المستلمة، نوع المواد، وكذا تاريخ الاستلام، وتكون ممضاة ومرقمة ويتم إرسال نسخة إلى مصلحة المحاسبة والمالية ونسخة إلى المصلحة التجارية.

– وصل الدخول: يتم إعداده من طرف مصلحة التخزين وذلك بعد فحص ومعاينة المواد المشتراة ومطابقتها مع المواد المطلوبة من حيث الكمية والنوعية والمواصفات.

كما يتم إرسال نسخة إلى مصلحة المحاسبة والمالية ونسخة إلى المصلحة التجارية من أجل مطابقة ما هو موجود فعلا في فاتورة الشراء، ومن ثم يتم تسديد المورد من خلال إرسال أمر بتحرير شيك للمورد أو أمر بتحويل يحرره من طرف مصلحة المحاسبة.

الشكل رقم (11): خريطة تدفق لنشاط التموين بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة–

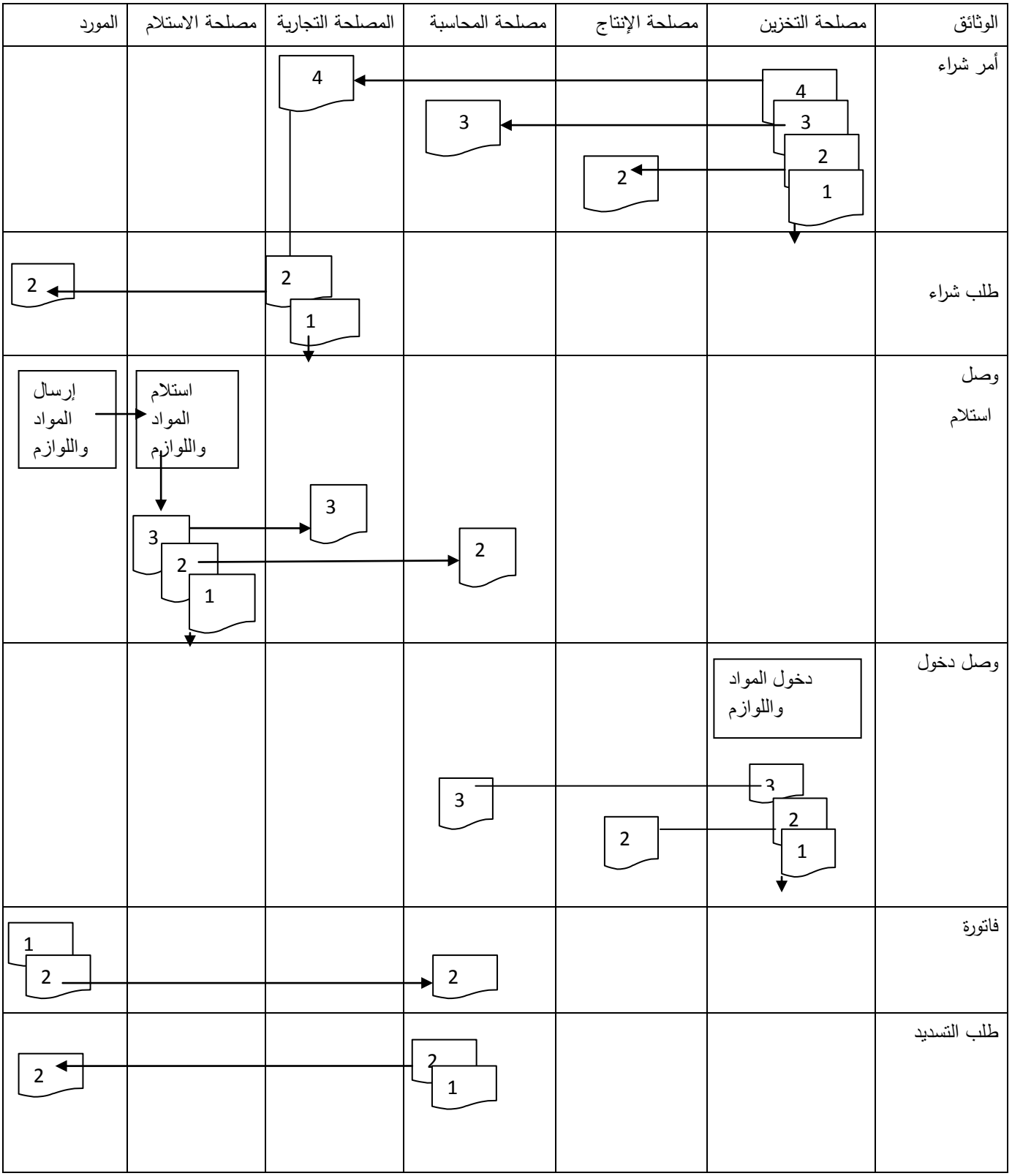

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: أسس نشاط الإنتاج بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب:

تقوم عملية الإنتاج بالمؤسسة محل الدراسة من خلال تحويل المواد واللوازم المشتراة إلى منتجات نهائية " فرينة، سميد، كسكسي" جاهزة للبيع ويتم ذلك كما يلي:

- أمر الإنتاج ويتم إعداده على مستوى المصلحة التجارية ويسلم إلى مصلحة الإنتاج وذلك في حالة عدم توفر الكميات المطلوبة من المنتجات في المخازن.
- طلب المواد واللوازم ويتم إعداده من طرف مصلحة الإنتاج ويسلم إلى مصلحة التخزين حيث يحتوي على كمية ونوعية الموارد واللوازم المطلوبة ليتم تحويلها إلى منتجات نهائية حسب أوامر الإنتاج.
- وصل خروج المواد واللوازم ويعد هذا الوصل من طرف مصلحة التخزين عند تسليم المواد المطلوبة إلى ورشات الإنتاج.
- وصل دخول المنتجات التامة إلى المخازن ويتم إعداد هذا الأخير من طرف مصلحة التخزين.

بالنسبة لوصل الخروج ووصل الدخول المواد واللوازم يتم التعامل بها شهريا " كل شهر وليس يوميا" مع مصلحة المحاسبة حيث يقوم المحاسب بمقارنة ما هو موجود في فواتير الشراء مع ما هو مسجل لدى مصلحة التخزين

وفي وثيقة تسمى ميزانية النشاط Billon D'activité (ملحق رقم10) بالنسبة للأكياس والخيوط وبطاقات المنتوج.

أما بالنسبة لاستهلاك القمح فهناك وثيقة تسمى حالة حركة القمح (ملحق رقم 11)

الشكل رقم(12): خريطة تدفق لنشاط الإنتاج بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة –

الوثائق	المصلحة التجارية	مصلحة الإنتاج	مصلحة التخزين	ورشات الإنتاج
آمر الانتاج	1	2		
طلب المواد		1 2	2	
وصل خروج المواد			1	
وصل دخول المنتجات التامة				1

: الجهة التي تصدر الوثيقة

: احتفاظ بنسخة من الوثيقة

المصدر: من إعداد الباحثة

ثالثا: أسس نشاط عملية البيع بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–

تشكل عملية البيع الإيراد الرئيسي للمؤسسة محل الدراسة، وتشترط عملية البيع: طلبية الشراء، السجل التجاري، البطاقة الضريبية.

– طلبية الشراء: ترسل من طرف الزبون إلى المصلحة التجارية وتتضمن كل التفاصيل عن المنتجات من حيث المواصفات والكمية...الخ.

– أمر البيع: تقوم بإعداده المصلحة التجارية يسلم للزبون ويحتوي على معلومات عن الزبون ونوعية وكمية المنتجات المطلوبة وكذا الأسعار المتفق عليها، تاريخ الشحن.

– وصل التسديد: يحرر من طرف أمين الصندوق حيث يقوم الزبون بتسديد قيمة المبيعات بناءا على آمر البيع .

– وصل التحميل: يحرر من طرف المصلحة التجارية، ويرسل إلى مصلحة التخزين حيث تقوم هذه الأخيرة بتحضير طلبية الزبون وشحنها.

– وصل التسليم: Bon de livraison: يحرر من طرف مصلحة التخزين عندما يتم تسليم البضاعة للزبون يتكون من نسخ:

نسخة عند الزبون

نسخة عند الخروج غرفة التحكم والمراقبة عند مدخل المؤسسة.

نسخة للمصلحة تجارية.

نسخة لمصلحة الشحن والتوزيع

– يتم إعداد الفاتورة للزبون بناءا على وصل التسليم من طرف المصلحة التجارية حيث تحتوي الفاتورة على معلومات تتعلق بالمؤسسة والزبون ورقم وصل التسليم، المنتجات المباعة والمبالغ وطريقة الدفع... الخ. ويتم إرسال نسخة من الفاتورة إلى مصلحة المحاسبة والمالية.

شكل رقم (13): خريطة تدفق لنشاط عملية البيع بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

الوثائق	زبون	المصلحة التجارية	أمين صندوق	مصلحة التخزين	مصلحة المحاسبة	غرفة التحكم والمراقبة
طلبية شراء	1					
امر البيع		1				
وصل التسديد		2	2 1			
وصل التحميل		2 1		2		
وصل التسليم	3	2		4 3 2 1		4
الفاتورة	2	3 2 1			3	

: الجهة التي تقوم بإصدار الوثيقة

: إحتفاظ بنسخة من الوثيقة

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الثالث: أهم التقارير الداخلية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة– مؤسسة اقتصادية وهي تقوم بتطبيق المحاسبة المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي ومن أهم مخرجات المحاسبة المالية الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى بعض التقارير الإدارية الداخلية التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات.

1- الميزانية وجدول حساب النتائج

- ✓ الميزانية: يتم إعدادها في نهاية كل دورة مالية بعد الانتهاء من عملية الجرد كما يوضحه
- ✓ جدول حساب النتائج: تتم إعداده أيضا في نهاية كل دورة مالية حيث يوضح كل من الأعباء والإيراد ونتيجة المحصل عليها.

2- التقارير الداخلية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة –

- تقارير النشاط – إقرارات الضريبة
- تقرير التسيير – تقرير محافظ الحسابات – تقرير مجلس إدارة

تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بإعداد مجموعة من التقارير والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة لما تحتوي عليه من معلومات تساعد على حسن سير العمل والرقابة وكذا اتخاذ القرارات ومن أهم هذه التقارير نجد:

- ✓ **تقرير النشاط:** يعد هذا التقرير شهريا ويقدم rapporte d'activité لمصلحة المحاسبة والمالية حيث يحتوي هذا التقرير على:

- ميزانية النشاط: bilan d'activité: وهي خاصة بحركة الأكياس والخيوط والبطاقات التعريف بالمنتوج يتم إعدادها من طرف مصلحة التخزين وتتضمن: المخزون الأولى، الكمية المشتراة، الكمية المستهلكة، مخزون آخر المدة، (الملحق رقم 10)

- حالة حركة القمح " Etat de mouvements pour blé dur يتم إعداد هذه الوثيقة من طرف مصلحة الانتاج حيث تتضمن هذه الوثيقة على حركة القمح في كل يوم من حيث: مخزون أول المدة، الكمية المشتراة، تنظيف القمح عن طريق التنظيف الأولى ثم التنظيف الثاني من خلال إضافة الماء، الكمية المستعملة، مخزون آخر المدة (الملحق رقم 11)

– وضعية الإنتاج " situation de production: تقوم بإعداده مصلحة الإنتاج ويتضمن الكميات المنتجة خلال الشهر من: الدقيق الخشن، دقيق من درجة أولى، دقيق ممتاز، سمولات، فرينة الخبر، فرينة ممتازة نخالة من القمح اللين، ونخالة من القمح الصلب (الملحق رقم 12)

– حالة حركة المواد Etat des mouvement matières تقوم بإعداد مصلحة حيث يحتوي على المخزون الأولى الكمية المنتجة، الكمية المباعة مباشرة، الكمية المباعة لدى نقاط البيع، الكمية المتنازل عنها من وحدة الدقيق إلى وحدة الكسكسي ....الخ (الملحق رقم 13).

- ✓ **تقرير التسيير**: يعد كل سنة من طرف المراجع الداخلي للمؤسسة، يتم من خلاله تقيم أداء كل من وحدة الفرينة والكسكسي، متابعة تطور عناصر الأصول والخصوم، تحليل جدول حسابات النتائج من خلال إتباع أسلوب المقارنة مع السنوات.
- ✓ **تقرير محافظ الحسابات:** يتم إعداد من طرف محافظ الحسابات خارج المؤسسة ويتضمن رأي محافظ الحسابات وملاحظاته حول حسابات المؤسسة والقوائم المالية التي تم تدقيقها.
- ✓ **تقرير مجلس الادارة:** يتضمن الخطط المستقبلية، حيث يتضمن إجتماع لكل رؤساء المصالح من اجل مناقشة وتحليل وضعية المؤسسة والخروج بنتائج وحلول تهم مستقبل المؤسسة.
- ✓ **قرارات الضريبة:** تصريحات شهرية: تتضمن g50 حيث تحتوي على TAP الرسم على النشاط المهني، TVA الرسم على القيمة المضافة، IRGالضريبة على المدخل الإجمالي

– تصريحات سنوية: تتضمن كشف العملاء Etat 104، كشف التصريح بالأجور والمرتبات خلال السنة G29، الميزانية الضريبية.

المطلب الثاني: اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى آليات اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة– وكذا أهم أنواع القرارات التي تتخذ على مستوى المؤسسة محل الدراسة.

آليات اتخاذ القرارات بالمؤسسة محل الدراسة

يتم اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال دراسة شاملة للموضوع المراد اتخاذ القرار بشأنه وكذا توفير المعلومات الكافية، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف المصالح والمسؤولين، حيث يتم عقد اجتماع بين مدير المؤسسة ومختلف رؤساء المصالح من أجل الخروج بقرارات صائبة.

ومن أهم أنواع القرارات المتخذ بالمؤسسة محل الدراسة

أولا: قرارات الاستثمار: من القرارات الهامة بالمؤسسة حيث تتطلب دراسة دقيقة من طرف الإدارة العليا، وهي من القرارات الإستراتيجية ذات الأهمية البالغة والتي تخصص لها المؤسسة مبالغ ضخمة وتتطلب دراسة دقيقة ومعمقة لأنه من الصعب التنبؤ بربحيتها كما أن أي خطأ في القرارات قد يؤدي إلى نتائج وخيمة ولا يمكن التراجع عنها.

وتقسم قرارات الاستثمار بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة إلى:

1- **قرارات الإحلال:** والغرض من هذا القرار هو استبدال آلات قديمة بأخرى جديدة حيث تكون أكثر مواكبة للتطورات التكنولوجية وذلك من أجل تحسين جودة ونوعية المنتوجات وزيادة وتيرة الإنتاج ولقد قامت المؤسسة منذ تأسيسها بالعديد من قرارات الإحلال .
ويتم اتخاذ قرار الإحلال بالمؤسسة محل التربص بالخطوات التالية:

الدراسة التقنية: يقوم مختص في هذا المجال مهندس " enjeneur" بمعاينة الآلات من أجل تحديد الحاجة إلى التغير الآلات سواء كان ذلك بسبب قدم الآلات أو من أجل الحصول على آلات أكثر تطورا.

الدراسة المالية: بعد انتهاء من الدراسة التقنية تأتي مرحلة الدراسة المالية من طرف مديرية المحاسبة والمالية وذلك من خلال تحديد حجم المشروع وتكلفته والقدرة المؤسسة على تمويله.

– ترفع الدراسة التقنية والمالية إلى مجلس الإدارة بالمؤسسة حيث يقوم بدراستها والموافقة عليها عند موافقة مجلس الإدارة على هذا المشروع يقوم هو الآخر برفعه إلى مديرية الإدارة العامة والتي تقوم بالموافقة على شراء الآلات الجديدة أما بالنسبة للآلات القديمة فغالبا ما يتم الاحتفاظ بها واستعمالها كقطع غيار.

2- **قرارات التوسع:** تعتبر قرارات التوسع من أهم وأصعب القرارات مقارنة بقرارات الإحلال سواء كان ذلك التوسع من خلال توسيع المؤسسة وإنشاء وحدات أخرى أو إدخال نوع جديد من المنتوجات.

ومن أهم قرارات التوسع التي قامت بها المؤسسة محل الدراسة قرار إنشاء وحدة صوامع لتخزين الحبوب، ويقدر الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع ب: 2 مليار دينار جزائري ويعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا من ناحية المساحة ومن ناحية الطاقة التخزينية، فمساحته تقدر ب: 9.6 هكتار تحصلت عليها المؤسسة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء " جن جن، أما الطاقة التخزينية لهذه الوحدة المكونة من 18 صومعة تقدر ب: 160 ألف طن، مع مساحة مغطاة لتخزين كمية قدرها 25 ألف طن، ولقد برمجت توسعة هذا المشروع كمرحلة ثانية لإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ: 80 الف طن، ومساحة مغطاة للتخزين ب 25 ألف طن، ولا يزال هذا المشروع قيد الإنجاز.

ثانيا: قرارات التمويل

يتم اتخاذ قرارات التمويل بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة من خلال مراعاة مدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها من جهة وكذا مدى إمكانيتها على خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعها من جهة أخرى، مما يضمن لها البقاء في سوق.

غالبا يتم تمويل مشاريع التي تقوم بها المؤسسة من خلال تمويل ذاتي بالإضافة إلى اللجوء إلى الاقتراض من بنك القرض الشعبي الجزائري CPA نظر لكون الآلات التي تقوم باستعمالها المؤسسة باهظة الثمن، وذات تكاليف ضخمة لذلك فهي تلجأ للاقتراض.

وخير مثال على ذلك الآلات التي قامت باقتنائها مؤخرا حيث تقوم الآلات بمليء الفرينة في الأكياس مباشرة 1 كلغ– 5 كلغ حيث تقوم مليء الكيس ووزنه وغلقه مباشرة دون لجوء إلى الوزن التقليدي وغلق التقليدي، فهي تعمل أليا وذات تكنولوجيا متطورة مما ساهم في تسريع وتيرة الإنتاج.

المطلب الثالث: أهمية المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

تعتبر المحاسبة المالية بمثابة المرآة التي تعكس لنا واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة محل الدراسة، حيث تقوم بتزويد كل مصالح المؤسسة بالمعلومات فكلما كانت المحاسبة المالية تسير بشكل جيد ومحكم فإن هذا يضمن لنا أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية صادقة ودقيقة وهذا له دور كبير في تحسين اتخاذ القرارات بحيث يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها.

وعليه سنحاول من خلال الآتي التركيز على كيفية استخدام واستغلال المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات، وإذا ما كانت المؤسسة محل الدراسة تعتمد على مخرجات المحاسبة المالية عند اتخاذ قراراتها.

في حالة قرارات الإحلال: في هذه الحالة فإن المؤسسة تسعى إلى إقتناء آلات جديدة لتحل محل الآلات القديمة نتيجة التقادم والتآكل من جهة ومن جهة أخرى كون الآلات الجديدة تتميز بالتطور التكنولوجي وزيادة في الطاقة الإنتاجية ومن خلال زيارتنا لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة فإن المؤسسة تعتمد على قرارات إحلال من خلال:

- دراسة ملف التكاليف دراسة شاملة لاقتناء الآلات.
- مصاريفها، ثمنها، عدد العمال على هذه الآلة، تكلفة المنتج في هذه الآلة كل ما تستهلك هذه الآلة.

الخروج في الأخير بميزانية تقديرية لدخول هذه الآلة الجديدة في المؤسسة ثم بعد ذلك يتم الاتفاق مع بنك CPA من أجل دراسة المشروع والحصول على الموافقة لإقتناء هذه الآلة.

نلاحظ أن المؤسسة بالرغم من كل الإجراءات التي تقوم بها من أجل تحسين اتخاذ قراراتها إلا أنها لا تعتمد على النسب المالية والتوازنات المالية في تحسين اتخاذ قراراتها، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الجيد للمعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة.

المبحث الثالث: المساهمة باستخدام مخرجات المحاسبة المالية لتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

بعدما تطرقنا في المبحث السابق لواقع استخدام المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–، سنحاول فيما يلي تقديم مساهمة لإبراز دور مخرجات المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة محل الدراسة من خلال التركيز على تحليل القوائم المالية واستخدام التوازنات المالية والنسب المالية لمعرفة كيفية تطبيقها في اتخاذ القرارات بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: استخدام التوازنات المالية كأسلوب لتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–

تعتبر القوائم المالية انعكاسا أساسيا لنشاط المؤسسة فهي تعكس لنا صورة المؤسسة بلغة مالية، لذا لابد من استغلال واستخدام محتوى هذه القوائم المالية وبذل جهد من أجل تحليلها وفهمها بغرض الحصول على معلومات تستخدم في تحسين اتخاذ القرارات المناسبة.

نقوم باستخدام ميزانيات المؤسسة للفترة: 2011–2015.

جدول رقم (08): أصول الميزانية بتاريخ 2012/12/31

الوحدة دج

الأصول	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية		
فارق إقتناء		
تثبيتات معنوية		
تثبيتات عينية		
أراضي	74715080.00	74715080.00
مباني	305161843.10	316853496.04
تثبيتات عينية أخرى	29255528.70	97336125.55
تثبيتات ممنوح امتيازها		
تثبيتات قيد الانجاز	4782764.97	9565529.94
تثبيتات مالية	0.00	0.00
سندات موضوعة موضع معادلة	0.00	0.00
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	0.00	0.00
سندات أخرى مثبتة	0.00	0.00
إقراض وأصول مالية أخرى غير جارية	163.904996.68	113909802.26
ضرائب مؤجلة على الأصل	9853047.90	9853047.90
مجموع الأصول غير الجارية	**587673261.36**	**622233081.69**
أصول جارية		
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	41344951.70	44051799.82
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	0.00	0.00
الزبائن	75385865.53	92207917.66
مدينون آخرون	29465440.62	85556801.34
الضرائب وما يشبهها	0.00	0.00
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	0.00	0.00
الموجودات وما شابهها	0.00	0.00
الأموال موظفة وأصول مالية جارية أخرى	0.00	0.00
الخزينة	22874434.35	23065475.88
مجموع الأصول الجارية	**172697184.44**	**244881994.70**
المجموع العام الاصول	**760370445.80**	**867115076.39**

المصدر: وثائق المؤسسة الملحق رقم(14) و(17).

الجدول التالي يوضح خصوم الميزانية بتاريخ 2012/12/31

جدول رقم(09): خصوم الميزانية بتاريخ 2012/12/31

الوحدة دج

الخصوم	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم اصداره	300000000.00	300000000.00
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات احتياطات مدمجة		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	-5831884497	24613233.33
رؤوس أموال خاصة أخرى الترحيل من جديد	174395254.52	149782021.19
الحسابات بين الوحدات	131945882.63	211793566.25
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع (1)	**548022292.18**	**686188820.77**
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	331280.00	26821110.23
الضرائب المؤجلة والمرصد لها	1608683.20	
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية2	**1939963.20**	**26821110.23**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	192545252.43	144869895.74
الضرائب	5226337.92	5987463.93
ديون أخرى	12636600.06	3247785.74
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم الجارية (3)	**210408190.42**	**154105145.41**
مجموع العام للخصوم	**760370445.80**	**867115076.39**

المصدر: وثائق المؤسسة: الملحق رقم(15) و(18)

جدول رقم (10): أصول الميزانية بتاريخ 2014/12/31.

الوحد دج

الأصول	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية		
أراضي	74715080.00	74715080.00
مباني	282255105.58	293470627.18
تثبيتات عينية أخرى	8607592.70	12061985.87
تثبيتات ممنوح امتيازها	0.00	0.00
تثبيتات قيد الانجاز	130400982.48	4792364.97
تثبيتات مالية	0.00	0.00
سندات موضوعة موضع معادلة	0.00	0.00
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	0.00	0.00
سندات أخرى مثبتة	0.00	0.00
إقراض وأصول مالية غير جارية	262339589.95	191572047.59
ضرائب مؤجلة على الأصل	380402.58	9853047.90
مجموع الأصول غير الجارية	**758698753.30**	**586465153.52**
أصول جارية		
مخزونات ومنتوجات التنفيذ	45578800.75	47986059.66
الزبائن	71109993.93	69069482.12
مدينون آخرون	13841527.40	3965092.22
الضرائب وما شابهها	113358142.86	3695092.22
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	0.00	0.00
الموجودات وما شابهها	0.00	0.00
الأموال موظفة وأصول مالية جارية أخرى	0.00	0.00
الخزينة	30270356.18	4018511123
مجموع الأصول الجارية	**274158821.12**	**190657907.50**
مجموع العام للأصول	**1032857574.42**	**777123061.02**

المصدر: وثائق المؤسسة: الملحق (20)، (23)

الجدول رقم (11): خصوم الميزانية بتاريخ 2014/12/31.

الوحدة دج

الخصوم	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم اصداره	300000000.00	300000000.00
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات احتياطات مدمجة		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية	28386443.16	23811982.42
رؤوس أموال خاصة أخرى الترحيل من جديد	139888773.37	116076790.95
الحسابات بين الوحدات	224006021.51	114639447.10
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية		
المجموع (1)	**692281238.04**	**554528220.46**
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية	121478537.42	3311280.00
الضرائب المؤجلة والمرصد لها	1608683.20	1608683.20
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية 2	**123087220.62**	**1939963.20**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الملحقة	204313704.02	20765283094
الضرائب	2004304.77	4135950.56
ديون أخرى	11171106.97	8866095.86
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم الجارية (3)	**217489115.76**	**220654877.35**
مجموع العام للخصوم	**1032857574.42**	**777123061.02**

المصدر: وثائق المؤسسة: الملحق (21)، (24)

جدول رقم (12): أصول الميزانية بتاريخ 2015/12/31.

الوحدة دج

الأصول	صافي N
أصول غير جارية	
أراضي	74715080.00
مباني	271039583.98
تثبيتات عينية أخرى	9084083.02
تثبيتات ممنوح امتيازها	
تثبيتات قيد الانجاز	130400982.48
تثبيتات مالية	
سندات موضوعة موضع معادلة	
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	
سندات أخرى مثبتة	
إقراض وأصول مالية غير جارية	292706460.93
ضرائب مؤجلة على الأصل	380402.58
مجموع الأصول غير الجارية	**778326593.00**
أصول جارية	
مخزونات ومنتوجات التنفيذ	3258258220
الزبائن	
مدينون آخرون	119132697.02
الضرائب وما شابهها	12307543.46
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	153273185.64
الموجودات وما شابهها	
الأموال موظفة وأصول مالية جارية أخرى	
الخزينة	18207599.12
مجموع الاصول الجارية	**335503607.44**
مجموع العام للأصول	**1113830200.44**

المصدر: وثائق المؤسسة: الملحق (26)

الجدول رقم (13): خصوم الميزانية بتاريخ 2015/12/31

الوحدة دج

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس مال تم اصداره	300000000.00
رأس مال غير مستعان به	
علاوات واحتياطات احتياطات مدمجة	
فوارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة	
النتيجة الصافية	-356765.02
رؤوس أموال خاصة أخرى الترحيل من جديد	168275216.53
الحسابات بين الوحدات	274212739.06
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية	
المجموع (1)	**742131190.57**
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	110530948.68
الضرائب المؤجلة والمرصد لها	1608683.20
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا	
مجموع الخصوم غير الجارية 2	112139631.88
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	243753771.22
الضرائب	2543354.85
ديون أخرى	13262251.91
خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية (3)	**259559377.98**
مجموع العام للخصوم	**1113830200.44**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الملحق (27)

عرض الميزانية المختصرة للفترة: 2011-2015.

انطلاقا من المعلومات المالية للميزانيات السابقة، تم إعداد الميزانيات المختصرة للفترة2011-2015، مع تمثيل بياني لكل ميزانية

جدول رقم (14): الميزانية المختصرة للفترة 2011 " الوحدة دج "

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	622233081.69	**%71.76**	**الأموال الدائمة**	713009931.00	**%82.23**
الأصول المتداولة	244881944.70	**%28.24**	الأموال الخاصة	686188820.77	%79.13
قيم الاستغلال	44051799.82	%5.08	ديون طويلة الأجل	26821110.23	%3.09
قيم غير جاهزة	177764719.00	%20.5	**ديون قصيرة الأجل**	154105145.41	**%17.77**
قيم جاهزة	23065475.88	%2.66			
المجموع	867115076.39	**%100**	**المجموع**	867115076.39	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على ميزانية المؤسسة سنة 2011.

وفيما يلي التمثيل البياني للميزانية المختصر لسنة 2011 فيكون كما يلي:

الشكل رقم (14): مخطط لأصول الميزانية المختصر لسنة 2011.

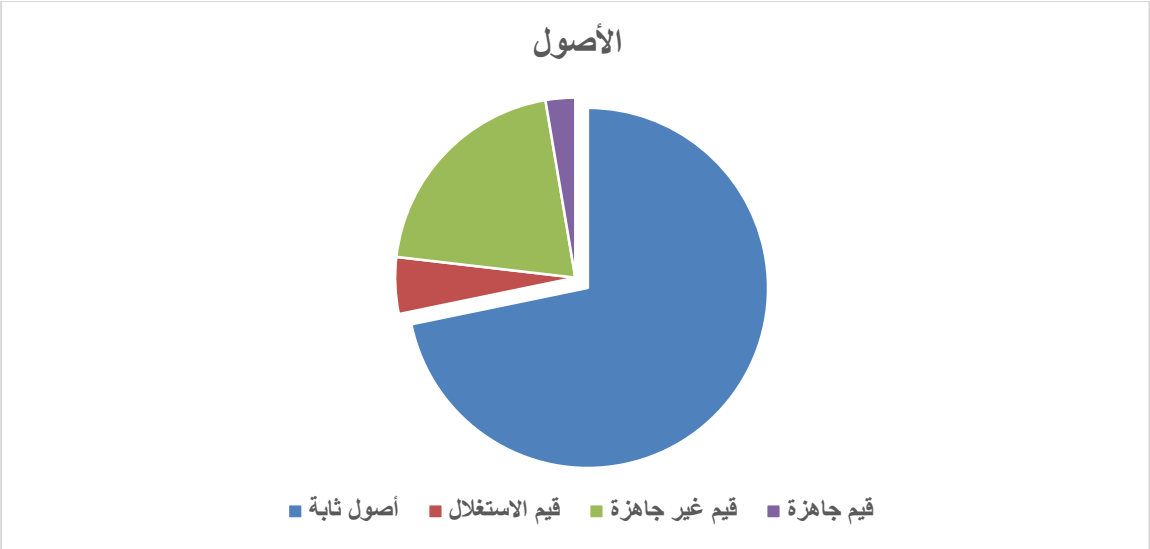

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2011.

الشكل رقم (15): مخطط لخصوم الميزانية المختصر لسنة 2011.

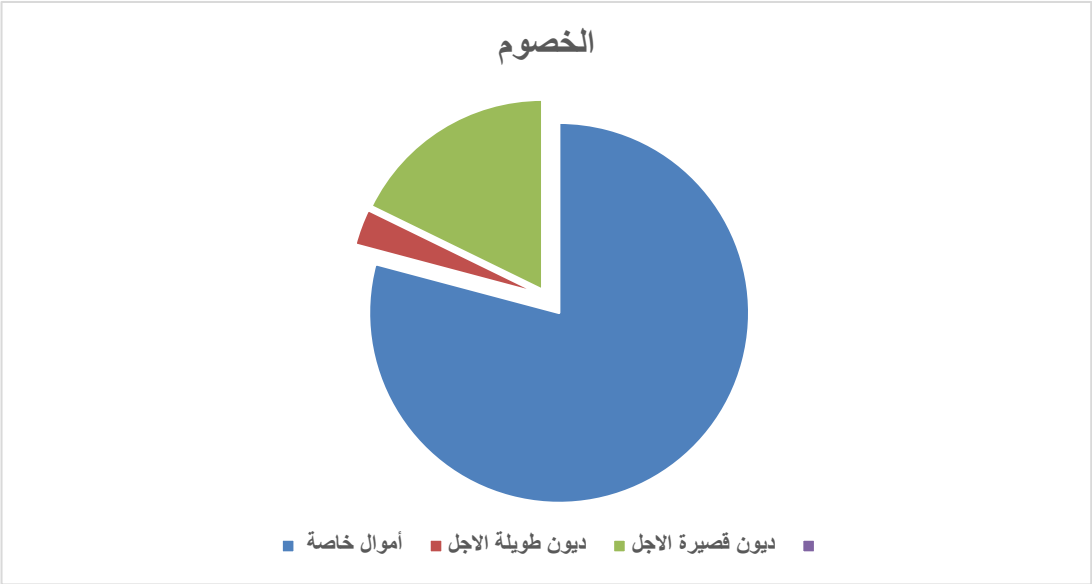

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المختصرة لسنة 2011.

أما الجدول التالي يبين الميزانية المختصرة لسنة 2012

جدول رقم (15): الميزانية المختصرة لسنة 2012.

" الوحدة دج"

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	587673261.36	**77.29%**	**الأموال الدائمة**	549962255.38	**72.33%**
الأصول المتداولة	172697184.44	**22.71%**	الأموال الخاصة	548022292.18	%72.07
قيم الاستغلال	41344951.70	5.44%	ديون طويلة الأجل	1939963.20	0.26%
قيم غير جاهزة	104851306.15	%13.79	**ديون قصيرة الأجل**	210408190.42	**%27.67**
قيم جاهزة	22874434.35	3.01%			
المجموع	760370445.80	**%100**	**المجموع**	760370445.80	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على ميزانية المؤسسة لسنة 2012.

عرض التمثيل البياني للميزانية المختصرة لسنة 2012.

الشكل رقم (16): مخطط لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2012.

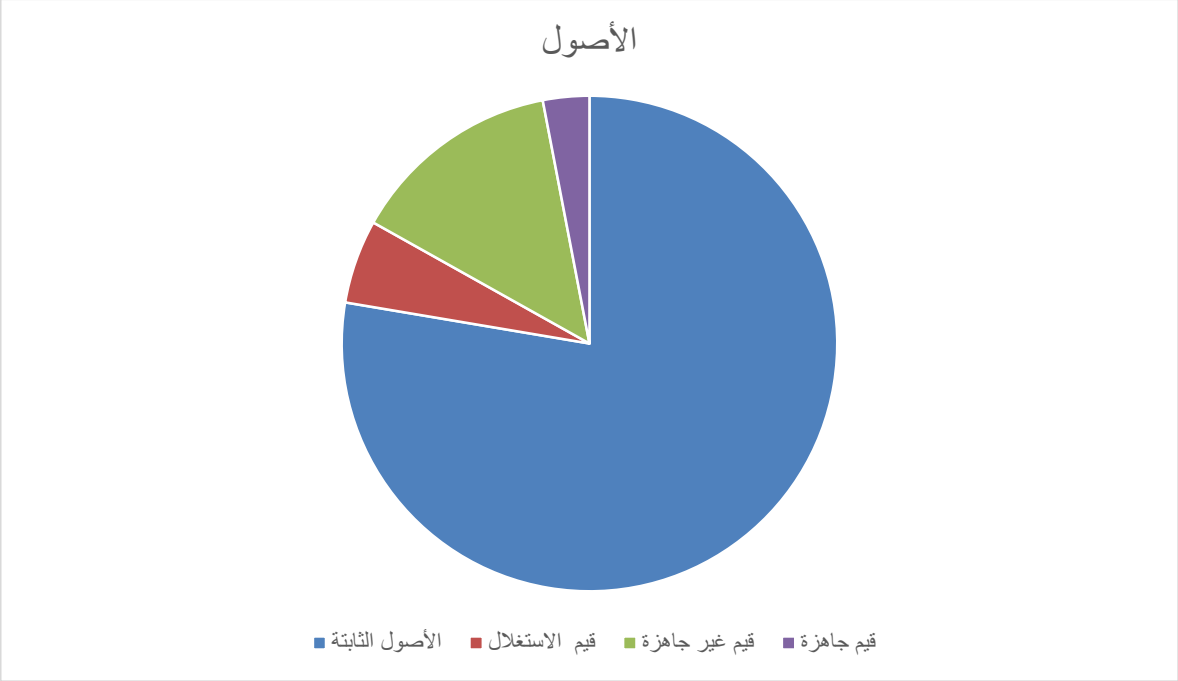

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على ميزانية المؤسسة لسنة 2012.

الشكل رقم (17): مخطط لخصوم للميزانية المختصرة لسنة 2012.

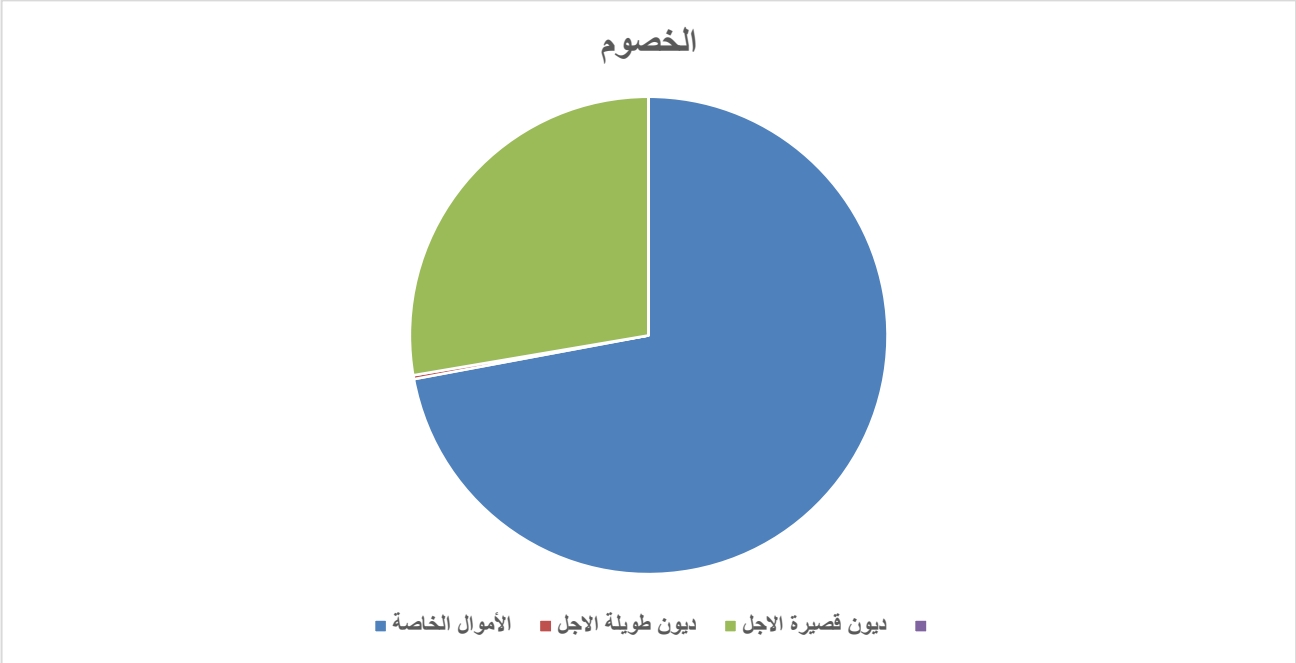

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على ميزانية المؤسسة لسنة 2012.

الجدول رقم (16): الميزانية المختصرة لسنة 2013.

" الوحدة دج"

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	586465153.52	**%75.47**	**الأموال الدائمة**	556468183.66	**%71.61**
الأصول المتداولة	47986059.66	**%24.53**	الأموال الخاصة	554528220.46	%71.36
قيم الاستغلال	47986059.66	%6.17	ديون طويلة الأجل	1939963.20	%0.25
قيم غير جاهزة	102486736.61	%13.19	**ديون قصيرة الأجل**	220654877.35	**%28.39**
قيم جاهزة	40185111.23	%5.17			
المجموع	777123061.02	**%100**	**المجموع**	760370445.80	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة اعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2013.

والشكلان التاليان يوضحان أصول وخصوم المؤسسة لسنة 2013.

الشكل رقم (18): مخطط لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2013.

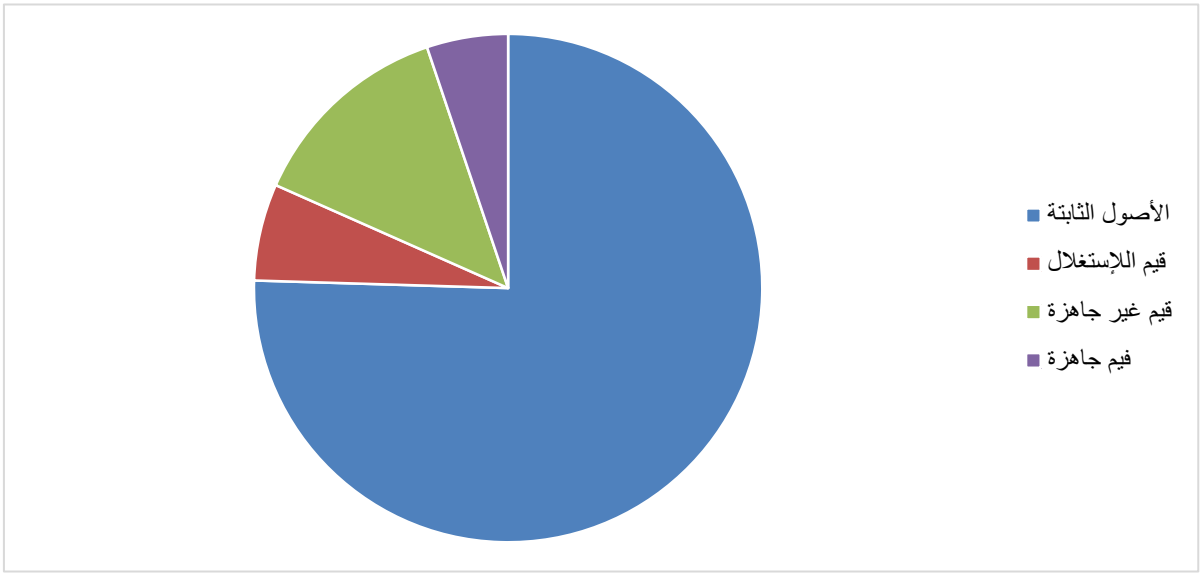

المصدر: إعداد الباحثة اعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2013

الشكل رقم (19): مخطط لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2013.

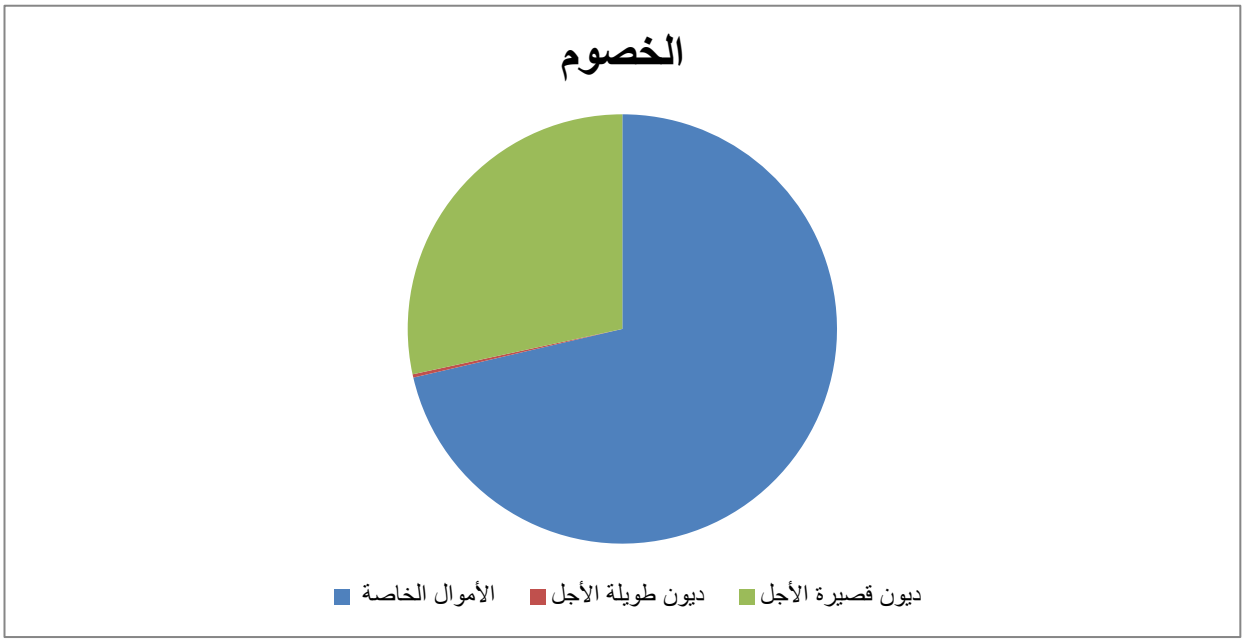

المصدر: إعداد الباحثة اعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2013

الجدول رقم (17): الميزانية المختصرة لسنة 2014.

"الوحدة دج "

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	758698753.30	**%73.46**	**الأموال الدائمة**	815368458.66	**%78.94**
الأصول المتداولة	274158812.12	**%26.54**	الأموال الخاصة	692281238.04	%67.03
قيم الاستغلال	45578800.75	%4.41	ديون طويلة الأجل	123087220.62	%11.91
قيم غير جاهزة	198309664.19	19.20%	**ديون قصيرة الأجل**	217489115.76	**%21.06**
قيم جاهزة	30270356.18	%2.93			
المجموع	1032587574.42	**%100**	المجموع	1032857574.42	**%100**

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على ميزانية المؤسسة لسنة 2014.

ولتسهيل تحليل الميزانية المختصرة لسنة 2014، يتم عرض مختلف عناصرها كما يلي:

الشكل رقم (20): مخطط لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2014

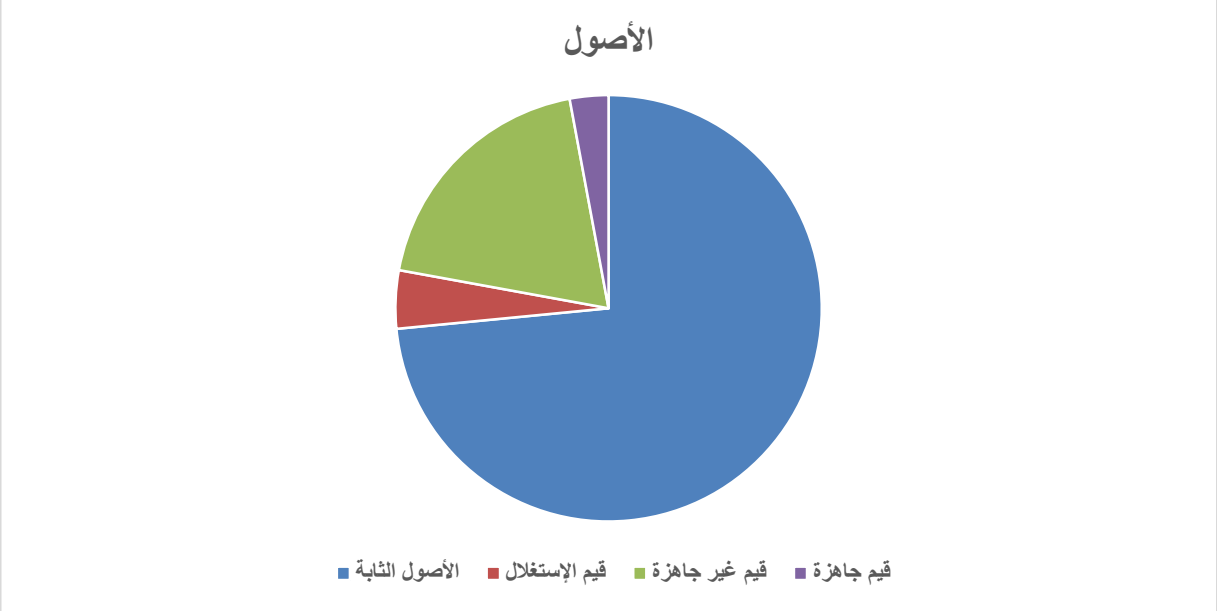

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على ميزانية المؤسسة لسنة 2014.

الشكل رقم (21): التمثيل البياني لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2014

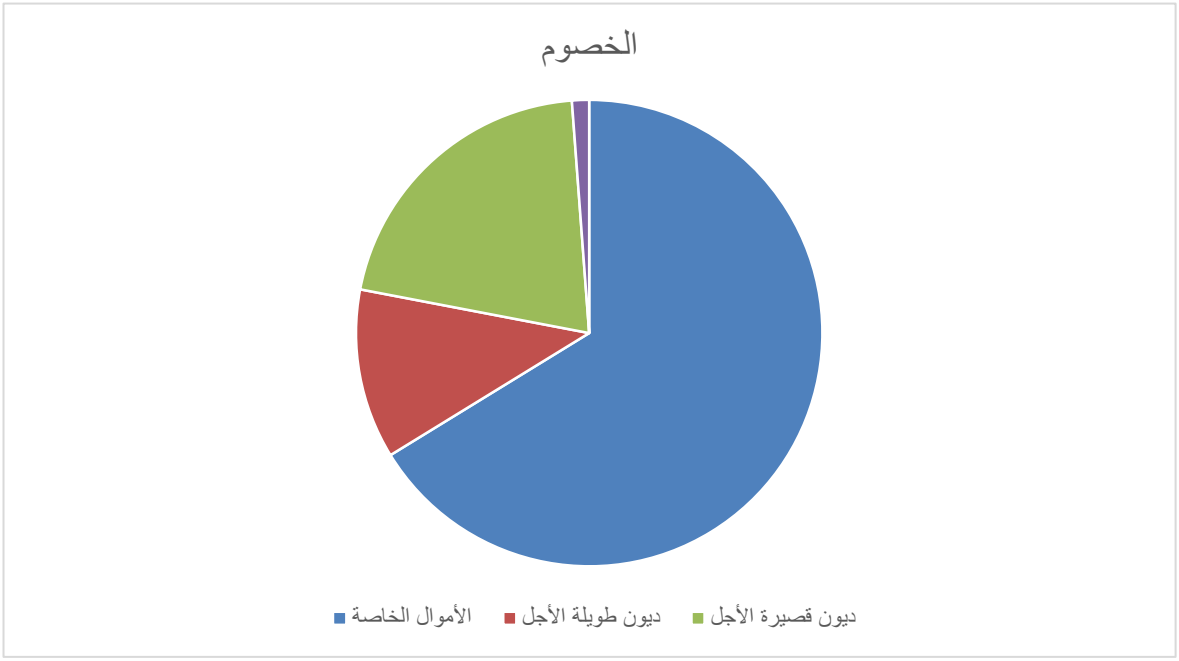

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على ميزانية المؤسسة لسنة 2014.

الجدول رقم (18): الميزانية المختصرة لسنة 2015.

" الوحدة دج "

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	778326593.00	%69.88	الأموال الدائمة	854270822.45	%76.70
الأصول المتداولة	335503607.44	%30.12	الأموال الخاصة	742131190.57	%66.63
قيم الاستغلال	32582582.20	%2.93	ديون طويلة الأجل	112139631.88	%10.07
قيم غير جاهزة	284713426.12	%25.56	ديون قصيرة الأجل	259599377.98	%23.30
قيم جاهزة	18207599.121	%1.63			
المجموع	1113830200.44	%100	المجموع	1113830200.44	%100

المصدر: إعداد الباحثة اعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2015.

عرض التمثيل البياني لأصول وخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2015.

الشكل رقم (22): مخطط لأصول الميزانية المختصرة لسنة 2015

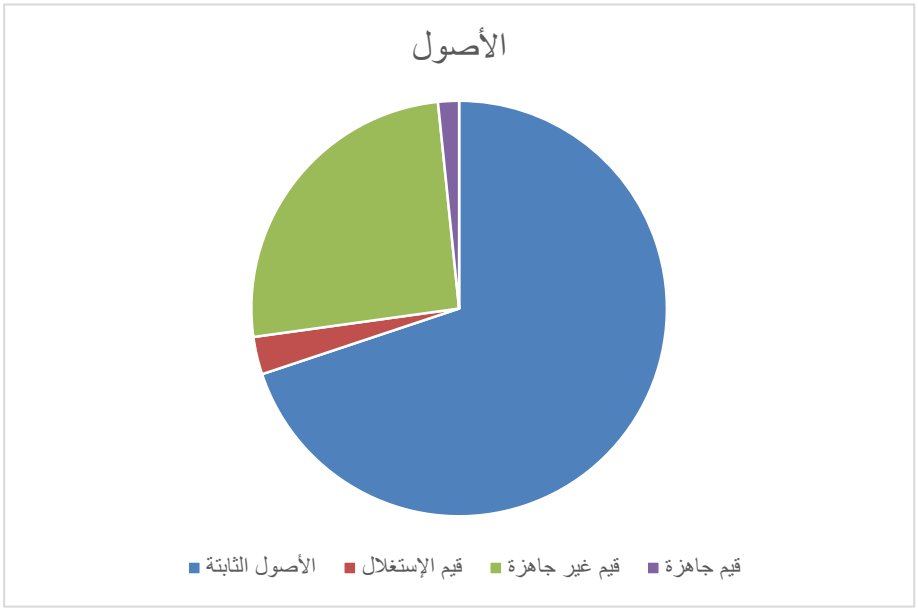

المصدر: إعداد الباحثة اعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2015.

الشكل رقم (23): مخطط لخصوم الميزانية المختصرة لسنة 2015

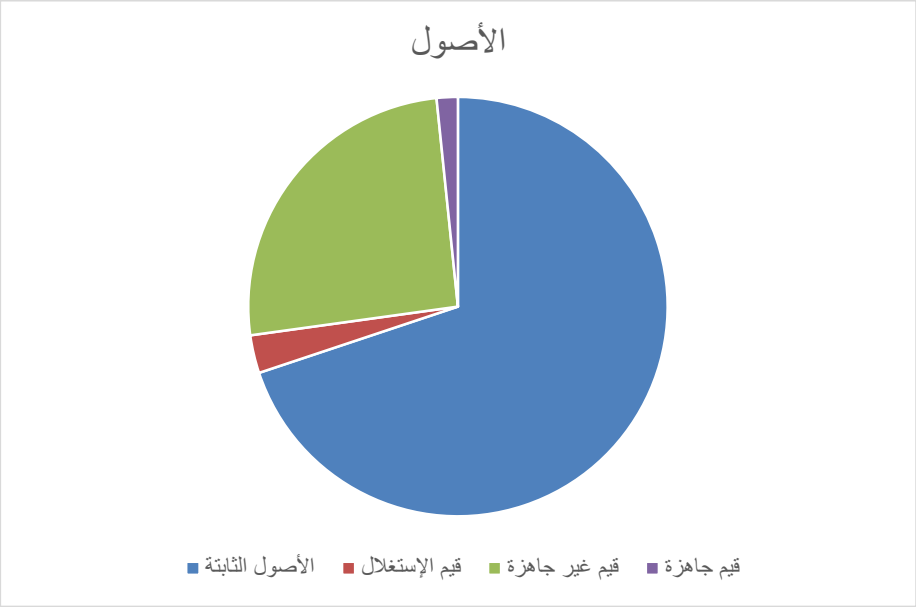

المصدر: إعداد الباحثة اعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2015

من خلال ما سبق يلاحظ أن عناصر الأصول في عدم استقرار مدار 5 سنوات، حيث يلاحظ أن الأصول الثابتة كانت مرتفعة سنة 2011 ثم انخفضت في سنة 2012 و2013 لتسجل ارتفاعا ملحوظا سنة 2014 وسنة 2015 بينما الأصول المتداولة كانت مرتفعة سنة 2011 وانخفضت سنة 2012 لترتفع قيم الاستغلال والقيم الجاهزة سنة 2013.

في حين سنة 2014 وسنة 2015 سجلت القيم غير الجاهز ارتفاعا ملحوظا بينما انخفضت القيم الاستغلال والقيم الجاهزة.

أما بالنسبة للخصوم فالأموال الخاصة كانت مرتفعة سنة 2011 وانخفضت سنة 2012 وهذا راجع للنتيجة السالبة التي حققتها المؤسسة لترتفع سنة 2013 وسجلت أكبر ارتفاع في الأموال الخاصة سنة 2014و2015.

في حين الديون طويلة الأجل شهدت أكبر ارتفاع سنة 2011 وبقيت في انخفاض مستمر وذلك لتسديد المؤسسة لديونها الطويلة الأجل.

بينما الديون قصير الأجل فكانت أقل سنة 2011 وبقيت في تزايد مستمر حتى سنة 2015.

بعد انتهاء من إعداد الميزانيات المختصرة نلجأ إلى اشتقاق عدة مؤشرات مالية هامة نستخدمها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وهذه المؤشرات تتمثل في:

رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل

الخزينة

وسنقوم بحساب مختلف هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (19): المؤشرات المالية في المؤسسة محل الدراسة للفترة 2011–2015

الوحدة دج

البيان	طريقة حسابها	2011	2012	2013	2014	2015
رأس المال العامل الإجمالى	الأصول المتداولة	244881994.70	172697184.44	190657907.50	274158821.12	335503607.44
رأس المال العامل الصافى (الدائم)	الأصول دائمة ا– لأصول الثابتة	90776849.31	-37711005.98	-29996969.86	56669705.36	75944229.45
	الأصول المتداولة – ديون ق الأجل	90776849.31	-37711005.98	-29996969.86	56669705.36	75944229.45
رأس المال العامل الخاص	الأموال خاصة – الأصول الثابتة	63955739.08	-39650969.18	-31936933.06	-66417515.26	-36195402.43
رأس المال العامل الخارجى " الأجنبي"	مجموع الدين	180926255.64	212348153.62	222594840.55	340576336.38	371699009.86
احتياجات رأس المال العامل	(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) (الديون ق الأجل – سلفات مصرفية)	67711373.41	-60585440.33	-70182081.08	26399349.18	57736630.34
الخزينة الصافية	رأس المال العامل الصافي – احتياجات رأس المال العامل	23065475.9	22874434.35	40185111.23	30270356.18	18207599.12
الخزينة الصافية	قيم جاهزة – سلفات مصرفية	23065475.9	22874434.35	40185111.23	30270356.18	18207599.12

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات المختصرة لسنة 2011–2015

وكتفسير للنتائج المحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- ✓ رأس المال العامل الإجمالي: وهو الأصول المتداولة ويقصد به القيام بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها خلال فترة قصيرة، ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في التعرف على قيمة السيولة الموجودة في المؤسسة

ويلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي انخفض في سنة 2012 و2013 وهذا لانخفاض المخزونات والزبائن.

- ✓ رأس المال العامل الدائم الصافي: يلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل دائم مرتفع سنة 2011، ثم في سنة 2012 و2013 حققت رأس مال العامل دائم سالب وهذا يدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الاحتياجات المالية الثابتة، ثم ارتفع سنة 2014 وسنة 2015 وهذا يدل على أن المؤسسة تملك هامش آمان، وهو ما يفسر أيضا وجود سيولة في المدى القصير وهذا يعني أن للمؤسسة قدرة على الوفاء بديونها بعد تغطية أصولها الثابتة، انطلاقا من أموالها الدائمة.
- ✓ رأس المال العامل الخاص: يلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجبا سنة 2011 أما باقي السنوات الأربعة الأخرى فكان سالبا وهذا ما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة غير قادرة على تغطية أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية وهذا ما يفسر ارتفاع الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل.
- ✓ رأس المال العامل الخارجي " الأجنبي " من خلال دراسة رأس المال العامل الأجنبي نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة مرتبطة بديون خارجية، حيث أن نسبة الأموال الأجنبية في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى.
- ✓ احتياجات رأس المال العامل: وهو يفسر التوازن المالي للمؤسسة خلال الآجال قصيرة والمؤسسة حققت سنة 2012 وسنة 2013 احتياجات رأس مال عامل سالب وهذا يدل على أن المؤسسة تستطيع تغطية احتياجات الدورة خلال سنة 2012 وسنة 2013.

بينما سنة 2014 وسنة 2015 فالمؤسسة تعاني من عجز ولابد لها من البحث عن موارد إضافية لمواجهة العجز.

- ✓ الخزينة الصافية: وهي تعني المبالغ المالية موجودة فعلا تحت تصرف المؤسسة، نلاحظ أن الخزينة الصافية كانت موجبة خلال كل سنوات الدراسة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–، وهذا ما يدل أن للمؤسسة موارد إضافية لتغطية احتياجاتها إذ يجب عليها تسديد بعض التزاماتها من خلال هذا الفائض.

المطلب الثاني: استخدام النسب المالية كأسلوب لتحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–

بالإضافة إلى المؤشرات المالية السابقة التي اعتمدنا عليها في تحليل القوائم المالية لتحسين اتخاذ القرارات يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية جدا مهم بالنسبة للمؤسسة ولذلك سوف نركز على أهم النسب والأكثر استعمالا في تحليل المراكز المالية، كما تطرقنا لها في الجانب النظري وهي:

نسب السيولة، نسب التمويل، نسب المردودية "الربحية"

الجدول رقم (20): النسب المالية بالمؤسسة محل الدراسة للفترة 2011-2015

النسبة	طريقة حسابها	2001	2012	2013	2014	2015
نسبة السيولة		1.59	0.82	0.86	1.26	1.29
السيولة العامة		1.3	0.61	0.46	1.05	1.17
السيولة المختصرة		0.15	0.11	0.18	0.14	0.07
السيولة الجاهزة "الحالية"						
نسب التمويل		1.16	0.94	0.95	1007	1.1
نسبة التمويل الدائم		1.10	0.93	0.95	0.91	0.95

نسبة التمويل الخاص "الذاتي"		3.79	2.58	2.49	2.03	2.00
نسبة استقلال المالي		0.20	0.28	0.29	0.33	0.33
نسبة القدرة على السداد						
نسب الربحية						
المردودية الاقتصادية		0.03	−0.08	−0.005	0.04	−3.13
المردودية المالية		0.04	−0.11	−0.007	0.04	−4.81
مردودية النشاط		0.02	−0.05	−0.003	0.04	−3.81

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات المختصرة وجدول حسابات النتائج لسنة 2011–2015.

وكتفسير للنتائج المحصل عنها في الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- ✓ **تحليل نسب السيولة:** يتم حساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها بواسطة أصولها المتداولة.

– نسبة السيولة العامة: نلاحظ من خلال نسبة السيولة لسنة 2011 أنها تقدر ب 1.59 وهذا يعني وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل وأما في سنة 2012و2013 فإن نسبة السيولة العامة انخفضت وهذا يدل على أن المؤسسة لا تتمتع بالسيولة لمواجهة كل التزاماتها قصيرة الأجل وهي تعتبر مؤشر عن عدم مقدرة المؤسسة على سداد الخصوم الجارية بواسطة أصولها المتداول، إلا أنها في سنة 2014و2015 أصبحت تقدر ب1.26 و1.29 على التوالي وهي أكبر من 1 وهذا يدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة حيث أن نسبة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل أكبر من 1 وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على

تسديدة التزاماتها قصيرة الأجل وهذا ما يفسر أيضا وجود رأس المال العامل، دائم موجب خلال هذه الفترة.

– نسبة السيولة السريعة: "المختصر": تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي عند حساب قيمتها باعتبار أنه أقل العناصر الأصول تحول إلى نقدية. ففي سنة 2011 كانت هذه النسبة تقدر بـ 1.3 وهي نسبة جيدة بما أنها أكبر من 1 بمعنى أن المؤسسة قادرة على تسديد دونها خلال هذه السنة بكل سهولة إلا أنه خلال سنة 2012 و2013 أصبحت هذه النسبة تقدر بـ 0.61 و0.46 على التوالي وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة، إلا أنه وخلال سنة 2014 و2015 المؤسسة حققت نسبة سيولة سريعة تقدر بـ 1.05 و1.15 على التوالي وهذا يدل على أن وضعية المؤسسة تحسنت حيث أصبحت قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال القيم الجاهزة وغير الجاهزة وهذا راجع زيادة نسبة الزبائن بشكل كبير خلال هذه الفترة.

– نسبة السيولة الجاهزة "الحالية": من خلال هذه النسبة تستطيع المؤسسة تغطية ديونها القصيرة الأجل من خلال القيم الجاهزة " السيولة الجارية" دون اللجوء إلى التنازل عن مخزوناتها أو تحصيل ديونها، ونلاحظ من خلال هذه النسبة أن المؤسسة تمكنت من تغطية ديونها قصيرة الأجل خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2015 حيث انخفضت هذه النسبة بشكل واضح حيث أصبحت تقدر بـ 0.007 وهذا راجع لنقص السيولة الجاهزة بالإضافة إلى زيادة الديون القصيرة الأجل بشكل كبير خلال هذه السنة.

✓ **تحليل نسب التمويل:** من خلال حساب مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة نلاحظ أن:

– نسبة التمويل الدائم: من خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة محل الدراسة نلاحظ بان المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال سنة 2011، 2014، 2015 حيث كانت أكبر من 1 وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا باستثناء سنة 2012و2013 كان هناك انخفاض قليل جدا حيث كانت هذه النسبة تقدر ب 0.94 و0.95 على التوالي

– نسبة التمويل الخاص " الذاتي": وتدل هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة حيث فاقت هذه النسبة 1 في سنة 2011 وهذا يعني أن الأصول الثابتة ممولة عن طريق

الأموال الخاصة إلا أنه خلال السنوات الأخرى من 2011 حتى 2015 فإن هذه النسبة انخفضت نوعا ما إلا أنها قريبة جدّا من 1.

– نسبة الاستقلال المالي: نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة خلال كل سنوات الدراسة كانت محصورة بين 3.75 و2.00 وهي نسبة موجبة لأنها أكبر من 1 وهذا يدل على أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– تتمتع بالاستقلالية المالية بمعنى تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة أي أنها تعتمد على التمويل الداخلي.

– نسبة القدرة على السداد: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها حيث كانت هذه النسبة تقدر ب: 0.2 سنة 2011 بمعنى أن الديون تمثل 20% من مجموع الأصول ثم ارتفعت إلى 0.28 سنة 2012و0.29 سنة 2013 أما في سنة 2014و2015 فتقدر بـ 0.33 وهذا يعني في كل الحالات على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها لأن جميع نسب القدرة على السداد وخلال 5 سنوات كانت أقل من 0.5.

✓ **نسبة الربحية " المردودية:**

–نسبة المردودية الاقتصادية: توضح هذه النسبة معدل العائد على مجموع الأصول، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المردودية ضعيفة خلال سنوات الدراسة حيث أنه في سنة 2011 تقدر ب0.03 بمعنى أن كل 1 دينار من الأموال تستثمره يولد 0.03 من النتيجة وفي سنة 2012 فقد قدرة ب 0.08– وهذا راجع أن المؤسسة حققت نتيجة تساوي 58318463.57– أما في سنة 2013و2014 فنسبة المردودية الاقتصادية قدرة ب 0.04 وهذا لكون المؤسسة لسنة 2015 فقد قدرة ب 3.13– وهذا لأن نتيجة سالبة وإذا ارتفاع مجموع الأصول

– نسبة المردودية المالية: تبين هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة أي النتيجة الصافية المتحصل عنها من استخدام الأموال الخاصة، ومن خلال (الجدول رقم 20) يلاحظ أن نسبة المردودية المالية خلال سنوات 2011، 2013، 2014 كانت مستقرة وتقدر ب 0,004 أي أن كل 1 دينار من الأموال الخاصة يحقق 0,04 د ج من النتيجة الصافية باستثناء سنة 2012 و2015 والتي حققت فيها نسبة مردودية مالية سالبة تقدر بـ0,11– و 4,81– وذلك راجع المؤسسة حققت نتيجة سالبة.

– مردودية النشاط : تتمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال حيث انه وخلال سنة 2011 و2013 و2014 عرفت نسبة مردودية النشاط ارتفاعا ملحوظا حيث قدر بـ 0,02 ثم بـ0,04 حيث ارتفعت النتيجة مقارنة برقم الأعمال باستثناء في سنة 2012و2015 حيث قدرة نسبة مردودية النشاط بـ 0,05– و3,81– وذلك لكون المؤسسة حققت نتيجة سالبة خلال هتين السنتين.

المطلب الثالث: استخدام المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة.

تعتبر الوظيفة الأساسية للمحاسبة المالية هو تقديم معلومات محاسبية تترجم واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة وتعكس لنا مركزها المالي ونتائج نشاطها وعليه فهي تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة والرشيدة. وبما أن المؤسسة تعمل في مجال الدقيق والفرينة فبإمكانها فتح فروع إنتاجية جديدة للعجائن الغذائية: كالمعكرونة، السباغيتي، والتليتلي خاصة وأن هذه المنتوجات جد مطلوبة في كل البيوت الجزائرية واتخاذ مثل هذا القرار فإنه لابد من الاعتماد على المعلومات من أجل الحصول على الآلات بالمؤسسة وطريقة التي تتبعها المؤسسة هو أنه لابد من توفر بعض المعلومات المحاسبية تتمثل في:

–معلومات عن توفر المواد الأولية اللازمة للإنتاج واليد العاملة.

–معلومات عن تكاليف القيام بهذه المنتوجات الجديدة وكذا الايرادات المترتبة عنها.

–معلومات عن مدى إقبال العملاء على هذه المنتجات ومدى احتياج السوق لهذه المنتوجات

–معلومات عن المصاريف اللازمة للدعاية والإشهار لهذه المنتوجات وخاصة أن المؤسسة أصبحت تهتم بهذا الجانب في الآونة الأخيرة.

–معلومات عن المنافسين وقدرة المؤسسة على الصمود.

–معلومات عن تكاليف الحصول على الآلات الإنتاجية الجديدة

–معلومات عن أسعار الصرف بالعملات الأجنبية خاصة أن المؤسسة تقوم في الغالب باقتناء آلات من الخارج وذات تكنولوجيا جد متطورة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للمعلومات المحاسبية دور كبير وجد مهم في اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– وعلى المؤسسة أن تقوم بالاعتماد عليها في اتخاذ قراراتها لأن هذا سوف يجنبها من الوقوع في خسائر وتكاليف إضافية هي في غنى عنها.

خلاصة الفصل:

تكتسي الدراسة الميدانية أهمية كبيرة فمن خلالها يتم تحصيل المعلومات فضلا عن إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع، حيث تم اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة– كمحل للدراسة ومن أجل إبراز الدور الذي تلعبه المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة محل الدراسة تم تقديم وصف عن كيفية تدفق البيانات المحاسبية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة– كما تطرقنا إلى آليات اتخاذ القرارات بالمؤسسة محل التربص حيث تم تسليط الضوء على أهم أنواع القرارات بالمؤسسة وطرق وكيفية اتخاذ القرارات بها.

كما أنه ومن خلال تجسيدنا لواقع الموضوع بالمؤسسة حاولنا تحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–، حيث لاحظنا بأن لها دور كبير في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة لذا فمن الأفضل أن تلجأ للمؤسسة إلى تحليل القوائم المالية عند اتخاذ قراراتها لأن هذا سوف يؤدي بها إلى تحسين قراراتها ويساعدها على تحقيق أهدافها ورسم سياستها الإستراتيجية والحفاظ على مكانتها السوقية.

خاتمة

خـاتمـــة:

على ضوء هذه الدراسة فان المحاسبة المالية تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية في أي مؤسسة، ومهما كانت طبيعة نشاطها فهي المرآة التي تعكس لنا واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة كما أن لها دور كبير في تحسين اتخاذ القرارات، وذلك من خلال التركيز على مخرجات المحاسبة المالية والمتمثلة في القوائم المالية، وما تحتويه من معلومات محاسبية تساهم وبشكل كبير في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية فمن الأهداف الأساسية للقوائم المالية هو توفير معلومات محاسبية من شأنها زيادة المعرفة العلمية والعملية لتخذى القرارات خاصة في ظل التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تسوده المنافسة وحالة عدم التأكد حيث انه كلما توفرت في المعلومات المحاسبية الدقة والتوقيت المناسب كلما زادة درجة تأثيرها على القرار، كما أن هناك تقنيات تساعد في تحسين اتخاذ القرارات كاستخدام التوازنات المالية والنسب المالية والتي تعتبر وسيلة جد فعالة لاتخاذ القرارات خاصة إذا كانت هذه القرارات أساسية وجد مهمة ولها تأثير كبير على مصير المؤسسة كقرارات الاستثمار والقرارات التمويل.

ومما لاشك فيه أن المحاسبة المالية ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق جملة من الغايات في مقدمتها حاجات عدة أطراف داخلية وخارجية، وللتأكد من أن المحاسبة المالية تعكس فعلا واقع الأحداث الاقتصادية بالمؤسسة فان هذا يظهر من خلال مخرجاتها ومدى مساهمتها في عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة، حيث تعتبر هذه الأخيرة جوهر العملية الإدارية، كما أن القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية هي اللبنة الأساسية لاتخاذ القرارات حيث أنها تساهم وبشكل كبير في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.

وعلى ضوء ما سبق ارتأت هذه الدراسات إلى إبراز دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات وتجسيدها على ارض الواقع من خلال مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–، وقد سمحت هذه الدراسة بالخروج بعدة نتائج أبرزها ما يلي:

- المحاسبة المالية هي بمثابة ذاكرة مرنة تمكن من معرفة الماضي والحاضر والمستقبل.
- تعتبر القوائم المالية همزة وصل بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات أي بين منتج مستخدم المعلومات المحاسبية.

- تعتبر القوائم المالية مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات المحاسبية المفيدة لاتخاذ القرارات في حين لا تعد أيه معلومات المحاسبية ذات منفعة وذات جدوى في اتخاذ القرارات إلا بإستفائها لعدة خصائص.
- إن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تمثل المحور لأساسي لعملية اتخاذ القرار.
- تقاس منفعة المعلومات المحاسبية بدرجة تأثيرها على القرار وهذا يتوقف على الدقة وتوقيت الحصول عليها.
- يحتاج متخذ القرار إلى معلومات المحاسبية ليعتمد عليها في اتخاذ قراراته ويجب أن تكون هذه المعلومات حاملة لمجموعة من الصفات تؤلها لذلك.
- تعتمد مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة– على المحاسبة المالية باعتبارها الصورة المعبرة عن وضعية المؤسسة وهي مصدر المعلومات المحاسبية الأزمة لاتخاذ القرارات خاصة إذا كانت هذه القرارات مصيرية كقرارات الاستثمار وقرارات التمويل.
- المعلومات المحاسبية المحركة الرئيسي والمنبع المغذى لعملية اتخاذ القرار بالمؤسسة محل الدراسة.
- للمعلومات المحاسبية دورا هاما وحيويا عند اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.
- المحاسبة المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة – تسير بشكل جيد وهي محكمة للغاية.
- تتم عليه اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة – من خلال اجتماع بين مختلف رؤساء المصالح بالمؤسسة ودراسة الموضوع من كل النواحي.
- يتم اتخاذ قرارات الاستثمار بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال دراسة تقنية لكافة جوانب لاستثمار المراد اقتناه.
- تلجأ مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– في الغالب للتمويل الخارجي من بنك القرض الشعبي الجزائري CPA لأنها تستورد آلات متطورة وبمبالغ ضخمة.

اختبار صحة الفرضيات:

من الطرح المعتمد ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تمكنا من اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى:

أظهرت الدراسة صحة الفرضية الأولى وان هناك علاقة ايجابية بين المحاسبة المالية وتحسين اتخاذ القرار، فكلما كانت المحاسبة المالية تسير بشكل فعال ومحكم كلما ساهمت في تحسين اتخاذ القرارات.

الفرضية الثانية:

يشير البحث إلى تأكيد الفرضية الثانية حيث أن مخرجات المحاسبة المالية تساهم في تحسين اتخاذ القرارات وذلك من خلال القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية حيث أن تحليل القوائم المالية يساهم في تشخيص الوضعية المالية لمتخذ القرار، كما أن للمعلومات المحاسبية الدور الكبير في تحسين اتخاذ القرارات خاصة إذا توفرت بها مجموعة من الخصائص.

الفرضية الثالثة:

أظهرت الدراسة صحة الفرضية الثالثة حيث أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على المحاسبة المالية لما لها من دور فعال فهي اللبنة الأساسية لتحسين اتخاذ القرارات، وذلك خاصة من ناحية قرارات الاستثمارات وكذا في حالة اللجوء إلى قرارات التمويل، علما أنها لا تعتمد على تحليل القوائم المالية.

الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج المتحصل عليها تمكنا من وضع مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- ضرورة توعية متخذي القرارات بأهمية المحاسبة المالية عملية في اتخاذ القرارات.
- إن عملية اتخاذ القرارات عملية شاملة وكلية بالمؤسسة لذلك لبد من الاعتماد على أساليب علمية عند اتخاذ القرارات.

- يجب الاعتماد على المعلومات المحاسبية لأنها هي اللبنة الأساسية لاتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.
- ضرورة استخدام النسب والمؤشرات المالية عند اتخاذ القرارات بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة– .
- يستحسن أن تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بدراسة معمقة لسوق وذلك لمعرفة الفرص المتاحة أمامها والوقوف في وجه المنافسة وتعزيز مكانتها السوقية.

أفاق البحث:

وفي ختام هذه الدراسة يتضح أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

- ✓ أهمية تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات.
- ✓ دور خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات.
- ✓ دور المحاسبة المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- ✓ دور نظام المعلومات المحاسبية في تفعيل اتخاذ القرارات .

تم بحمد الله

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- احمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

2- أحمد ماهر، **اتخاذ القرار بين العلم والابتكار**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

3- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم، الجزائر، 2008.

4- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006 .

5- أحمد الباز، **الالتزام بالشفافية والإصلاح عن المعلومات في بورصة الأوراق المالية دراسة مقارنة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2015.

6- أحمد فوزي ملوخية، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

7- أحمد حلمي جمعة، عصام فهذ العربيد، زياد أحمد الزعبي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2003.

8- انريان نعوم، **المحاسبة المالية**، مناهج الجامعات العالمية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

9- السعيد مبروك إبراهيم، **المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الإستراتيجي**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2012.

10- السعيد مبروك، **المعلومات ودورها في اتخاذ القرار الإستراتيجي**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر 2012.

11- السيد عبد المقصود بيان، **تصميم النظام المحاسبي**، مؤسسة الشباب للنشر والتوزيع، الإسكندرية،1987 .

12- السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

13- أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

14- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

15- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية"الشركات المتعددة الجنسية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

16- أمين السيد، أحمد لطفي، **تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونث كارلو للمحاكاة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

17- أيمن الشنطي، عامر شنقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2007.
18- إبراهيم الجابر، **المحاسبة الدولية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
19- إبراهيم سلطان، **نظم المعلومات الإدارية "مدخل النظم"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
20- إبراهيم جابر السيد، **الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية والعربية داخل البلاد الأجنبية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
21- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي "الإدارة المالية دروس وتطبيقات"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
22- بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
23- بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2010.
24- ثناء القباني، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 – 2003.
25- ثناء علي قباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.
26- جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية "مدخل اتخاذ القرارات"**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
27- حسام الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، **أصول المحاسبة المالية**،ج1، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1988.
28- حسن علي مشرقي، **نظرية القرارات الإدارية مدخل كمي في الإدارة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997.
29- حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
30- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2008 .
31- حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية** "عرض البيانات المالية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
32- حسين بلعجوز، **المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
33- حسين علي مشرقي، **نظرية القرارات الإدارية، مدخل كمي في الإدارة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997،
34- حكمت أحمد الراوي، **المحاسبة الدولية**، دار حنين، عمان، 1995.
35- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، 2004.

36- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 1998.

37- حيدر محمد علي بني الطائي، **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

38- حيدر محمد علي بن عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،2007.

39- خالد علي احمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

40- خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ،2000.

41- خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.

42- خليل محمد العزاوي، **إدارة اتخاذ القرار الإداري** ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

43- دريد كامل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعايير**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

44- دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

45- دريد كامل آل شبيب، **إدارة المالية "الشركات المتقدمة"**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

46- دونا لدكسو، جيري وينجانت، **المحاسبة المتوسطة**، ترجمة احمد حامد حجاج، ط2،ج2، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999.

47- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

48- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فواز الدين أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004

48- رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، ميسون قولى، فواز الدين أبو جاموس، **أسس المحاسبة المالية** "قيس بنود قائمة المركز المالي"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

50- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

51- زغيب مليكة، بوشقير ميلود، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

52- زياد هاشم يحي السقا، قاسم إبراهيم الحبيطي، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، 2003.
53- سليمان سفيان، مجيد الشرع، **المحاسبة الإدارية " اتخاذ قرارات ورقابة "**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
54- سيد صابر الثعلب، **نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
55- سيد سالم عرفة، **إدارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
56- سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ، 2009.
57- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر،2008.
58- شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث" طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS "** ، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
59- صلاح الدين مصطفى الخداش، وليد زكريا صيام، **أصول المحاسبة المالية**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ، 1998.
60- صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى وتقييم المشروعات**، دار الفكر العربي، عمان، 2003.
61- صلاح الدين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الرسام، لبنان، 1998.
62- طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
63- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
64- طلال الجحاوي، ريان نعوم، **المحاسبة المالية**، جهينة للنشر والتوزيع، عمان،2007.
65- طلال كداوي، **تقييم القرارات الاستثمارية**، ط4، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
66- طلال الكيداوي، **إدارة المخاطر الاقتصادية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،2002.
67- طه الطاهر إبراهيم، وأخرون، **تصميم النظم المحاسبة**، مطبعة مركز التعليم المفتوح جامعة القاهرة، 1997.
68- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
69- عبد اللطيف محمد حمزة، **النظم المحاسبية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000.
70- عاطف وليد أندراوس، **دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

71- عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ،2008.
72- عبد الرحمن عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار حيطلي للنشر، الجزائر، 2009.
73- عبد الناصر محمد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية** "التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
74- عبد الناصر إبراهيم النور، وليد زكريا صيام، حسام الدين مصطفى الخداش، **أصول المحاسبة المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.
75- عبد الوهاب رميدي، على سماتي، **المحاسبة المالية**، دار هومة للطبع، الجزائر، 2011.
76- عبد العزيز النجار، **الإدارة الذكية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2008.
77- عبد الحليم كراجة، ياسر السكران، علي ربابعة، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، **الإدارة والتحليل المالي** "**أسس، مفاهيم ، تطبيقات**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
78- عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004
79- عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية** "**مدخل اتخاذ القرارات**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2007.
80- عبد اللاه إبراهيم الفقي، **نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
81- عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة، عمان ،2006.
82- عبد اللطيف محمد حمزة، **النظم المحاسبية**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2000.
83- عقيلة محمد يوسف المبيضين، **النظام المحاسبي الحكومي وإدارته**، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
84- عدنان عواد الشوابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
85- عليان الشريف، فائق شقير،آخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2000.
86- عمر لشهب، **تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، 2014.
87- غسان السبلان، **التحليل المالي وآليات صنع القرار**، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2011.
88- فتحي أحمد ذياب عواد، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
89- فريديريك تشوي وآخرون، **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004.

90- فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الأباي للنشر والتوزيع، السودان، 2011.
91- قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة حدباء للطباعة والنشر، جامعة الوصل، العراق، 2003.
92- كاسر نصر منصور، **الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
93- كمال خليفة أبو زيد، عطية عبد الحي مرعي، **مبادئ المحاسبة الإدارية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
94-كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.
95-كمال السيد غراب، فادية محمد حجازي، **نظم المعلومات الإدارية**، جامعة الملك سعود للنشر والطباعة، السعودية،1997.
96- مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012
97- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، إبراهيم محمد خريس، **دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان،2010.
98- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2005.
99- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**،ج 1وج2، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان ،2007.
100- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، مطبوعات الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
101- محمد محمود عبد المجيد، عاطف العوام، **المحاسبة**، جامعة عين شمس، 2000.
102- محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية** "الاستثمار، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
103- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية** "الدورة المحاسبية، مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح"، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2007.
104- محمد عبد الفتاح ياغي، **اتخاذ القرارات التنظيمية**، ط 2، دار وائل للنشر، عمان ، 2010.
105- محمد راتول، **بحوث العمليات**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
106- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
107- محمد مطر، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

108- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

109- مؤيد الفضل، **المنهج الكمي في اتخاذ القرار المثلي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

109- مؤيد عبد الحسن الفضل، عبد الكريم هادي صالح شعبان، **الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارات الإدارية بأسلوب التحليل الكمي**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،2003.

110- ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين**، ط2، دار النشر العامة، الجزائر، 1998.

111- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الآفاق، الجزائر، 1991.

112- ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**"التحليل المالي"، ج1، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

113- ناصر نور الدين عبد اللطيف، **الأنظمة المحاسبية المتخصصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

114- ناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات ومعالجة البيانات والبرامج الجاهزة**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006-2007،

115- نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

116- نعيم نمر داوود، **التحليل المالي** "**دراسة نظرية تطبيقية**"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

117- هيني قارن جريوننج، **معايير التقارير المالية دليل التطبيق**، ترجمة طارق حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

118- هاشم احمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، **دراسات في المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000 .

119- هيثم محمد الزعبي، **الإدارة المالية والتحليل المالي** ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

120- وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Anne Lyse Blandin, Marie Amélie Deysine, ANNE Marie Lavigne, **Comptabilité,** 34e édition, éditions Francis Lefebvre, FANCE, 2014,

2 - Anne le Manh, Catrine Maillet, Mouhamed Benkaci, **Normes Comptables Internationales IAS/IFRS ,**Berti Edition, Alger.

3 - Eric tort, **organisation et management des systèmes comptabilité**, Dunod Paris, 2003.

4 - Florent Deisting, Jean-Pierre Lahille, **Aide mémoire Analyse financière,** 4e édition, Dunod, Paris, 2013.

5 - Georges langlois, michele mollet, **manuel de gestion financiere,** edition foucher, vanves Paris, 2006.

6 -Jean-Luc Siegwart, Laurence Cassio, **Introduction à la Comptabilité,** 5e édition, Nathan, France,2010.

7 - Luc Bernet Rolland**, Pratique de L'analyse Financière,** 2eédition**,** Dunod , Paris, 2015.

8 - Luc Bernet Rolland**, Pratique de L'analyse Financière,** Dunod ,Paris,2009.

9 - Madeleine Deck-Michon, Emmanuelle plot-vicard, **Comptabilité,** Vuibert, Paris, 2016.

10 -Mustafa Touil ,**Nouveau Système de la comptabilité Financier en Algérie**, Dar el-hadith Lilkitab ,ALGERIE ,2010.

11 - N. Merzouk, A. Bechkir, **Initiation à la Comptabilité Générale,** Page Bleues, ALGE, 2007

12 -Philippe Dessertine, Patrick Provillard, **Comptabilité,** Person Education, France,2004.

13 - Philippe Dessertine, Patrick Provillard, **Comptabilité,** 2e édition, Person Education, France, 2008.

14 - Rober Obert, Marie-Pierre Mairesse, **Comptabilité Approfondie "**Manuel et Application **",** Dunod, France,2014/2015.

15 **-Système Comptable Financier**, Berti Edition ,ALGER,2009.

16 - Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, **Comptabilité Financier en IFRS ,** 2e édition, Person Education, France,2009 .

17 - Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, **Comptabilité Financier en IFRS,** 3e édition, Person Education, France.

18 - Wolfgang Dick, Franck Missonier-Piera, **Comptabilité Financier en IFRS,** 4e édition, Person Education, France, 2015.

رسائل وأطروحات:

1- مدانى بالغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل إعمال التوحيد الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2008.

2- سالمي محمد الدي نوري، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، قسم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008.

3- إسماعيل رزقي، **أعمال التوحيد المحاسبي بالجزائر**، دراسة حالة مؤسسة عمومية اقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2009 – 2010

4- رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة ماجستير، محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة،2011/2010.

5- مشري حسناء، **دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستيير، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس سطيف، غير منشورة،2007-2008

6- سليماني عبد الحكيم، **دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012،

7- عيادي محمد لمين، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة** ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007-2008.

8- ظاهر شاهر يوسف القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتو كدية والموثقية في ظل التجارة الالكترونية**، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص محاسبة،2003

9- رياض زلاسي، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية** دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال 2009- 2010، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجباية، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012

10- كردودي سهام، **المعلومة المحاسبية والرقابة الجبائية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2008 – 2009

11- أحمد عبد الهادي بشير، **دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة غزة، 2006

12- ناجي بن يحي، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب GMSUD بسكرة، مذكرة ماجستير،غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة،

13- ماهر سالم أبو هداف، **تقيم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2011
14- منذر يحي الداية، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

ملتقيات:

1- ايت محمد مراد، أبحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر (تحديات وأهداف)**، ملتقى دولي حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليا تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13 و14 اكتوبر 2009.
2- أحمد قايد نور الدين، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني** ملتقي الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق أهراس، يومي 25و2010/05/26
3- كتوس عاشور، بلعزوز بن علي، **المحاسبة العامة والمعايير الدولة للمحاسبة و المعلومة المالية (IAS/IFRS)** ، المتلقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبة الدولية المركز الجامعي الوادي، يومي 17و2010/01/18 .
4- عبد الله غالم، حنان سبع، **قراءة الإطار المفاهيمى والتنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية**، ملتقي الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق أهراس، يومي 25و2010/05/26
5- ألبا يزيد وهيبة، هبري أسيا، **معايير المحاسبة الدولية: أهميتها و متطلبات تطبيقها**، ملتقي الوطني حول: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة سوق أهراس، يومي 25و2010/05/26
6- فاطمة الزهراء عبادى، **أمكانية النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير الدولية المحاسبية**، الملتقي الدولي: حول النظام المحاسبي والمالي في المواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IFRS – IAS والمعايير الدولية للتدقيق ISA، جامعة سعد دحلب البليدة، يومى 13و14 ديسمبر 2011.
7- عزور على، منشاوي محمد، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، الملتقي الدولي الأول: حول النظام المحاسبي المالي، في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي، يومي 17 -18 جانفي 2010.
8- حمادي نبيل، **محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الدولي، جامعة المدية، يومي، سنة 2010 .

9- رزيق كمال، هزرشي طارق، رابحي مختار، **النظام المحاسبي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**، الملتقي الدولي: حول النظام المحاسبي والمالي في المواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IFRS – IAS والمعايير الدولية للتدقيق ISA ، جامعة سعد دحلب البليدة ، يومى 13و14 ديسمبر 2011.

10- ناصر مراد، **النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير الدولية**، الملتقي الدولي الأول: حول النظام المحاسبي المالي، في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي الوادي، يومي 17 -18 جانفي، 2010.

الجرائد والمجلات:

1-**الجمهورية الجزائرية**، قرار صادر في 26جويلية،2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19

2- بن بلغيت مدني، **إشكالية التوحيد المحاسبي « تجربة الجزائر»**، مجلة الباحث، العدد الأول، مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002.

3- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IFRS / IAS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 6.

4- جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2009.

5- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/HFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 6

6- مداني بن بلغيث، **إشكالية التوحيد المحاسبي " تجربة الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة ورقلة، 2002

7- محمد أحمد إبراهيم الخليل، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، العدد الأول، مصر، 2005

8- زغدار أحمد، سفير محمد، **خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** ، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة، 2009 -2010

الملاحق